سلطة المياه

الاستراتيجية القطاعية للمياه

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 – 2023
الاستراتيجية القطاعية للمياه – 2021-2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

تقديم	8
القسم الأول: المقدمة	**11**
1.1 الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه مكون رئيسي في خطة التنمية الفلسطينية 2021–2023	12
2.1 منهجية التخطيط	13
1.2.1 التوثيق	14
2.2.1 جمع المعلومات والتقارير	14
3.2.1 إعداد الخطة الإستراتيجية القطاعية	16
القسم الثاني: تحليل الواقع	**17**
1.2 واقع المياه وتحديات الأمن المائي	18
1.1.2 التحديات السياسية	18
2.1.2 التحدي المؤسساتي	23
3.1.2 التحدي المالي	24
4.1.2 التحدي المائي في ظل جائحة كورونا	24
2.2 وصف نطاق قطاع المياه	26
1.2.2 مصادر المياه	26
2.2.2 التزويد بالمياه	29
3.2.2 الصرف الصحي	30
4.2.2 البنى المؤسسية والقانونية	32
5.2.2 الوضع المالي	34
3.2 واقع المياه والتغير المناخي	35

4.2 واقع المياه ومنظور النوع الاجتماعي	38
5.2 تحليل لأثر النمو السكاني على قطاع المياه والصرف الصحي	38
6.2 تحليل الشركاء العامليين في القطاع:	40
7.2 وصف موجز للاستراتيجيات القطاعية وتأثيرها في تطوير استراتيجة المياه	43
8.2 السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين 2012–2032	43
9.2 الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2017– 2022	44
1.9.2 هدف الوثيقة	44
10.2 قانون المياه الفلسطيني	45
1.10.2 هدف الوثيقة	45
11.2 وصف وتحليل الواقع الحالي وتحديد القضايا ذات الاولوية	46
12.2 التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع	47
1.12.2 المؤثرات الداخليه	47
2.12.2 المؤثرات الخارجية	50
13.2 الثغرات القائمة في تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف المناطق	51
14.2 الاهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة 2017–2019	51
15.2 تحليل النتائج للخطة الاستراتيجية	54
1.15.2 عوامل التعثر في تحقيق المستهدفات	55
القسم الثالث: الرؤية والأهداف الاستراتيجية	**63**
1.3 الرؤية	64
2.3 رسالة سلطة المياه	66
3.3 القيم	66
4.3 العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية (2021–2023)	66
5.3 الاهداف الاستراتيجية (2021–2023)	68

1.5.3 الاهداف والاولويات الاستراتيجية (2021–2023)	69
6.3 الاهداف والمؤشرات	71
القسم الرابع: خطة الادارة	**77**
1.4 إدارة تنفيذ الخطة والمتابعة	78
1.1.4 المسؤولية العامة	78
2.1.4 مصادر التمويل المقترحة	78
3.1.4 مراقبة تنفيذ الخطة ومراجعتها وتحديثها	78
4.1.4 المؤشرات	79
القسم الخامس: برامج الموازنة	**85**
القسم السادس: الملاحق	**93**
1.6 التحليل الرباعي	94
2.6 قائمة المشاركين في ورشة مشاورات الشركاء الأولى حول اولويات القطاع	103
3.6 خطة العمل للخطة الاستراتيجية لقطاع المياه و المياه العادمة (2021–2023)	104
1.3.6 المقدمة	105
2.3.6 منهجية إعداد خطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني	106
3.3.6 أولويات قطاع المياه	108

تقديم

تشكّل قضية المياه في العالم إحدى أهم وأبرز التحديات التي تواجه البشرية، وهي جزء لا يتجزأ من مجموعة أوسع بكثير من القضايا ذات الأهمية المحورية في الحاضر والمستقبل، من انعدام الأمن الغذائي، مروراً بالبطالة والفقر، وقضايا التغير المناخي، وحتى بعض ما تشهده المنطقة من اضطرابات سياسية، إذ يرتبط معظم ما نواجهه اليوم من مستجدات صعبة بقضية المياه بشكل أو بآخر.

فالأساس أن يحصل كل إنسان دون تمييز على حقه في المياه، والذي يكفل له إمكانية الحصول على قدر كاف وآمن وميسور التكلفة، وفقا لتعريف الأمم المتحدة. ولكن الرجوع إلى هذا التعريف وتطبيقه على الحالة الفلسطينية كفيل أن يعطي للعالم صورة واضحة عن حجم التحديات التي يضعها الاحتلال أمام القطاع المائي الفلسطيني للحاق بركب العالم في تحقيق هذا الهدف، من خلال السياسات المائية التعسفية التي يفرضها علينا وعدم احترامه لكافة القوانين والمواثيق الدولية، والتي سيطر من خلالها على أكثر من 85% من المصادر المائية، وأدت إلى العجز المائي الكبير الذي يعيشه أبناء شعبنا، والذي يتفاقم سنوياً جراء الطلب المتنامي على المياه كنتيجة طبيعية للنمو السكاني، وازدياد الاحتياجات المائية للتنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومع هذا الازدياد المضطرد في الطلب على المياه بالتوازي مع ثبات الكميات المتاحة للشعب الفلسطيني جراء سياسات الاحتلال، وادراكا للبعد الإنساني والتنموي والبيئي الهام للمياه، باعتبارها أساس الحياة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتوازي أيضا مع أثبتته الجائحة مؤخرا من الارتباط الوثيق بين الأمن المائي والأمن الصحي، وجدت سلطة المياه نفسها أمام معادلة معقدة وتحديات صعبة، تطلبت بذل جهود حثيثة على كافة المستويات، ودراسة متعمقة لمختلف المتغيرات والأولويات.

وفي إطار ذلك، قامت سلطة المياه بتطوير إطار مرجعي موحد لقطاع المياه ضمن استراتيجية قطاعية شاملة تسعى إلى استثمار كافة الامكانيات بأفضل الطرق والوسائل، وبتبني نهج الادارة المتكاملة والمستدامة للمصادر المائية، وذلك للوصول للأهداف الرئيسية المتمثلة في تطوير مكونات قطاع المياه والصرف الصحي كافة بطريقة كفؤة وفعالة وفق أسس مستدامة، تضمن تطوير الخدمات للمواطن الفلسطيني لتعزيز صموده على أرضه، وتوفير المياه لمختلف القطاعات التنموية، وإعادة هيكلة القطاع، وكل ذلك بالانسجام التام مع أجندة السياسات الوطنية للحكومة الثامنة عشر.

وقد تم اعداد الخطة القطاعية لقطاع المياه 2021 – 2023 بالاعتماد على مبدأي التكامل والشفافية، وتضمنت العديد من العناصر بما في ذلك إشراك وتنسيق جهود جميع الجهات ذات العلاقة، وتقييم الوضع الراهن للقطاع عبر مجموعة من الأبعاد ومنها تزايد الطلب على المياه، ودراسة موارد المياه المتاحة، والامكانيات الفنية والاقتصادية والمالية، وأهمية خلق توازن مع احتياجات تطوير وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من المحافظات، وأولويات توفير المياه للشرب والاستخدامات المنزلية، وضرورة ايجاد آلية فاعلة للتحصيص المائي للقطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي باعتباره المستهلك الأكبر للمياه، وبما يضمن استدامة هذه القطاعات.

وبالتوازي مع ذلك حرصت الاخطة الاستراتيجية لقطاع المياه على الاستجابة الطارئة والفاعلة للمستجدات المؤثرة، وعلى رأسها ضمان استدامة ومأمونية خدمات المياه والصرف الصحي لمواجهةجائحة كورونا، ودعم صمود المواطن الفلسطيني في مواجهة مخططات الضم والتوسع الاسرائيلي، وبناءًا على توجه الحكومة الفلسطينية تم ادراج العديد من المشاريع والأنشطة والتي تخدم تحقيق الأمن المائي اللازم لدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية (العناقيد التنموية).

ومن هذا الفهم والتقييم المتعمق للوضع الحالي وللمتطلبات الاستراتيجية للسنوات القادمة، انبثقت محاور عمل هذه الاستراتيجية واطارها الزمني، والتي اعتمدت في عدد من محاورها على تطوير المصادر البديلة وعلى رأسها تحلية مياه البحر في قطاع غزة، واعادة استخدام المياه المعالجة كمصدر اضافي لتزويد القطاع الزراعي. إضافة إلى تعزيز أنظمة الحصاد المائي وأنظمة الري وفعاليتها.

كما تضمنت الاستراتيجية تدخلات لتنفيذ الخطة التي اعتمدها مجلس الوزراء لاصلاح القطاع، بدءا من انشاء شركة المياه الوطنية ومصالح المياه الإقليمية، وفق مرحلة انتقالية تشمل البناء المؤسسي، وايجاد حلول أمام مختلف التحديات التي قد تواجهها أو تشكل عائقا أمام استدامتها مستقبلا.

وختاماً، فإنني أقدر جهود لجنة اعداد هذه الاستراتيجية ، والذين قدموا نموذجا ايجابيا للتكامل مع مختلف الشركاء، ونؤكد أنّ نجاح هذه الاستراتيجية مرهون بالتزام كافة الجهات العاملة في قطاع المياه بالآليات والبنود التي تضمنتها، والعمل على تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات. ونحن في سلطة المياه سنعمل بأقصى قدر ممكن على توفير العوامل والامكانات الكفيلة بانجاحها لتحقيق أهدافها نحو النهوض بقطاع المياه باعتباره الأساس لبناء مستقبل دولة فلسطين كدولة قابلة للحياة.

م. مازن غنيم

رئيس سلطة المياه الفلسطينية

القسم الأول

المقدمة

القسم الأول

المقدمة

1.1 الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه مكون رئيسي في خطة التنمية الفلسطينية 2021–2023

ادراكا لأهمية وضرورة التخطيط الاستراتيجى لقطاع المياه والصرف الصحي قامت سلطة المياه منذ انشاؤها عام 1995 بوضع الخطط و البرامج الاسترتيجية للنهوض بقطاع المياه و الصرف الصحى و تحسين مستوى خدمات المياه و الصرف الصحى لتوفير ظروف حياتية كريمة للشعب الفلسطينى. و ايمانا من سلطة المياة باهمية قطاع المياه للقطاعات الاقتصادية و الخدماتية الاخرى فقد دأبت على التنسيق و التعاون مع جميع القطاعات و مختلف المؤسسات العاملة في هذا المجال.

ومنذ إنشاء سلطة المياه وفق أحكام القانون رقم 2 لسنة 1996م، أخذت على عاتقها مسؤولية بناء وتطوير مؤسسات قطاع المياه اضافة الى بناء وتاهيل البنية التحتية المدمرة من خلال المشاريع الممولة من الدول المانحة والموازنة التطويرية لتوفير وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي لأبناء شعبنا الذين حُرموا منها على مر عقود الاحتلال.

تهدف الخطط الاستراتيجية القطاعية للمساهمة في إبراز وتحديد وتقييم الموارد والاحتياجات القطاعية على المستوى الوطني، ويتم إعداد الخطط الاستراتيجية القطاعية 2021–2023 مخطط قصيرة المدى في بيئة تفاعلية وتشاركية بين جميع الأطراف، مما يشكل الأساس للتخطيط السليم ويؤدي بشكل مباشر الى تحديد سياسات التنمية الاستراتيجية المستدامة على الصعيد الوطني ومن ثم الإقليمي، ويتم الاعتماد على الخطة الاستراتيجية القطاعية كمرجعية لتعزيز الأولويات التنموية، مما يوفر فرص أفضل لنجاح الخطط ويساهم في عملية تمويل وتنفيذ المشاريع المنبثقة عنها دون هدر للموارد والمصادر.

وفي هذا السياق، تم إعداد الخطةالاستراتيجية لقطاع المياه في فلسطين للفترة من 2021 – 2023،والتي تم الاستناد في إعدادها إلى دليل متطلبات تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء للحكومة الثامنة عشرة والصادر بتشرين الاول 2019،وأدوات إعداد مخططات التنمية الاستراتيجية في فلسطين، والمعايير العامة والفرعية الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء بما بتعلق بجائحة كورونا وتبعيات الضم الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية في منطقة الاغوار ، وبما ينسجم مع

الاستراتيجية التي اعتمدت لقطاع المياه للسنوات ما بين 2012–2032، والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للفترة 2017–2022، والموارد والاحتياجات على المستوى المحلي والوطني.

2.1 منهجية التخطيط

قامت طواقم فنية متخصصة من سلطة المياه من خلال الفريق الفني لاعداد اطار النتائج الاستراتيجي وبالمشاركة مع كافة الادارات العامة داخل سلطة المياه والمؤسسات التابعة لها والشركاء من ذوي العلاقه باعداد الاستراتيجية القطاعيه للمياه والصرف الصحي للاعوام 2021–2023.وايضا شملت في مرحلة الاعداد العمل مع الفريق الوطني للوزارات الشريكة التي شاركت بتغذيتها الراجعه في عملية تحديد النتائج والمؤشرات، من خلال ورشة العمل لكافة الشركاء واخذ ملاحظاتهم واخذها بعين الاعتبار.

وتضمن الإدارة الفعالة لفريق اعداد الاستراتيجية تنفيذ اعداد الاستراتيجية بكفاءة عالية مما ينعكس أثره على تحقيق مخرجاته وأهدافه بشكل فعال ، وتعتمد الخطط الإستراتيجية القطاعية منهجية التخطيط بالمشاركة مع أصحاب العلاقة من مؤسسات حكومية ومجالس محلية ومزودي خدمات المياه والصرف الصحي من خلال عقد لقاءات وورشات عمل بهذا الخصوص. وقد تم اتباع منهجية وآليات العمل والتخطيط المعمول بها وطنيا وبالرجوع الى التوجهيات الخاصة بعملية تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للاعوام 2021–2023 المنبثقة من مكتب رئيس الوزراء فيما يتعلق بالتخطيط الإستراتيجي القطاعي على المستوى المحلي والوطني أو الإقليمي.

وبشكل أساسي إعتمدت منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية القطاعية على تنفيذ ثلاث مراحل أساسية؛ الأولى رصد وجمع وتحليل التقارير والمعلومات (أين نحن؟)، والثانية إعداد الإطار التنموي الإستراتيجي (ماذا نريد؟)، والثالثة تحديد خطة العمل (كيف نصل؟).

وفيما يلي عرض لمجموعة من الأسس التي تم الاعتماد عليها في اعداد الاستراتيجية القطاعية 2021–2023، ومن اهم هذه المبادئ بالبنود التالية:

1.2.1 التوثيق

تبرز الاهمية الكبيرة لتوثيق مخرجات عملية الاعداد في سهولة الرجوع إليها في أية لحظة، وعليه قامت سلطة المياه بما يلي:

- توثيق الاجتماعات بمحاضر اجتماعات رسمية لضمان متابعة مخرجات الاجتماعات واتفاق جميع الأطراف المشاركة على فحوى الاجتماعات وتوصياتها. وتتضمن محاضر الاجتماعات المشاركين، مكان وتاريخ ووقت الاجتماع، أهداف الاجتماع، مخرجات وتوصيات الاجتماع وتوقيع المشاركين فيها.
- توثيق ورش العمل المختلفة (قوائم الحضور، تصوير فوتوغرافي، تقارير ورش عمل متضمنة وقائع ورش العمل ونتائجها).
- إدارة المراسلات الرسمية بين مختلف الجهات ذات العلاقة والتواصل الفعال والتجاوب اللحظي مع مختلف الجهات.
- الاتصال والتواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة بهدف ابداء الملاحظات
- التواصل والأتصال مع جميع الأطراف وتوضيح أدوارهم ومساهماتهم وآلية انخراطهم في مختلف مراحل اعداد الاستراتيجية.

2.2.1 جمع المعلومات والتقارير

حققت عملية جمع البيانات اهدافها خلال الفترة الأولى من اعداد الاستراتيجية. ، وقد تم جمع العديد من التقارير المختلفة وتم مراجعتها والتحقق من علاقتها وأهميتها من أجل تنفيذ الاستراتيجية. يلخص الجدول (1) عدداً من الوثائق التي تم جمعها ومراجعتها لجمع والتحقق من البيانات اللازمة، حيث تعتبر مرحلة جمع المعلومات والتقارير مرحلة أساسية تنتهي بانتهاء المشروع.

جدول 1: الوثائق الرئيسية التي تم جمعها ومراجعتها

الرقم	عنوان الوثيقة، المساهمون، سنة الإصدار
1	قانون المياه الفلسطيني، سلطة المياه ، 2014
2	السياسة والإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، سلطة المياه ، 2012 – 2032
3	الإستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2014–2016
4	الملخص التنفيذي للإستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2014–2016
5	واقع قطاع المياه في فلسطين، سلطة المياه الفلسطينية، 2008
6	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لمحافظة طولكرم، سلطة المياه ، 2010
7	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لمحافظة طوباس، سلطة المياه ، 2009
8	الخطة الشاملة للمياه لمدينة أريحا، سلطة المياه، 2011
9	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لمدينة قلقيلية، سلطة المياه ، 2012
10	الخطة الشاملة للحوض السفلي لنهر الاردن، 2014
11	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لجنوب الضفة الغربية، 2012
12	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لشمال الضفة الغربية، 2014
13	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لمصلحة مياه القدس 2014
14	قوائم المشاريع المختلفة الخاصة بسلطة المياه
15	الخطة الإستراتيجية وخطة العمل لوزارة الزراعة
16	قانون الزراعة
17	تعليمات بشأن إعادة إستخدام المياه العادمة المعالجة في الإستخدام الزراعي
18	النظام الأساسي لمجلس إدارة مياه الري
19	نظام مشاريع الحصاد المائي من خلال السدود والحواجز الصغيرة وتجميع المياه
20	قانون الصحة العامة
21	قانون البيئة

جدول 1: الوثائق الرئيسية التي تم جمعها ومراجعتها

الرقم	عنوان الوثيقة، المساهمون، سنة الإصدار
22	قانون الهيئات المحلية
23	قرار بقانون رقم ( ) لسنه 2019 (تعديل قانون المياه رقم14– المتعلق بصلاحيات مجلس تنظيم قطاع المياه)
24	تعليمات ونظره شاملة حول منهجية اعداد الاستراتيجية القطاعية للاعوام 2017–2022
25	التوجيهات الخاصة بعملية تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية واطارها الزمني المقترح.
26	الخطة الاستراتيجية التنموية لسلطة المياه للاعوام 2020–2022
27	دراسة خيارات تزويد قطاع غزة بكميات اضافية للمياه – سلطة المياه 2012

3.2.1 إعداد الخطة الإستراتيجية القطاعية

بدأ العمل على إعداد الخطة بالاعتماد على نقاط القوة الدافعة لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي والتي تمت مناقشتها وتحليلها أثناء مراحل اعداد الاستراتيجة المختلفة، وتم تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. كذلك عرض وإعادة تحديد الأهداف الإستراتيجية لقطاع المياه وتحديد مجالات التنمية بما في ذلك تحديد مؤشرات الأداء والنتائج المتوقعة بما في ذلك تقديرات التكلفة لكل نشاط والميزانية.

يعتبر إعداد الخطة الإستراتيجية القطاعية أحد المخرجات الخاصه بالحكومه الفلسطينية وخاصة ما يتعلق بانشاء نظام سياسات وتخطيط واعداد موازنه، والهدف من الخطة بلورة إستراتيجية عامة تأخذ بالاعتبار السقف الزمني الذي يمتد إلى 3 سنوات، ويشكل هذا المخطط إطاراً توجيهيا لمستويات وأشكال التخطيط وتمويل المشاريع مراعيا الاحتياجات والأولويات على مستوى سلطة المياه الفلسطيني وكذلك المجالس المحلية والمحافظات.

القسم الثاني

تحليل الواقع

القسم الثاني

تحليل الواقع

1.2 واقع المياه وتحديات الأمن المائي

تسعى سلطة المياه إلى تحقيق مفهوم الأمن المائي على المديين القصير والبعيد، الأمر الذي يتطلب تطوير مصادر المياه وحمايتها، و البحث عن مصادر مياه غير (تحلية مياه البحر و اعادة استخدام المياه المعالجة) ، والحفاظ على استدامتها وجودتها وفق مبادئ الإدارة المتكاملة، لضمان تحقيق الهدف الأساسي وهو تأمين مصادر مائية مستدامة قادرة على تحقيق احتياجات الشعب الفلسطيني الأساسية والتنموية. إلا أن تحقيق الأمن المائي بهذا المفهوم في فلسطين يواجه تحديات صعبة تتطلب تكاثف الجهود المحلية والدولية للتغلب عليها، وأهم هذه التحديات هي: التحديات السياسية، والتحديات المؤسساتية، والتحديات المالية.

الأحواض الجوفية	الإنتاج السنوي (MCM)	نسبة الإستخدام الفعلي	
		اسرائيل	فلسطين
االشرقي، والشمال الشرقي والغربي	730 – 607	85%	15%

1.1.2 التحديات السياسية:

فعلى صعيد التحدي السياسي فإن المشكلة الأساسية تكمن في سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على كافة المصادر المائية المشتركة السطحية والجوفية وحِرمان الفلسطينيين من استخدامها، أو حتّى من الوصولِ إليها، وذلك وفقاً لمبدء الاستخدام المنصف والعادل لهذه المصادر وما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية. فالاحتلال الاسرائيلي يستغل أكثر من 85% من المصادر الجوفية في الاحواض المائية المشتركة في الضفة الغربية، كما أنه يمنع الفلسطينيين من حق الوصول والاستخدام لمياه نهر الاردن والبحر الميت منذ عام 1967. بالاضافة الى استعلاله المفرط في الحوض الساحلي الامر الذي يؤثر سلباً على المياه الجوفية في قطاع غزة. علماً بأن الحصة الفلسطينية من الاحواض المشتركة في الضفة الغربية حسب اتفاقية اوسلو ألم يطرأ عليها أي زيادة تذكر منذ عام 1995، في ظل زيادة الطلب على المياه بحكم تضاعف أعدد السكان والاحتياجات التنموية الأخرى للتجمعات السكانية.

Figure 1: Consumption of water by Palestinians and Israelis

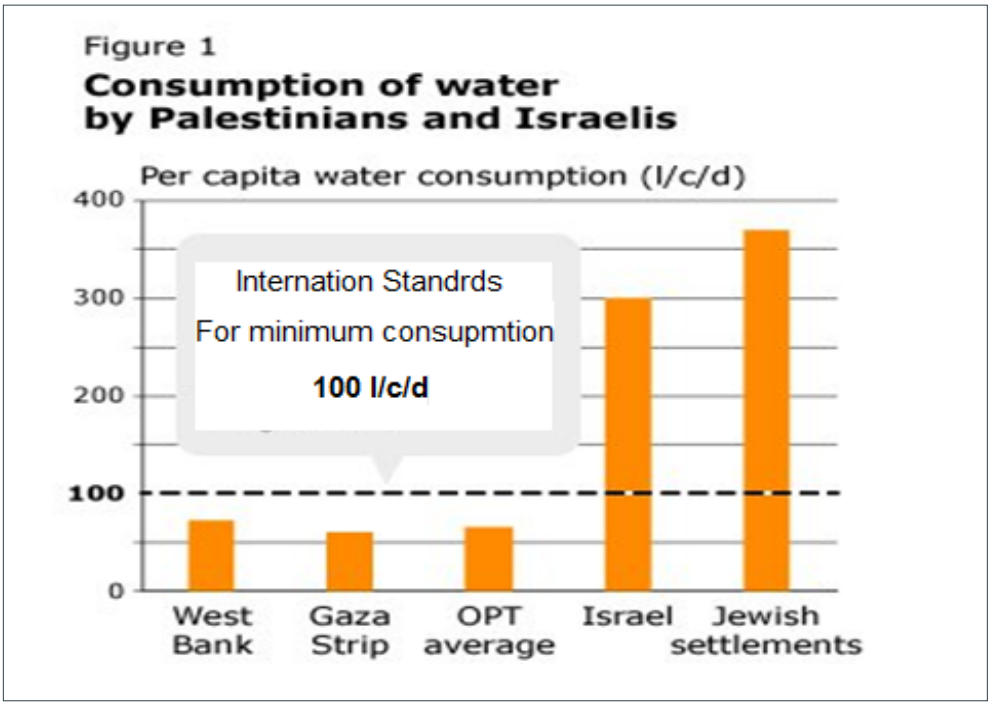

كما أن عرقلة الإحتلال لكافة الجهود الفلسطينية والدولية الهادفة إلى تطوير المصادر المائية الفلسطينية وإعادة تأهيل البنُية التحتية لشبكات المياه والصرف الصِحيّ وكافة المشاريع المتعلقة، أدى إلى الحد من قدرة الحكومة الفلسطينية على توفير الحد الأدنى من حصة الفرد من المياه يومياً والبالغ 100 لتر حسب المعايير العالمية، حيث تراوحت حصة الفرد الفلسطيني اليومية في الضفة الغربية ما بين 80 الى 88 لتراً خلال السنوات الثلاث الماضية، مع الأخذ بعين الاعتبار بوجود تفاوت كبير في معدلات التزويد في الكثير من التجمعات الفلسطينية، والتي تصل فيها حصة الفرد فيها الى 50 لتراً وحتى الى ما دون 15 لتراً في اليوم.

أما في قطاع غزة فإن حصة المواطن الفلسطيني من المياه خلال الثلاث السنوات الماضية كانت تتراوح ما بين 77 الى 84 لتراً في اليوم علماً بان 97% من هذه المياه لا تتوافق مع المعايير الدولية من الناحية النوعية للاستخدامات المنزلية، في الوقت الذي يصل فيه نصيب الفرد الإسرائيلي إلى أكثر من 280 لتراً في اليوم ونصيب المستوطن الإسرائيلي بأكثر من سبعة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني. هذا ولا تزال القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة بما فيها اعاقة ادخال المواد، تشكل عائقاً

Figure 2: Surface water in Palestine

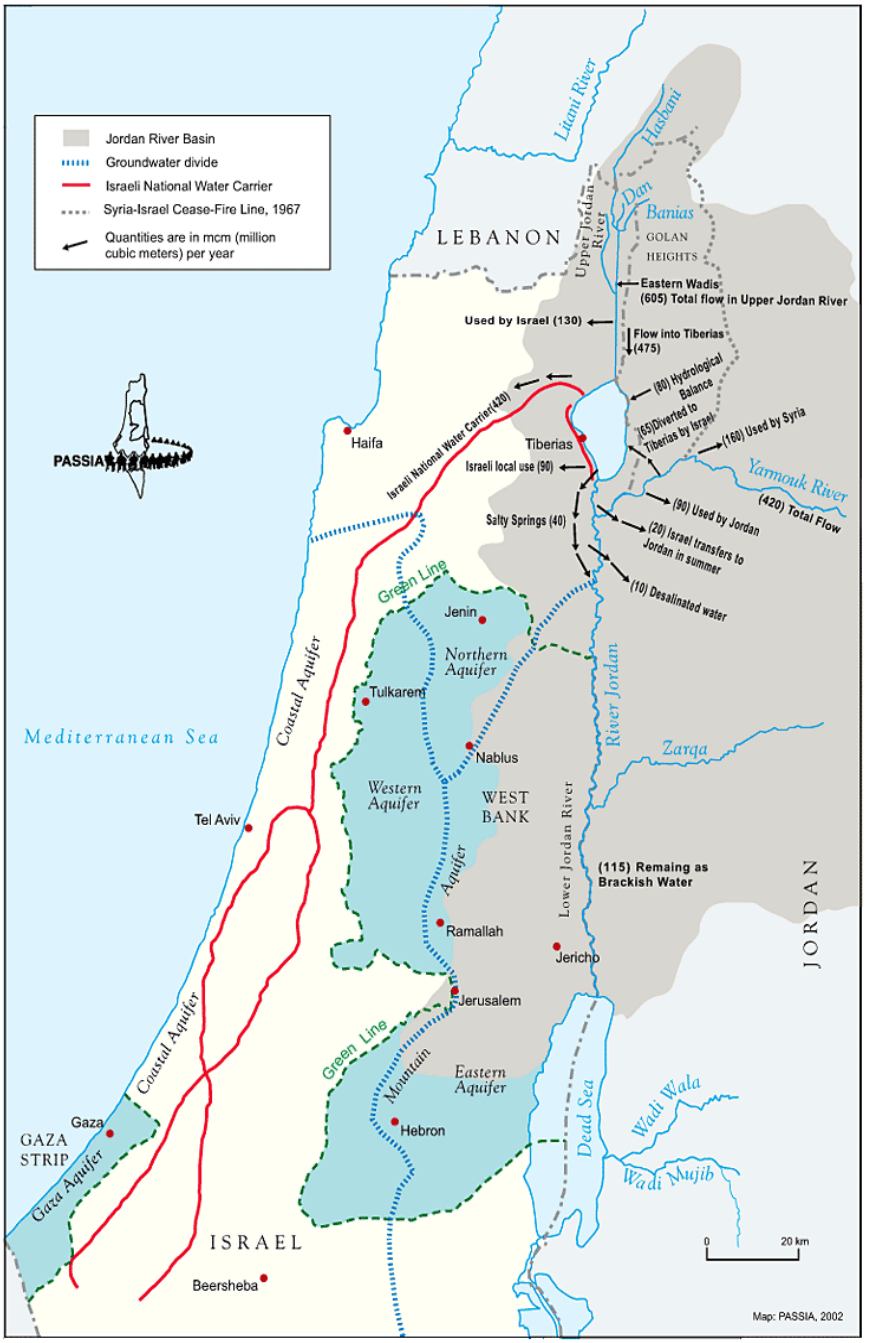

رئيسياً لتنفيذ العديد من المشاريع المائية الهادفة الى تطوير البنية التحتية المائية ومرافق المياه والصرف الصحي، فالعمل لا يزال متواصلاً من أجل البدء الفعلي لتنفيذ مشروع التحلية المركزية، بطاقة 55 مليون م3 ، على الرغم من هذه التحديات ومشكلة توفير الطاقة اللازمة للمشروع في ظل العجز الكهربائي الذي يعانيه القطاع.

هذا وتشكل المياه الجوفية المصدر الرئيسي للتزود بالمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يتوفر فيها أربعة أحواض مائية جوفية رئيسية مشتركة (الحوض الشمال الشرقي، والحوض الشرقي ، والحوض الغربي في الضفة الغربية و الحوض الساحلي في قطاع غزة). ويتراوح معدل استخراج المياه الجوفية في الضفة الغربية للاستخدام الفلسطيني خلال السنوات الثلاث الماضية بحوالي 113–140 مليون م3 سنوياً، فيما تراوح هذا المعدل مابين 167–170 مليون م3 سنوياً في قطاع غزة لنفس الفترة، إلا أن 97% من مياه غزة غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تداخل مياه البحر وارتفاع نسب التلوث ومنع الجريان الجانبي من قبل الابار الاسرائيلية المحيطة بالقطاع. كما تقوم سلطة المياه بشراء ما معدله 80 مليون م3 سنوياً من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) بهدف سد العجز وتوفير كميات إضافية من المياه للاستخدامات المختلفة للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما فيما يتعلق بالمياه السطحية وخصوصاً جريان الأودية في موسم الأمطار، فيبلغ معدل التدفق السنوي لهذه الأودية في المحافظات الشمالية حوالي 165 مليون م^3 وهذه الكميات غير مستغلة كما يجب، ويمكن استغلالها من خلال تطوير مشاريع الحصاد المائي سواء من خلال بناء السدود أو البرك الترابية وغيرها من وسائل الحصاد المائي. وفيما يتعلق بالحقوق التاريخية لفلسطين في مياه نهر الأردن فإن حصة فلسطين من مياه النهر تصل إلى حوالي 250 –300 م^{3}سنوياً لكنها تبقى غير متاحة وأسيرة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها بالكامل. ولا بد من الإشارة إلى ضرورة استغلال مياه ينابيع البحر الميت «الفشخة» والتي تتراوح معدلات تدفقها السنوية ما بين 80 – 100 مليون م^3 مستقبلاً في تطوير كميات مياه اضافية في الضفة الغربية.

أن مشروع الضم لمساحات واسعة من الضفة الغربية وبما يشمل مناطق الاغوار والشفا غورية، إلى جانب المستوطنات الاسرائيلية والشوارع الالتفافية والمناطق الغربية من الضفة الغربية والقدس الشرقية، يعني استمرار فرض سياسة الأمر الواقع وتكريس سياسات الاحتلال التعسفية التي تستهدف الارض وما عليها من مصادر طبيعية ، حيث شكلت المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية منذ البداية دورا بارزا في استنزاف المياه الجوفية والسيطرة على الاراضي الزراعية، وغالبا ما توجد المستوطنات في أنسب المواقع من حيث وفرة المياه الجوفية ونوعية التربة، اضافة الى أهمية المناطق المعرضة للضم من جميع النواحي السياسية، والبيئية، والتاريخية والتنموية. ومائيا

تهدف اسرائيل من الضم إلى السيطرة الكاملة على المناطق المنتجة الأحواض المائية، وترسيم الحدود الشرقية من خلال السيطرة على نهر الأردن والبحر الميت. وبالنظر الى مساحة المناطق المرشحة للضم في منطقة الاغوار حسب خرائط صفقة القرن والخرائط الاسرائيلية المنشورة، فأنها تتعدى مساحة الغور الواقعة في أراضي الضفة الغربية المعروفة، والتي حسب الارقام الرسمية المنشورة تعادل 720 ألف دونم. فقد بلغت مساحة المناطق الغورية المرشحة للضم حسب صفقة القرن 925 كم2 وتمثل 17% من مساحة الضفة الغربية، وهي تختلف عن الخرائط الاسرائيلية لمنطقة الاغوار والتي بلغت مساحتها 1100 كم2 والتي تمثل حوالى 20% من مساحة الضفة الغربية، وهذا يعني أن الخرائط الاسرائيلية لمنطقة الأغوار قد تعدت إلى المناطق المجاورة للاغوار والتي تسمى المناطق الشفا غورية، وهذا يعكس حجم الأطماع والجشع الاسرائيلي الحقيقي للسيطرة على جميع الاراضي الفلسطينية.

ويجدر هنا الانتباه الى ان الضم الاسرائيلي يعرض الينابيع الرئيسية مثل نبعة القلط، الفارة، العوجا، فصايل، الساكوت وعيون المالح والحلوة الفوقا والتحتا، ونبعات اخرى في منطقة الجفتلك والاغوار الشمالية للمصادرة الاسرائيلية والتي يقدر معدل ضخها بحوالي 10– 15 مليون م3 سنوي، بالإضافة إلى تهديد الينابيع الموجودة في مدينة أريحا والتي تعتبر المصدر الأساسي للشرب والزراعة، وبالتالي يحرم ويهدد الفلسطينيين من المصدر الرئيسي والوحيد للمياه ويقضي على المتنفس المائي الوحيد للسياحة المائية الذي تشكله هذه الينابيع بعد حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى نهر الأردن والبحر الميت. ومخططات الضم أيضا ستؤدي إلى مصادرة مجموعة ينابيع الفشخة (مجموعة ينابيع البحر الميت) وهي إحدى أهم وأكبر الينابيع الواقعة على امتداد البحر الميت في غور الأردن والتي يبلغ معدل تصريفها ما بين 60–80م3/السنة.

كما يؤدي الضم الاسرائيلي للأغوار لاستيلاء إسرائيل على كامل الحوض الشمالي للبحر الميت، وتكريس سياسة النهب الاسرائيلي لموارد البحر الميت وحرمان الفلسطينيين من الفرص الإقتصادية الضخمة التي يشكلها، والتي قد ترفع الناتج المحلي بشكل فارق، كما من شأنها في حال أتيحت للفلسطينيين أن تخلق آلاف فرص العمل، والأخطر أنها تلغي حق الفلسطينيين كدولة مشاطئة في البحر الميت.

أدت السياسات المائية الاسرائيلية، إلى وجود فجوة كبيرة بين الطلب على المياه وكميات المياه المتاحة، والاعتماد على الشراء من اسرائيل بما نسبته 60% من مياه الشرب، أن الضم الاسرائيلي سيزيد هذا الاعتماد بأكثر من 90%، كما سيجبر الجانب الفلسطيني على شراء مياه اضافية لتزويد المياه لجميع القطاعات بالاسعار والشروط التي تخدم أجندات الاحتلال السياسية وتحقق هدفها الأساسي من عدم قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، بحرمانها من أهم مقومات الدولة وعلى رأسها المياه.

يقسم الضم الضفة الغربية الى ثلاث مناطق جغرافية منفصلة اضافة الى السيطرة على المحاور الأساسية لكل منطقة من خلال الجيوب الاسرائيلية والسيطرة على الشوارع الرئيسية. وهذا يضع عراقيل اضافية نحو قيام الفلسطينيين بمشاريع تنموية وتطويرية سواء لقطاع الخدمات المائية والصرف الصحي أو لمختلف القطاعات الحيوية.

لم تتطرق صفقة القرن لملف المياه كأحد ملفات الحل النهائي متجاهلةً الحقوق المائية التاريخية للشعب الفلسطيني، في محاولة لتحييد هذا الملف عن أي مفاوضات مستقبلية، من خلال منحها لإسرائيل السيطرة الكاملة على كافة المصادر المائية المشتركة، التي كانت هدفاً رئيسياً لمخططات الضم، الأمر الذي سيقضي بالكامل على أي حق فلسطيني بالمصادر الجوفية والسطحية، وبالتالي ابقاء الشعب الفلسطيني رهينة للتحكم الاسرائيلي وتحويله الى مجرد مستهلك للمياه يدر على الخزينة الاسرائيلية الملايين من الدولارات من خلال اجبار الجانب الفلسطيني على شراء المزيد من المياه من شركة ميكروت الاسرائيلية، ودفعه أثمان باهضة لقاء معالجة مياه الصرف الصحي العابرة للحدود، ومن خلال أيضا بيعهم المنتجات الزراعية والفواكة التي زرعت أصلاً في أرض الفلسطيني ومياهه.

2.1.2 التحدي المؤسساتي:

يواجه تحقيق الأمن المائي تحديات تمثلت في الواقع المؤسسي لقطاع المياه في فلسطين، حيث امتد تأثير الاحتلال الإسرائيلي في منع تطوير قطاع المياه خلال السنوات العشرين الماضية. مما انعكس سلبا على مزودي الخدمات في فلسطين, حيث يوجود أكثر من 300 مؤسسة تعمل على تزويد خدمات المياه للمواطنين تواجه الغالبية العظمى منها إشكاليات كبيرة ناتجة عن ضعف القدرات المؤسسية اللازمة، وعدم كفاءة البنية التحتية اللازمة بما يضمن إيصال الخدمة لكافة المواطنين الأمر الذي ساهم في ارتفاع الفاقد. اضافة الى عدم توفر كميات مياه كافية، وعدم القدرة على الجباية في مناطق (ب–ج) بسبب عدم السيطرة الأمنية. و في المقابل تعاني دائرة مياه الضفة الغربية (مزود المياه بالجملة) من خسارة سنوية تقدر بحوالي 20 مليون دولار نتيجة الوضع السياسي (أ، ب، ج)، حيث أن هناك فاقد عالي من المياه في مناطق (ج) ولا تستطيع دائرة المياه اتخاذ أية إجراءات بالخصوص ، علماً بأن شركة ميكوروت الإسرائيلية تحتسب الفاقد على الدائرة، و مما يزيد الوضع سوءا وجود ديون على مزودي الخدمات تقدر بأكثر من 320 مليون دولار نتيجة عدم تسديدهم للفواتير المستحقة عليهم، وبزيادة سنوية تقدر بمبلغ 30 مليون دولار تقريباً.

من هنا أدركت القيادة الفلسطينية أن إقامة دولة مستقلة و قابلة للحياة، يتطلب وجود مؤسسات قوية وشفافة وخاضعة للمساءلة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات الشعب الفلسطيني، حيث أقرّ مجلس الوزراء قبل عدة سنوات»خطة عمل للإصلاح« نحو تحديد وتنفيذ برنامج شامل للإصلاح المؤسسي والتشريعي في قطاع المياه من أجل تحقيق الأمن المائي عن طريق الوصول إلى استعادة الحقوق المائية والحفاظ

عليها وتحسين إدارة الموارد المائية، وضمان استدامة القطاع من خلال عملية الاصلاح التي تقودها سلطة المياه.

وبعد انتشار فيروس كورونا في بدايه عام 2020 ، فمن المتوقع أن يؤثر الوضع الراهن نتيجة COVID–19 سلباً على الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام، الأمر الذي سينعكس بشكل مباشر على مزودي خدمات المياه و الصرف الصحي والعوائد الماليه لديهم نتيجة لانخفاض نسبة التحصيل من المواطنين. و هو ما سيحدّ من قدرة مزودي الخدمات على تقديم خدمات المياه و الصرف الصحي بكفأه ، وقد يؤدي الى توقف تشغيل مرافق حيوية و عدم القدرة على تغطية رواتب الموظفين، اضافةً الى زيادة العجز المالي لدى الهيئات المحلية و تراكم الديون على الهيئات المحلية لدى دائرة مياه الضفة الغربية مما سيؤدي الى زيادة العجز الحكومي نتيجة الاقتطاعات الاسرائيلية مقابل المياه المزودة من شبكة المياه الاسرائيلية. و هو ما سينعكس سلباً على نهج الاصلاح الذي تتخذه سلطة المياه في اطار خفض مديونية الهيئات المحلية لدائرة مياه الضفة الغربية كأحد الخطوات اللازمة لانشاء شركة المياه و الوطنية، و في اطار الخطط المتعلقة بفصل خدمات المياه و الصرف الصحي عن الهيئات المحلية نحو انشاء مرافق مياه اقليمية.

3.1.2 التحدي المالي:

إن تطوير البنية التحتية في قطاع المياه يعد تحدٍّ آخر لتحقيق الأمن المائي في فلسطين كونه بحاجة الى موازنة مالية مستدامة. و على الرّغم من الصورة القاتمة تجدُر الاشارة إلى أن سلطة المياه قامت بإعداد استراتيجية تنمية قطاع المياه والخطة الاستثمارية، من أجل تطوير كبير في هذا القطاع بجميع مكوناته فبحسب هذه الخطة الإستراتيجية هناك حاجة إلى توفير أكثر من 917,786,831 دولار (تسعمائة وسبعة عشر مليون وسبعمائة وستة وثمانون الفا و ثمانمئة وواحد وثلاثون دولار)، علما ان هناك مشاريع استراتيجية بدأ العمل بها منذ عام 2018 وتم صرف جزء من قيمة العقود الموقعه خلال الاعوام الثلاثة الماضيه ، حيث تحتوي الاستراتيجية على بعض المشاريع التي يفوق تنفيذها الاطار الزمني للاستراتيجية 2023 بأعوام. على سبيل المثال وليس الحصر مشروع التحلية المركزي في غزة والبالغ قيمته 347,300,000 مليون دولار.

4.1.2 التحدي المائي في ظل جائحة كورونا:

منذ إعلان حالة الطوارئ لمواجهة حالة فيروس كورونا في فلسطين والتعليمات الصادرة عن دولة رئيس الوزراء بشأن التعامل مع الفيروس وانسجاماً مع الحالة الوطنية السائدة، عمدت سلطة المياه الى اتخاذ عددا ″ من التدابير التي من شأنها ضمان تقديم خدمات المياه و الصرف الصحي للمواطن بكفاءة و تنفيذ خطة طوارىء احترازية على

مستوى المياه المزودة بالجملة ومستوى مزودي خدمات المياه والصرف الصحي في كافة محافظات الوطن، استجابة لخطة الحكومة الإستراتيجية للسيطره على المرض و الحد من انتقاله .

و تكثّف سلطة المياه جهودها الحالية في ظل التحديات القائمة التي تواجه قطاع المياه ، حيث تضاعفت هذه التحديات مع انتشار فيروس COVID–19 ، و قطاع المياه بالوضع الطبيعي من نقص متزايد في كميات المياه المتاحة نتيجة السياسات الإسرائيلية من جهة، وازدياد الطلب المستمر على المياه استجابة للتزايد في أعداد السكان من جهة اخرى، إضافة الى التحديات التي تواجه الغالبية العظمى من مزودي الخدمات و الناتجة عن ضعف القدرات المؤسسية ، و عدم كفاءة البنية التحتية وارتفاع الفاقد. فضلاً عن التحديات التي تواجه قطاع المياه في غزة بشكل خاص ، نتيجة الحصار الإسرائيلي، والنقص في إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي و ضعف كفاءة المؤسسات والمرافق الفلسطينية.

منذ اعلان حالة الطوارئ لمواجهة حالة فيروس COVID–19 في فلسطين من قبل فخامة الرئيس محمود عباس والتعليمات الصادرة عن دولة رئيس الوزراء بشأن التعامل مع الفيروس وانسجاماً مع الحالة الوطنية السائدة، عمدت سلطة المياه الى اتخاذ عدد من التدابير والخطوات الاستباقية و التي من شأنها ضمان تقديم خدمات المياه و الصرف الصحي للمواطن بكفاءة من خلال:

- تشكيل لجنة طوارىء للتعامل مع حالة الطوارىء على مستوى الوطن
- تكثيف تعقيم مرافق المياه على مستوى الجمله و رفع مستوى الأمان فيها، من خلال اتخاذ اجراءات احترازية منها منع دخول أو خروج لمن هو غير مصرح له لضمان استدامة مصادر المياه ومأمونيتها.
- اصدار عدد من التعاميم العاجلة لمزودي الخدمات في بداية مرحلة الطوارىء بهدف ضمان التزام مزويدي الخدمات ب :
  - الحفاظ على مصادر المياه و محطات الضخ وحمايتها و ضمان مأمونية مياه الشرب
  - تفاصيل آليات التعقيم المعتمدة ودورية عمل الفحوصات اللازمة لمياه الشرب
  - الحماية المتعلقة بمرافق الصرف الصحي بما يشمل عمليات التعقيم و جودة المياه المعالجة
  - مأمونية التزود بصهاريج مياه الشرب
  - التخلص الآمن من مياه الصرف الصحي بصهاريج النضح
  - اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية طواقم العمل
  - التأكيد على ضرورة تجهيز ومتابعة تنفيذ خطة عمل احترازية خاصة من قبل كل مزود خدمة

- أهمية التواصل وحملات التوعية من قبل مزويدي الخدمات كل ضمن منطقة امتيازه لرفع وعي المواطن بالعديد من القضايا

- متابعة حثيثة لتعقيم مرافق المياه في المناطق المعزولة بسبب ظهور حالات اصابة فيها (مثل مدينة بيت لحم، وقرية بدو).
- بدأت الطواقم المختصة من سلطة المياه العمل على تدريب الهيئات المحلية على آليات التعقيم المعتمدة للمنشآت الادارية ومحطات الضخ و الآبار (كان أولها في قرية بدو)
- العمل على حصر و تحديد الاحتياجات الطارئه لدى دائرة مياه الضفة الغربية، من معدات و آليات ومواد مطلوبة للتعامل مع فترة الطوارىء.
- العمل على تقييم وضع مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتحديد الاحتياجات الطارئة من خلال استبيان تم ارساله لكافة مزويدي الخدمات، بهدف اتخاذ الاجراءات المناسبة و توفير الدعم و الاحتياج اللازم لقيام مزودي الخدمات بالمهام المنوطة بهم خلال هذه الفترة.
- المتابعة مع الأجهزة الأمنية بالتزام صهاريج توزيع المياه بمصادر المياه المعتمدة و شروط السلامة العامة
- حصر وتحديد مصادر المياه البديلة للاستخدام كنقاط تزود بديلة /إضافية تغطي التجمعات الفلسطينية في شمال وجنوب الضفة الغربية، والعمل على تحديد الاحتياجات للقيام بعملية الربط اللازمة لهذه التجمعات للتأكد من جهوزيتها عند الحاجة لهذه المصادر البديلة .
- العمل على اعداد خطة طوارىء و بدء العمل على تنفيذها.

2.2 وصف نطاق قطاع المياه

من اجل إعداد خطة إستراتيجية قطاعية تمتاز بالواقعية والقابلية للتطبيق، تم البناء على المعطيات الحقيقية لواقع قطاع المياه في فلسطين من نواحي مصادر المياه وخدمات المياه والصرف الصحي واثر التغير المناخي وادماج النوع الاجتماعي والشباب في قطاع المياه.

1.2.2 مصادر المياه

- **المياه السطحية**

تعتبر موارد المياه السطحية في فلسطين محدودة للغاية، وتقتصر على نهر الاردن والوديان الموسمية التي تتدفق فيها مياه الامطار في فصل الشتاء ومعظم هذه الوديان تتدفق فيها المياه لأيام قليلة في العام. هذا ويتمثل المصدر الرئيس الدائم لموارد المياه السطحية في دولة فلسطين بنهر الأردن وعليه يمكن تقسيم مصادر المياه السطحية في دولة فلسطين اعلى النحو التالي:

- **نهر الأردن،**

نهر الأردن هو أحد الأنهار الرئيسية في المنطقة ، وهو النهر الدائم الوحيد في الضفة الغربية وفي كل الأراضي الفلسطينية المحتلة. يتدفق من الشمال إلى الجنوب من ارتفاع 2200 متر فوق مستوى سطح البحر لينتهي عند البحر الميت على ارتفاع 5 425 متر تحت مستوى سطح البحر. يتم مشاركة نهر الأردن بين خمس دول على ضفاف النهر: فلسطين والأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل ، حيث تستخدم الأخيرة معظم المياه، ويسيطر الإحتلال الإسرائيلي بشكل كامل على مياه النهر وقد تم حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى هذا المورد بشكل كامل، وهو يعد مورداً عابراً للحدود، تتقاسمه الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين. وتعد الإدارة المتكاملة لهذا المورد وإبرام اتفاقية على نطاق حوض نهر الأردن عنصراً أساسياً لأي استراتيجية على المدى الطويل.

تاريخياً، تُقدّر كمية المياه المتدفقة إلى الجزء الجنوبي من نهر الأردن والتي تُصب في البحر الميت 1400 مليون م3 سنوياً، وقد انخفضت هذه الكمية بشكلٍ كبيرٍ خلال العقود الماضية، وهي تقل حالياً عن 30 مليون م3 سنوياً معظمها مياه عادمة او مياه شديدة الملوحة تتدفق من بعض اليانبيع على امتداد الحوض .

- الاودية:

تشكل المياه السطحية التي تتدفق إلى الوديان خلال موسم الأمطار مصدرا هاما للمياه حيث يقدر متوسط التدفق السنوي طويل الأجل لمياه الفيضانات عبر الوديان في الضفة الغربية بحوالي 165 مليون متر مكعب في السنة. تزداد وتنقص بناء على كميات الامطار المتساقطة.

وفي قطاع غزة حيث يعتبر وادي غزة الوادي الرئيس في القطاع وتحاصر إسرائيل التدفق الطبيعي لوادي غزة، وقد تسبب هذا الإجراء في جفاف الوادي، فيما عدا السنوات التي تميزت بهطول مطري شديد. ويبلغ متوسط التدفق السنوي التاريخي لهذا الوادي حوالي 20 مليون م3 سنوياً.

وفيما يتعلق باستغلال المياه السطحية من خلال مشاريع الحصاد المائي فما زالت مشاريع الحصاد المائي محدوجة جدا حيث تم البدء بانشاء عدد من السدود الصغيرة في عدة مناطق في الضفة الغربية، بالاضافة الى برك تجميع المياه السطحية وبشكل محدود ويعود ذلك بسبب القيود التي تضعها سلطة الاحتلال على مشاريع انشاء السدود.

- **المياه الجوفية**

تعتمد فلسطين في معظمها على المياه الجوفية، حيث تأتي غالبية إمدادات المياه الفلسطينية من هذا المصدر إما عن طريق الآبار أو الينابيع. وقد قُدّر مجموع موارد المياه الجوفية المتجددة بحوالي 778 مليون متر مكعب سنوياً في احواض الضفة

الغربية يستخدم الفلسطينيون منها حوالي 122.1 مليون متر مكعب (وفق ارقام للعام 2018) ، وحوالي 177.6 مليون م3 سنوياً في قطاع غزة علما بإن قدرة الحوض للتخزين لا تتجاوز ال 55– 60 مليون متر مكعب سنوي مما يعني ان ما يتم استخراجة يفوق بكثير قدرة الحوض بحوالي ثلاثة ونصف. الأمر الذي ادى الى تدهور الحوض الى درجة خطيرة.

تستخرج المياه الجوفية من ثلاثة احواض رئيسية هي الحوض الغربي والحوض الشرقي والحوض الشمال الشرقي. تتراوح معدلات التغذية المتجددة السنوية لهذه الاحواض ما بين 778–814 مليون م3. وفي قطاع غزة يُعتبر الخزان الجوفي الساحلي مصدر المياه الاساسي، والذي يتجدد سنوياً بمقدار 55–60 مليون م3.

الحصة الفلسطينية من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو هي 118 مليون م3، وقد بلغت كمية المياه المتاحة في العام 2018 122.1 مليون متر مكعب منها حوالي 40 مليون م3 سنويا لري 115,000 دونم من الأراضي، بينما يتم استخدام 53 مليون م3سنوياً في الاستهلاك المنزلي والصناعي علماً بأن الفاقد في الشبكات يزيد على 35%. هذا بالإضافة إلى شراء حوالي 85 مليون م3 من شركة مكوروت الإسرائيلية (منها 4 مليون م3 للزراعة والباقي لغايات الشرب) ليصبح الاستخدام الكلي الفلسطيني للمياه في الضفة الغربية 196 مليون م3 حتى عام 2018.اما في قطاع غزة فقد بلغت كميات المياه المتاحة لنفس العام بحوالي 194 مليون م3.

ادى تسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفي بالاضافة إلى عوامل التلوث الاخرى في قطاع غزة الى وضع اصبح فيه حوالي 97% من المياه المستخرجة من الخزان الجوفى في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام البشري.

- **الموارد غير التقليدية**

نظراً لندرة الموارد المائية وزيادة الطلب المستمر على المياه، شرعت الحكومة الفلسطينية بالفعل في التركيز على تطوير الموارد المائية غير التقليدية بهدف تقليل الفجوة بين امدادات المياه المتاحة ومعدلات الطلب عليها:

– تحلية مياه البحر

هناك ثلاث محطات محطة واحدة لتحلية مياه البحر الاولى بقدرة 10000م3/يوم (3.4 مليون مترمكعب سنويا) تقع في منطقه شمال قطاع غزة و ثانية فى المنطقة الوسطى بقطاع غزة (دير البلح) بقدرة إنتاجية تبلغ 600 6000 م3/يوم (0.25 2 مليون م3/سنة) ومحطة ثالثة تقع فى جنوب مدينه دير البلح و تخدم منطقتى رفح و خانيونس بقدرة انتاجية تصل الى 6000 م3/يوم (2 مليون متر مطعب سنويا) و جارى العمل على تطوير هذه المحطة لتصل قدرتها الاجمالية الى 20000 م3/يوم (7.3 مليون متر مكعب سنويا) و جميعها يعمل باستخدام اثنين من الآبار الجوفية

الشاطئية، ويفترض أن يكون قد تم زيادة قدرتها الإنتاجية لحوالي 2600 م3/يوم (0.95 مليون م3/سنة). وجارى العمل على انشاء محطة تحلية مياه البحر بطاقة انتاجية 6000 م3/اليوم لخدمة مناطق محددة فى كل من رفح وخان يونس ويفترض الإنتهاء من المرحلة الأولى منها خلال العام الحالي . وجارى التحضير للبدء بالدراسات و التصاميم وكان من المقرر أن يتم لإنشاء محطة كبيرة التحلية المركزية المياه بقدرة إنتاجية تبلغ 55 مليون م3/سنة، كمرحلة أولى، و من المتوقع الانتهاء من الانشاء مع حلول العام بحلول العام 20172025، في الجزء الأوسط من قطاع غزة، على ان يتم تطويرها لتصل قدرتها الى 110 مليون متر مكعب سنويا بحيث أن يتم زيادة قدرتها الإنتاجية إلى 129 مليون م3/سنة بحلول العام 2035. وتجدر الإشارة إلى القطاع الخاص يمتلك وجود محطات حوالى 125 من وحدات التحلية الصغيره والتى تتراوح قدرتها من 5 – 50 متر مكعب يوميا أخرى في قطاع غزة ذات طاقة إنتاجية قليلة جدا وبملكيات خاصة.

– إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة

هناك العديد من المشاريع لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل مشاريع اعادة استخدام المياه في جنين واريحا ورفح وتبلغ كميات المياه المعالجة والتي يتم استخدامها في الزراعة حوالي 2 مليون م/سنة، علما انه جاري تنفيذ بعض المشاريع ايضا في نابلس الغربية وفي اريحا وطوباس وشمال غزة، ومن المتوقع عند انتهاء هذه المشاريع ان ترتفع كميات المياه المعالجة المستخدمة في الزراعة حوالي 10 مليون متر مكعب سنويا.

2.2.2 التزويد بالمياه

يتمثل مستوى توفير خدمات إمدادات المياه الأكثر شيوعاً في فلسطين في الربط المنزلي الفردي بنظام الأنابيب، حيث تزيد نسبة الاسر التي تصلها المياه عبر شبكات المياه عن 98% من مجمل الاسر في المحافظات الشمالية والجنوبية، حيث تم توفير التمويل المالي من خلال الدول المانحة والحكومة الفلسطينية لتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع لتطوير البنية التحتية لامدادات المياه وشملت تطوير وتأهيل مصادر مياه جديدة وانشاء الخطوط الناقلة ومحطات الضخ والخزانات وبناء وتأهيل شبكات المياه الداخلية، حيث اعتبر قطاع المياه من الاولويات القصوى في مساعدات الدول المانحة وايضا في اجندة السياسات الحكومية وعلى مدى العقود القليلة الماضية، اختفت نقاط الإمداد الجماعي تقريباً ولم تعد مستخدمة إلا في المناطق التي تفتقر إلى إمدادات المياه عبر الأنابيب، و وقد أدت الجهود التي قامت بها سلطة المياه الى تقليل عدد التجمعات غير المخدومة بشبكات مياه الى اقل من 10 تجمعات يقطنها اقل من 25 الف نسمة.

وبالرغم من تطوير البنية التحتية لخدمات المياه، فلا زالت هناك فروقات واضحة على المستوى الجغرافي في مستوى الخدمات وكميات المياه المتوفرة وخدمات الصرف الصحي واعادة استخدام المياه المعالجة وغيرها.

ففي المحافظات الشمالية ،فعلى مستوى توفر مصادر المياه سواء للاغراض المنزلية او الزراعية، هناك محافظات تتوفر بها هذه المصادر مثل محافظات طولكرم وقلقيلية واريحا والاغوار لوقوع هذه المحافظات في مناطق الاحواض المائية الجوفية، فيما تعتبر محافظات جنين وطوباس ونابلس متوسطة من حيث توفر مصادر المياه، فيما تعتبر محافظات سلفيت ورام الله والقدس وبيت لحم زالخليل من المحافظات التي تفتقر لمصادر المياه، وتعتمد في سد احتياجاتها من المياه وخاصة لاغراض الشرب والاحتياجات المنزلية على شراء المياه من شركة المياه الاسرائيلية.

اما على مستوى تزويد المياه من خلال شبكات المياه، فايضا تتفاوت معدلات الاستهلاك بين محافظة واخرى ويبلغ المعدل العام للتزويد بحدود 85 لتر للفرد في اليوم، وتعتبر محافظات طولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم واريحا مرتفعة الى حد حيث يزيد معدل الفرد الواحد عن 110 لتر في اليوم ما مقارنة بمعدلات الاستهلال في المحافظات الاخرى وخاصة الخليل وجنين حيث يقل معدل الفرد الواحد عن 70 لترد للفرد في اليوم ، وهذا يعود بشكل اساسي ام لتوفر مصادر المياه في المنطقة او شراء كميات المياه من شركة المياه الاسرائيلية، حيث تتوفر نقاط التزويد والبنية التحتية لضخ ونقل وتوزيع المياه.

تسعى سلطة المياه ضمن حالة الطوارئ الى ضمان استمرار عمل هذه المصادر بكامل كفاءتها ولتفادى حدوث خلل في هذه المصادر يؤدي إلى نقص في كميات التزويد نتيجة تداعيات انتشار فيروس كورونا وزيادة الطلب على المياه، لذلك تضمنت خطة الطوارئ الاجراءات اللازمة تحسبا لأي طارئ والتي هي اجراءات العمل اليومية ضمن مهام سلطة المياه ،قد ويؤدي الى نقص في كميات التزود من جهة، وتغطية الزيادة في الطلب على المياه خلال هذه الازمة من جهة أخرى. بالتوازي مع اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن تعقيم هذه المصادر للحيلوله دون حدوث أي تلوث في أي مصدر

3.2.2 الصرف الصحي:

اما خدمات الصرف الصحي في المحافظات الشمالية، فتعتبر متدنية بشكل عام ولا تزيد نسبة الاسر المربوطة بشبكات الصرف الصحي عن 32% من مجموع السكان وتقتصر على المدن الرئيسية والمخيمات فيما تخلو معظم التجمعات الريفية من شبكات الصرف الصحي ويتم الاعتماد على الحفر الامتصاصية للتخلص من مياه الصرف الصحي الذي يشكل مصدرا لتلويث مصادر المياه والبيئة ويهدد الصحة العامة.

ففي المحافظات الشمالية، تم انشاء اكثر من 14 محطة معالجة للمياه العادمة تتراوح قدرتها بين 400 م3\اليوم الى 14 الف متر مكعب في اليوم، يتم معالجة ما يزيد عن 10 مليون متر مكعب، فيما جاري العمل على انشاء عدة محطات معالجة اخرى من المتوقع ان تصل كميات المياه المعالجة حوالي 20 مليون متر مكعب سنويا، وسيتم انشاء انظمة اعادة استخدام للمياه المعالجة لاعادة استخدام 15 مليون متر مكعب عند الانتهاء منها. وحاليا تتدفق حوالي 18 مليون متر مكعب في الاودية ويتم معالجتها داخل الخط الاخضر فيما تتدفق حوالي 9 مليون متر مكعب من المياه المعالجة من محطة معالجة البيرة وغير المعالجة في نابلس الشرقية و سلفيت ورام الله. في الاودية باتجاه غور الاردن والاودية الغربية.

وعلى صعيد المياه الزراعية، فتعتبر محافظات جنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية واريحا غنية بتوفر المياه الزراعية وتتوفر مئات الابار الجوفية مقارنة بباقي المحافظات الاخرى، حيث يوجد ندرة حقيقية لمصادر المياه الزراعية، ويتم الاعتماد على الينابيع قليلة التدفق او الزراعة البعلية.

اما على مستوى المحافظات الجنوبية، التي تعاني من ملوحة مصادر المياه، حيث تعتبر حوالي 97% من مجمل مصادر المياه الجوفية المتوفرة غير مطابقة لمواصفات مياه الشرب وتعتبر غير صالحة للشرب بدون معالجة اضافية، ولهذا السبب برزت الحاجة لتحلية المياه المالحة او مياه البحر وانتشرت محطات التحلية الخاصة او على مستوى اكبر لمياه البحر والابار الجوفية المالحة.

وتعتبر قضية نوعية المياه في غزة التهديد الاساسي للحياه حيث اشارت التقارير الاممية الى استحالة الحياة في قطاع غزة في ظل استمرار تردي توعية المياه وتسرب مياه البحر ومياه الصرف الصحي الى الحوض الجوفي الساحلي وهو الحوض الجوفي الوحيد في قطاع غزة، ونعمل سلطة المياه على توفير التمويل لانشاء محطة تحلية مركزية بقدرة 55 مليون متر مكعب سنويا في المرحلة الاولى ترتفع الى الضعف في المرحلة الثانية.

اما على صعيد خدمات الصرف الصحي، فتعتبر المحافظات الجنوبية افضل حالا من المحافظات الشمالية في نسبة الاسر المخدومة بشبكات الصرف الصحي، حيث تصل النسبة الى حوالي 78% مقارنة مع حوالي 32% في المحافظات الشمالية، ويتم معالجة حوالي 80% من مياه الصرف الصحي في محطات معالجة صرف صحي متقدمة، حيث يجري انشاء وتأهيل 4 محطات معالجة تخدم حوالي 80% من سكان قطاع غزة، وبقدرات معالجة تتراوح بين 25 الى 80 الف متر مكعب يوميا، حيث سيتم اعادة استخدام جزء منها في ترشيح المياه في الحوض الجوفي الساحلي كما هو الحال في محطة شمال غزة، وايضا اعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة كما هو الحال في رفح وبعض المشاريع التجريبية في حين سيتم التخلص من الباقي في البحر.

تسعى سلطة المياه ضمن حالة الطوارئ الى تأمين سلامة عمل مرافق الصرف الصحي بكل مكوناتها، وحماية الطواقم العاملة فيها من خطر الإصابة بالامراض المعدية و لا سيّما الاصابة بفيروس COVID–19 المستجد. و قد قامت سلطة المياه باعداد خطة طوارئ تشمل كافة المتابعات والاجراءات اللازمة للتأكد من قيام الهيئات المحلية بتأمين الحد مناسب من الخدمات المقدمة للمواطنين في المناطق المستهدفة، وبما يضمن استمرارية عمل أنظمة الصرف الصحي بكافة مكوناتها، وازالة أي تأثيرات سلبية على الصحة العامة للمواطنين، والعمل على التأكد من اتباع ارشادات السلامة والوقاية في جميع مراحل التعامل مع مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة وتصريف واعادة استخدام للمياه المعالجة، والتركيز أيضا على التعامل بحذر شديد مع الحمأة الناتجة من محطات المعالجة، وتقع هذه الاجراءات ضمن محاور العمل التالية:

- التأكد من استمرارية عمل مرافق الصرف الصحي (شبكات، محطات ضخ، محطات معالجة)
- تحديد نقاط التفريغ (مكبات المياه العادمة) للصهاريج و حصر وترخيص الصهاريج االمياه العادمة وتحديد المسارات مع نظام التعقب
- تعزيز عمل محطة معالجة شمال غزة المركزي NGEST

4.2.2 البنى المؤسسية والقانونية

ويشمل ذلك الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي والتشريعي والإداري الذي يضمن إدارة وحماية مصادر المياه بشكل مستدام بالإضافة إلى الآليات الرقابية التي تضمن خدمة تزويد المياه والصرف الصحي للمستفيدين وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار ضمان استدامة الخدمة مع مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإنساني، باعتبار المياه قيمة اجتماعية وحاجة ضرورية للحياة ولإستمرار وتطور المجتمع الفلسطيني.

يظهر الهيكلين التاليين الإطار المؤسسي لقطاع المياه حسب قانون المياه الجديد (2014). وقد نص القانون على إنشاء مرافق مياه اقليمية للمياه والصرف الصحي وتتمتع هذه المرافق بالشخصية الاعتبارية، ولها ذمة مالية مستقلة. مسؤوله عن تقديم الخدمات للمواطنين بديلا عن الشكل الحالي المتمثل بعده اشكال مؤسساتيه كدوائر المياه في البلديات الى مجالس الخدمات للمياه و الصرف الصحي مرورا بمصالح المياه المنشأه حسب قوانين وانظمه قديمه . وعليه وحسب قانون المياه سيتم تجميع مزودي الخدمات حسب اليات ومعايير علميه بمرافق مستقله للاستفاده من مبدا اقتصاديات الجمله و زياده الكفاءه الماليه و الاداريه لمقدمي خدمات المياه على مستوى المواطن ، اما على مستوى تزويد المياه بالجمله فيتم حاليا عن طريق دائره مياه الضفه الغربيه و التي وحسب قانون المياه سيتم تطويرها ورفع كفاءتها خلال فتره انتقاليه لتحويلها لشركه المياه الوطنيه التي ستكون مسؤوله عن انتاج وشراء وتوزيع المياه على مستوى الجمله لمقدمي خدمات المياه، أما الأدوار فتتضمن:

Figure 3: Roles

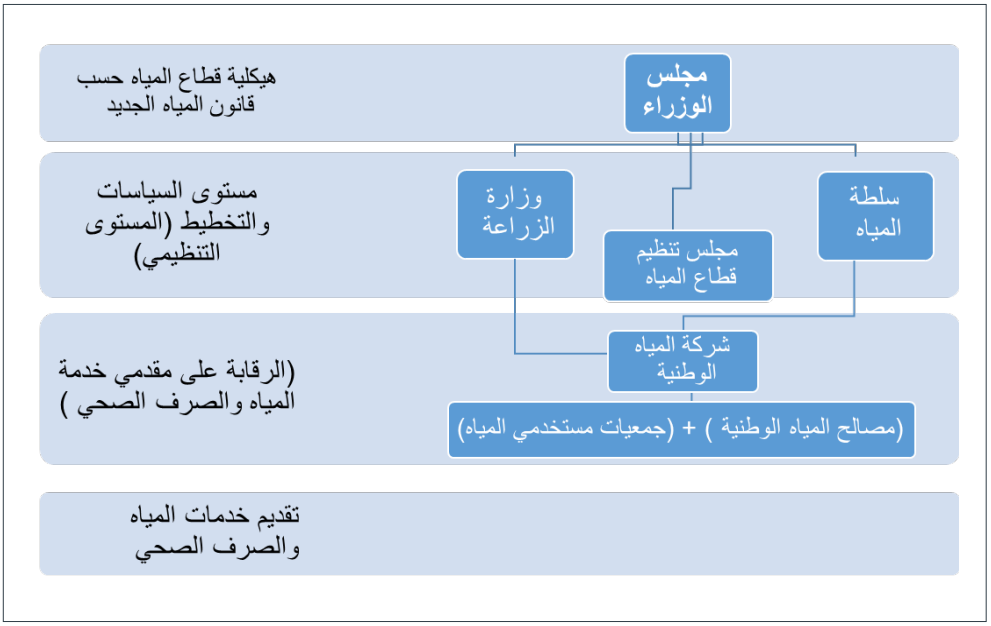

- سلطة المياه: دور تخطيطي على المستوى الإستراتيجي قصير , متوسط وطويل الأمد واشرافي مباشر لضمان معالجة أفضل لسياسات تنمية وتخطيط قطاع المياه.
- مجلس تنظيم قطاع المياه: نشاط الرقابة على الأداء لمزودي خدمات المياه والتوصيه لمجلس الوزراء للمصادقة على اسعار المياه بما يضمن تقديم مستوى من الخدمة يتناسب مع المعايير.
- مزودي خدمات المياه من دوائر بلدية ومرافق اقليمية وشركة المياه الوطنية: وجميعها يعمل على ضمان تزويد المياه الى المستخدمين على قاعدة استرداد التكاليف بهدف ضمان استدامة الخدمة وكفاءتها .

وفق الهيكل التنظيمي الموضح ادناه:

Figure 4: Organizational Chart

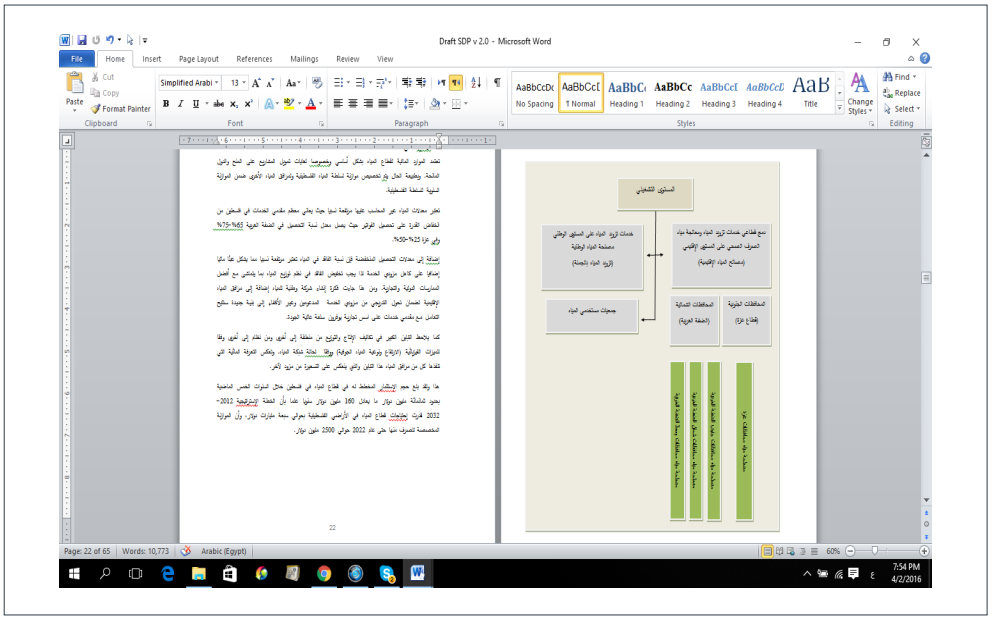

5.2.2 الوضع المالي

تعتمد الموارد المالية لقطاع المياه بشكل أساسي وخصوصا لغايات تمويل المشاريع على المنح والدول المانحة. وبطبيعة الحال يتم تخصيص موازنة لسلطة المياه ولمرافق المياه الأخرى ضمن الموازنة السنوية للحكومة الفلسطينية.

وتعتبر معدلات المياه غير المحاسب عليها مرتفعة نسبيا حيث يعاني معظم مقدمي الخدمات في فلسطين من انخفاض القدرة على تحصيل الفواتير حيث يصل معدل نسبة التحصيل على مستوى الوطن في عام 2018 هي 76%.

إضافة إلى معدلات التحصيل المنخفضة فإن نسبة الفاقد في المياه تعتبر مرتفعة نسبيا مما يشكل عبئا ماليا إضافيا على كاهل مزودي الخدمة لذا يجب تخفيض الفاقد في نظم توزيع المياه بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والتجارية. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء شركة وطنية للمياه إضافة إلى مرافق المياه الإقليمية لضمان تحول التدريجي من مزودي الخدمة المدعومين وغير الأكفاء إلى بنية جديدة ستتيح التعامل مع مقدمي خدمات على اسس تجارية يوفرون سلعة عالية الجودة مع السعي الى تحقيق مبدأ استرداد التكاليف الكاملة (على المدى البعيد) وبما يضمن استدامة الخدمة .

كما يلاحظ التباين الكبير في تكاليف الإنتاج والتوزيع من منطقة إلى أخرى ومن نظام إلى أخرى وفقا للميزات الفيزيائية (الارتفاع ونوعية المياه الجوفية) ووفقا لحالة شبكة المياه. وتعكس التعرفة المائية التي تنفذها كل من مرافق المياه هذا التباين والذي ينعكس على التسعيرة من مزود لآخر.

3.2 واقع المياه والتغير المناخي

يمثل التغير المناخي أحد أهم القضايا العالمية المشتركة، نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية، فالآثار العالمية لتغير المناخ واسعة النطاق، من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية، إلى هبوط مناسيب المياه الجوفية وغيرها. وادراكا لحقيقة أنّ التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا في المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية الآن.

التغير المناخي في فلسطين يؤثر على أغلب القطاعات في فلسطين، إلا ان قطاع المياه هو من أكثر القطاعات التي تتأثر بظاهرة التغير المناخي من حيث وفرة المياه وجودتها، حيث أن فلسطين التي تقع في إقليم جاف وشبه جاف يعاني من ندرة المياه أصلا، تواجه سياقا خاصا في هذا المجال مع سيطرة الاحتلال على غالبية الموارد المائية الجوفية والسطحية، مما يَحُول دون الوصول إلى الموارد واتخاذ التدابير التي تدعم التكيف مع التغير المناخي. وعليه صُنّفت فلسطين مع معظم الدول العربية ضمن الدول الأفقر مائيا . وفي حال لم تتخذ التدابير اللازمة، فإنه وتدريجياً ستصبح موارد المياه أكثر شحًا.، أمور مجتمعه.

انطلاقا من إدراك دولة فلسطين للتغير المناخي وآثاره السلبية التي ستنعكس بشكل كبير على وفرة المياه وقطاعات المياه المختلفة زيادة صعوبة تعويض مخزون المياه الجوفية، وبما يهدد بخطر انخفاض منسوبها وزيادة تكلفة استخراجها. كما أن عوامل الاحتباس الحراري المتزايدة، وارتفاع معدلات التبخر سيكون لها تأثير مباشر على المياه السطحية، وتأثير أيضا على كميات المياه الجوفية. وقد ظهرت آثار التغير المناخي بشكل جلي على تدفق الينابيع، الى الدرجة التي جعلت بعض الينابيع جافة بشكل ملحوظ، فقد انضمت دولة فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة ووقعت على اتفاقية باريس بشأن المناخ في عام 2016. وقد تم إعداد الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي في نهاية عام 2016 لإضافة الى إعداد تقرير المساهمات المحددة وطنيا للحد والتكيف مع التغيرات المناخية في عام 2017. وجاري الآن العمل على إعداد خطة الإستثمار الوطنية للتكيف مع آثار التغير المناخي.

وقد أولت سلطة المياه الحد من التغير المناخي والتكيف مع آثاره أهمية خاصة، حيث التزمت بالقيام بمشاريع تطوير المياه الجديدة المعتمدة للطاقة المتجددة أينما يمكن

تنفيذها، فقد بدأت بتغيير نظام تشغيل الآبار الرئيسية من الديزل إلى الطاقة الكهربائية مما يقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإنتاج الغاز الحيوي من الحمأة لتشغيل نظام محطة المعالجة بغرب نابلس وخان يونس وشمال غزة. وقد قامت بتركيب الألواح الشمسية لتشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي في مسليه ، أريحا ، نابلس الغربية ، العروب ، طوباس ، عانين ، وسط غزة ، خان يونس ، شمال غزة ، تطوير رفح ، فلسطين. إضافة الى البدء بالمشروع التجريبي لاستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية لمضخات المياه في منطقة طوباس.

أما على صعيد التكيف مع التغير المناخي فإن سلطة المياه تعمل وبالتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية ذات بعدد من الاجراءات والمبادرات، فعلى الصعيد المحلي:

تعمل سلطة المياه مع الشركاء في قطاع المياه على توفير كميات مياه إضافية من خلال الحصاد المائي، معالجة المياه العادمة ومشاريع إعادة الأستخدام، تحلية مياه البحر في غزة، وتأهيل ألابار الزراعية والينابيع:

- **الحصاد المائي**

1. فقد تم اعتماد حصاد مياه الفيضان كخيار استراتيجي في استراتيجية سلطة المياه 2013 – 2032 لتوفير كميات مياه إضافية لأغراض الزراعة، حيث تبين الدراسات أن معدل مياه الفيضان الذي يجري في أودية الضفة الغربية في موسم الشتاء يبلغ حوالي 165 مليون متر مكعب، يجري استغلال حوالي 12 مليون متر مكعب سنوياً وهناك خطة لاستغلال كميات مياه إضافية تقدر بحوالي 45 مليون متر مكعب على المدى البعيد.
2. وقد تم اعداد خطة ريادية للحصاد المائي لمنطقة جنوب الضفة الغربية على مستوى التجمعات الصغيرة تم انجازها بشكل كامل، وجاري الإعداد لخطة ريادية وطنية شاملة لتطوير الحصاد المائي في المحافظات الشمالية ،
3. هناك لجنة وطنية لمشاريع الحصاد المائي مكونة من وزارة الزراعة وسلطة المياه ووزارة الأشغال، عملت على تشييد سدين ترابيين في محافظة الخليل وبركة ترابية كبيرة في عرابة، إضاغة الى عشرات البرك الزراعية صغيرة الحجم في مختلف محافظات الوطن.
4. إضافة الى تنفيذ مشروع اقليمي (يشمل الأردن ومصر ولبنان وفلسطين) لتقييم ودراسة التغذية الجوفية.
5. تم توقيع عدة مذكرات تفاهم مع جهات عربية ودولية منها المذكرة مع وزارة المياه المغربية، يترتب عليها تأهيل كادر فلسطيني يتكون من سلطة المياه والوزارات المختلفة المعنية بالإضافة الى تدريب مكاتب هندسية وإشراف.

- **المياه المعالجة:**

تنفذ سلطة المياه إستراتيجية إعادة استخدام المياه المعالجة على نطاق واسع في مختلف المحافظات، الأمر الذي سيسهم في توفير كميات مياه من المصادر غير التقليدية، وتخفيف الاعتماد على المصادر التقليدية في فلسطين

- **تحلية المياه المالحة**

فقد قامت سلطة المياه بإنشاء عدة محطات معالجة لمياه البحر في قطاع غزة لتوفير كميات مياه إضافية لأغراض الشرب.المشاركة مع وزارة الزراعة في عدة مشاريع لدعم المزراعين للتكيف مع آثار التغير المناخي منها مشروع تكيف، تعزيز سبل العيش، تطبيق الأجندة 2030 وغيرها من المشاريع.

- **بناء قدرات العاملين في قطاع المياه للحد والتكيف مع التغير المناخي**

تم تنفيذ مشروع تصغير المقياس العالمي للتغير المناخي في الضفة الغربية وتم إعداد دراسة في وادي المالح لتقييم الحساسية ومدى تأثر قطاعي التزود في المياه والزراعة وقدرتهم على التكيف مع التغير المناخي، للخروج باستراتيجية التكيف المناخي والخطة التنفيذية لذلك.

كما عملت على تطوير أنظمة مراقبة للمصادر المائية، لمتابعة وتقييم الوضع المائي ومدى تأثره بالتغيرات المناخية، وذلك بالتنسيق المباشر مع الإدارة العامة للأرصاد الجوية لمتابعة المؤشرات المناخية.

أما على المستوى الإقليمي فإن سلطة المياه تتبنى إستراتيجية الأمن المائي العربي الصادرة عن المجلس الوزاري العربي للمياه، والتي أفردت بندا خاصا بالتغير المناخي، الى جانب البند الخاص بالمياه العربية تحت الاحتلال لخصوصيتها. كما تعمل سلطة المياه مع المنظمات الإقليمية المختصة والفاعلة في مجال التغير المناخي، ومنها على سبيل المثال الاتحاد من أجل المتوسط، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا– الأسكوا، المجلس العربي للمياه، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي.

حيث يتم العمل مع الأسكوا ضمن لجنة الموارد المائية على عدة جوانب للتغير المناخي في الوطن العربي حيث تم الأنتهاء من إنجاز تقرير تصغير المقياس العالمي للتغير المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وإنجاز تقييم الحساسية والهشاشة للتغير المناخي والقدرة على التكيف، تعويم التكيف المناخي في النشاطات والتدخلات الحكومية،

تم العمل على مشروع خطة إدارة ومواجهة الجفاف، وتحديد مؤشرات الجفاف وتأثيرها على القطاعات المختلفة في عام 2016.

جاري العمل حاليا على مشروع الإنذار المبكر بالتعاون مع الأرصاد الجوية والدفاع المدني، حيث سيتم تركيب أربع محطات مراقبة للوديان الأكثر خطرا للفيضان ويتم دراستها ووضع خطة للحد خطر الفيضان والإنذار المبكر

4.2 واقع المياه ومنظور النوع الاجتماعي

يتميز قطاع المياه بانه قطاع خدماتي بامتياز يستهدف جميع المواطنين على حد سواء، ويتم تزويد المياه على مستوى الاسرة ككل ذكورا واناثا، صغارا وكبارا، اصحاء وذوي الاحتياجات الخاصة. وتقاس مؤشرات الاداء لتزويد المياه بليتر من المياه للفرد في اليوم الواحد ويسعى مزودو الخدمات الى العدالة في التوزيع على مستوى التجمع السكاني.

وايضا ينطبق مفهوم المساواة في تقديم خدمات الصرف الصحي، حيث يكون المعيار الاساسي هو تقديم الخدمة على مستوى الاسرة ككل ولا يمكن التمييز في الخدمة حسب نوع الجنس.

اما على مستوى اشغال الوظائف، فيبرز دور المرأة في الوظائف الادارية والمالية والهندسية والتخطيط والاعلام وتقريبا تتساوى النسبة بين الجنسين في اشغال هذه الوظائف، فيما ما يقل دورها في اعمال الصيانة والتشغيل والنقل التي تتطلب جهدا بدنيا لانجاز المهام.

ويتميز دور المرأة كونها المستهلك الاول لمياه الشرب في المنازل والمياه الزراعية في اغراض الري، حيث ان حملات التوعية في الغالب تستهدف النساء، حيث يقود حملات التوعية في الغالب النساء المدربات التي اثبتت التجارب العالمية والمحلية قدرتها على التأثير في ديمومة خدمات المياه وترشيد الاستهلاك والاستغلال الامثل للمياه المتاحة كونها مصدرا حيويا وثروة وطنية يجب الحفاظ عليها وابقاء ديمومتها للاجيال اللاحقة.

5.2 تحليل لأثر النمو السكاني على قطاع المياه والصرف الصحي:

يعتبر عامل النمو السكاني من اهم العوامل الاساسية في التخطيط لاستخدامات المياه بقطاعاتها المختلفة، وايضا الفهم الحقيقي لاثرة المباشر يعتبر مفتاحا هاما في ادارة خدمات تزويد المياه والصرف الصحي وذلك لارتباطه المباشر بادارة الطلب على المياه، فعامل النمو السكاني له تأثير مباشر في قطاع تزويد مياه الشرب والمياه الزراعية والصناعية والسياحية والترفيهية اذ تزداد كميات الطلب بعلاقة طردية مع ازدياد عدد السكان.

وعامل النمو السكاني يأخذ بعين الاعتبار الزيادة السنوية المباشرة لعدد السكان حسب الاحصاءات الرسمية وتوقعات النمو السكاني على المدى القصير والمتوسط والطويل، وايضا ازدياد الطلب المرتبط بازدياد احتياجات الفرد للمياه والمتعلق بالتطور الطبيعي للاستخدام . فعندما ندرس النمو السكاني وعلاقته بتزايد الطلب على المياه، نجد ان

زيادة الطلب تكون نتيجة لزيادة عدد السكان الفعلي وبالتالي تزداد الحاجة الى الوصول الى مصادر مياه اضافية لتغطية الارتفاع في الطلب على الماء من ناحية ، ومن ناحية اخرى، نجد بان الزيادة في الطلب تكون نتيجة لزيادة الاحتياجات المائية لدى السكان نتيجة للتطور الحاصل على صعيد استخدامات المياه المنزلية بشكل خاص والترفيهية وري الحدائق وغيرها ، وايضا ظهور ظروف استثنائية يمر بها السكان مثل موجات الحر الشديدة وازدياد الحركة السياحية في فصل الصيف ، و اخيرا ظهور جائحة كورونا التي من شأنها ان تزيد الطلب على كميات المياه المطلوبة.

عند دراسة و تحليل المعلومات الرسمية المتعلقة بمعدل النموالسكاني في فلسطين، وربطها بالاحتياجات المائية المطلوبة لمختلف القطاعات سواء المنزلية او المرتبطة بالانتاج، فانه توجد فجوة بين كميات المياه المطلوبة وكميات المياه المتوفرة ، وهذا بحد ذاته يشكل عائق جوهري لعمليات التطورالمالي والاقتصادي والاجتماعي و السياحي بابعادها المختلفة.

وكنتيجة لزيادة معدل النمو السكاني، يتزايد الطلب على المياه وهذا يتطلب ضرورة توفير مصادر مياه اضافية سواء من مصادر المياه التقليدية الوفية والسطحية او من مصادر مياه غير تقليدية مثل تحلية مياه البحر او استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للاغراض الزراعية وابضا يتطلب ادارة فاعلة لهذه الموارد وتحصيصها بين القطاعات المختلفة ووضع الساسات للاستخدام الامثل لهذه الموارد ضمن الامكانيات المالية المتاحة وعمل الاجراءات للحد من الفاقد وزيادة التوعية وترشيد الاستهلال واستخدام التكنولوجيا الموفرة للمياه.

كما و ادت السياسات المائية الاسرائيلية فيما يتعلق بقرار الضم الحالي، الى وجود فجوة كبيرة بين الطلب على المياه وكميات المياه المتاحة، والاعتماد على الشراء من اسرائيل بما نسبته 60% من مياه الشرب، ان الضم سيزيد هذا الاعتماد باكثر من 90 %، كما سيجبرنا على شراء مياه اضافية لتزويد المياه لجميع القطاعات بالاسعار و الشروط التي تخدم اجندات اسرائيل. ومما يؤثر على مؤشر انعدام الامن المائي والغذائي الحالي.

وامام هذه التحديات التي تتطلب توفير كميات مياه كافية تغطي كافة الاحتياجات الحالية والمستقبلية وايضا امام مواجهة التحدي الاكبر المتمثل بسيطرة الاحتلال على اكثر من 85% من مصادر المياه وايضا اعاقة تنفيذ اي مشاريع لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي ، فقد اولت الحكومة الفلسطينية قطاع المياه وتطويره اهتماما خاصا في اجندة السياسات الوطنية للحكومات السابقة والحالية، اذ يعتبر تطوير قطاع المياه واستدامته من اهم مقومات ومعززات الصمود في مواجهة سياسات الاحتلال الهادفة الى تهجير السكان وتفريغ الارض ومصادرتها.

وقد اعتمدت سلطة المياه في استراتيجيتها الوصول الى النهوض بقطاع المياه وتطويره من تحقيق الامن المائي وأدرجته ضمن أولويات خططها التنموية، وقد قامت

بتطوير عدة برامج تهدف الى تطوير مصادر المياه وتطوير البنية التحتية والتطوير والبناء المؤسسي والاستدتمة المالية والحوكمة الرشيدة لادارة القطاع، بالاضافة الى تطوير السياسات المائية التي تعمل على تقليل الفاقد والاستفادة المثلى من كافة المصادر المتاحة وتطوير انظمة التعرفة التي تهدف الى تحقيق الاستقرار المالي واسترداد التكلفة لضمن استمرارية الخدمة بالجودة المطلوبة وتطوير الانظمة والتعليمات وتعزيز الرقابة والشفافية.

وتسعى سلطة المياه الى اعطاء الاولوية لتحسين مستوى تزويد خدمات مياه الشرب وتزويد الكميات المطلوبة ورفع معدل التزود من 85 لتر للفرد في اليوم الى 120 لتر للفرد في اليوم وايضا الحرص على نوعية وجودة المياه المزودة وخاصة في المحافظات الجنوبية حيث ان ما يزيد عن 97% من المياه المتاحة لا تتوافق في نوعيتها مع الجودة المطلوبة حسب مواصفات منظمة الصحة العالمية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان لا يتم اغفال القطاعات الاخرى من الاحتياجات المائية وخاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع الاكثر طلبا للمناخ لتطوير الزراعة المروية.

ولمراقبة الاداء، عملت سلطة المياه على اعتماد مجموعة من المؤشرات الفنية والمالية للمقارنة وتقييم جودة الخدمات وتطوير مكونات القطاع ويتم مراجعتها على اساس سنوي ضمن الخطط القطاعية والخطط الاستثمارية والخطط التنفيذية.

6.2 تحليل الشركاء العامليين في القطاع:

ان تحقيق الأهداف الاستراتيجية القطاعية لا يقع على مسؤولية سلطة المياه منفردة، بل هي مسؤولية تشاركية بين كافة المؤسسات ضمن إطار منظومة قطاع المياه، بالإضافة الى مساهمة العديد من الشركاء الآخرين ذوي العلاقة من خارج قطاع المياه،و على الرغم من تحديد الإطار المؤسسي لقطاع المياه بشكل واضح في قانون المياه، إلا أن هناك شركاء آخرين يمكن لمؤسسات قطاع المياه التنسيق الفاعل معهم في ظل اتقاطع استراتيجياتهم واهتماماتهم واحتياجاتهم، مثل وزارة الزراعة والمؤسسات المعنية بتطوير قطاع الزراعة، إضافة إلى الجامعات، مؤسسات البحث العلمي، الجمعيات المهتمة بالبيئة، وزارة الحكم المحلي، وزارة المالية، وزارة المالية والتخطيط ، سلطة جودة البيئة وغيرها من الشركاء ذوي العلاقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تمثل الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة تحدياً كبيراً لسلطة المياه ، حيث تركز الاستراتيجية الوطنية للزراعة على استصلاح الأراضي وتوفير كميات كبيرة من المياه لهذا القطاع الاستراتيجي الهام مما يتطلب جهودا كبيرة من قبل سلطة المياه للتنسيق مع وزارة الزراعة والعمل معا لتوفير الكميات اللازمة من المياه لقطاع الزراعة.

جدول 2: الأدوار المقترحة لمختلف أصحاب العلاقة

الرقم	الجهة	الأدوار المقترحة
1	الحكومة الفلسطينية / مجلس الوزراء	المصادقة على الخطة الإستراتيجية والتنفيذية لقطاع المياه متابعة ومراقبة تنفيذ الخطة تخصيص تمويل لبعض المشاريع في الموازنة السنوية ممارسة جهود دعم وحشد ومناصرة لدى المجتمع الدولي لتنفيذ مشاريع الخطة
2	سلطة المياه	إدارة وحماية مصادر المياه إعداد السياسات والإستراتيجيات الداعمة لتنفيذ الخطة متابعة تنفيذ الخطة مع كافة الجهات تنفيذ بعض المشاريع من خلال وحدة المشاريع تجنيد التمويل اللازم من خلال الإتصال مع المانحين خلق بيئة استثمارية المناسبة لاشراك القطاع الخاص في ادارة قطاع المياه متابعة البناء المؤسسي وبناء القدارت لمؤسسات قطاع المياه وضع المواصفات الخاصة بمشاريع المياه وعمليات ضبط الجودة للمخارج
3	مجلس تنظيم قطاع المياه	التوصيه لمجلس الوزراء ترخيص مزودي المياه و المصادقه على اسعار المياه تنفيذ المشاريع الخاصة بالمجلس مراقبة ومتابعة عمليات التشغيل الخاصة بالإنتاج، النقل، التوزيع الخاصة بالمياه مراقبة ومتابعة عمليات التشغيل الخاصة بالصرف الصحي مراقبة ومتابعة إتفاقيات تزويد المياه
4	الهيئات المحلية	تمويل (جزئي أو كلي) وتنفيذ بعض المشاريع الخاصة بهم العمل على تجنيد الأموال تحضير المخططات والدراسات ذات العلاقة الإشراف على تنفيذ بعض المشاريع والمشاركة بإستلامها التنسيق مع سلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع المياه وتزويدهم بالتقارير الدورية
5	وزارة الحكم المحلي	التنسيق مع سلطة المياه في تنفيذ بعض المشاريع ذات الإهتمام المشترك المشاركة في برامج / خطط بناء القدرات وتنفيذها المشاركة في تأسيس مصالح المياه الإقليمية وشركة المياه الوطنية

جدول 2: الأدوار المقترحة لمختلف أصحاب العلاقة

الرقم	الجهة	الأدوار المقترحة
6	مجالس الخدمات المشتركة لخدمات المياه والصرف الصحي	تمويل (جزئي أو كلي) وتنفيذ بعض المشاريع الخاصة بهم العمل على تجنيد الأموال تحضير المخططات والدراسات ذات العلاقة الإشراف على تنفيذ بعض المشاريع والمشاركة بإستلامها التنسيق مع سلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع المياه وتزويدهم بالتقارير الدورية
7	المحافظات	دور داعم ومنسق لجهود تنفيذ الخطة وحل الإشكاليات التي يمكن أن تظهر المساهمة في جهود حشد الدعم وتجنيد الأموال تمويل تنفيذ بعض المشاريع ما أمكن
8	وزارة الزراعة	التنسيق مع سلطة المياهفي تنفيذ بعض المشاريع ذات الإهتمام المشترك المشاركة في حملات التوعية المجتمعية إدارة المصادر المائية وحمايتها ذات العلاقة بالمشاريع الزراعية تطوير السياسات والإستراتيجيات ذات العلاقة بالمشاريع الزراعية
9	الممولين	تمويل بعض المشاريع بالتنسيق مع سلطة المياهوالجهات الأخرى ذات العلاقة
10	سلطة جودة البيئة	إصدار الموافقات البيئية على بعض المشاريع
11	سلطة الطاقة	المساهمة في حل مشاكل الطاقة والكهرباء للمشاريع التي تتطلب قدرات عالية

7.2 وصف موجز للاستراتيجيات القطاعية وتأثيرها في تطوير استراتيجة المياه:

قام فريق العمل المكلف بإعداد الإستراتيجية القطاعية (2021–2023) بمراجعة عدد كبير من الوثائق التي تحتوي على الخطط والدراسات السابقة ذات الصلة، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى قطاع المياه والقطاعات ذات الصلة (كقطاع الزراعة والبيئة والصناعة والحكم المحلي)، أو على مستوى سلطة المياه الفلسطينية. وكذلك تمت مراجعة وثائق أخرى مثل قانون المياه المحدث مؤخرا. وفيما يلي عرض ملخص لأبرز هذه الخطط والدراسات والوثائق، يبين الهدف منها وأهم مخرجاتها.

8.2 السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين 2012 – 2032

1.8.2 هدف الوثيقة

- تعزيز توجه دولة فلسطين في الإدارة المستدامة لمصادر المياه من خلال ضمان تعاون كافة الجهات الحكومية والأهلية في السعي لتحقيق أهداف إدارة مصادر المياه المشتركة.
- وضع إطار لتنسيق التطوير والتنظيم والاستدامة المالية لإمدادات خدمات المياه والصرف الصحي سعياً إلى ضمان تظافر الجهود للإرتقاء بمستوى إدارة أنظمة المياه وإعادة تجديدها وصيانتها.

كما تعد الوثيقة بمثابة قاعدة لضمان التنسيق والتعاون الوثيق بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة بالمياه وفي جميع المستويات الوطنية والحكومية.

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

تعتبر الوثيقة المرجعية الأولى في إعداد أي خطة استراتيجية لقطاع المياه والصرف الصحي حيث تحتوي الوثيقة على الأهداف الاستراتيجية العامة والمؤشرات المعتمدة وقيمها القياسية للسنوات القادمة حتى عام 2032 إضافة إلى وضع أهم التدخلات والبرامج والمشاريع لتطوير المصادر المائية من المصادر المختلفة سواء التقليدية وغير التقليدية.

كما تلخص الوثيقة السياسة المائية ومبادئها إضافة إلى أنها تستعرض الترتيبات المؤسساتية المقدمة لإدارة قطاع المياه بشكل متكامل ومستدام.

وبناءً عليه، فإن جميع مخرجات وثيقة السياسة الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي في فلسطين ترتبط بشكل مباشر بالقضايا ذات الأولوية والتي يمكن تلخيصها

من خلال استعراض أجزاء الوثيقة المختلفة في المجالات المختلفة من مصادر وتزويد ومياه صرف صحي إضافة إلى القضايا المؤسساتية والمالية.

إضافة إلى ما ذكر، فقد قامت الوثيقة بوضع الأساس لكل من الإدارة المتكاملة لمصادر المياه في ظل نقص المياه في فلسطين وتأثير تغير المناخ وخطر الفيضانات.

وقد تضمنت الوثيقة أيضاً المشاريع المقترحة في الحصاد المائي وإنتاج المياه إضافة إلى الاحتياجات الاستثمارية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها من مصادر وتزويد وصرف صحي وتطوير مؤسسي.

9.2 الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2017 – 2022

1.9.2 هدف الوثيقة

تهدف الخطة التي أعدتها سلطة المياه إلى وضع استراتيجية لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي خلال السنوات الست (2017–2022)، للوصول إلى رؤية تنموية استراتيجية خاصة بالقطاع، فضلا عن تحديد الأهداف والاستراتيجية التنموية القطاعية، ومن ثم استنباط التدخلات المرتبطة بالسياسات المحددة في الوثيقة الخاصة بالسياسة المائية الفلسطينية، من خلال تحليل الوضع الحالي باتباع اسلوب التحليل الرباعي عبر اجتماعات تشاورية للفريق الوطني والفرق الفنية المختصة في مجالات تزويد المياه ومصادر المياه والصرف الصحي، والترتيبات المؤسسية والمالية.

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

حددت الوثيقة ابتداء عددا من الفرضيات التي تقوم عليها الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه، بما في ذلك تلك المتصلة بما يمكن تنفيذه من استثمارات ونشاطات في الظرف السياسي الحالي، وباستمرار مساهمات الممولين فيما التزموا بتمويله، وإقرار سياسة واضحة ومعلنة على المستوى الوطني لتوجيه المساعدات الدولية وفق الأولويات الفلسطينية، والتوافق على الصلاحيات بين مؤسسات الدولة، وثبات استراتيجيات الحكومة وتوجهاتها خلال السنوات الثلاث القادمة، والمصادقة على قانون المياه الجديد والانظمة ذات العلاقة، وعدم وجود تغيير على المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم الحقوق والواجبات والالتزامات مع الجانب الاسرائيلي.

وشملت الخطة على تحليل للواقع الحالي للقطاع من اجل إعداد استراتيجية قطاعية تشاركية تمتاز بالواقعية والقابلية للتطبيق وبما يشمل كل العناصر الأساسية المكونة

للقطاع والمؤثرة فيه. وقد حللت الموارد المائية من تقليدية وغير تقليدية، ومستوى خدمات المياه والصرف الصحي والتغطية والجودة، والإطار المؤسسي وحوكمة القطاع. وشملت عملية التحليل مراجعة استراتيجية القطاع الموجودة في الخطة 2011–2013، ومعرفة ما انبثق عن هذه الاستراتيجيات وما تم تمويله، وما تحقق منها. وقد تم القيام بالتحليل الرباعي الاستراتيجي للفترة 2021–2023، من تحديد لنقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات.

وخلصت الوثيقة إلى رؤية تنموية للقطاع: « قطاع المياه والمياه العادمة منظم يساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية ويضمن استدامة المصادر المائية وفق أسس صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية متينة تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسية والتنموية».

ولتحقيق هذه الرؤية، فقد وضعت سلطة المياه استراتيجية عامة تشمل ضمان توفير المياه الآمنة كما ونوعا من خلال العمل على تنمية المصادر المائية بشكل مستدام وتوفير خدمة الصرف الصحي وفقا لأسس بيئة واقتصادية متينة من خلال الإدارة الناجعة مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الإدارة المتكاملة وفق رؤية شاملة.

وقد وضعت الخطة خمسة أهداف استراتيجية قطاعية للسنوات 2017–2022، تشمل إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من ناحية النوعية والكمية ، و تحسين جودة وموثوقية تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها، وتحسين بنية وخدمة الصرف الصحي وذلك لحماية مصادر المياه من التلوث بالمياه العادمة، تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة ، و ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه.

واستنادا لهذه الأهداف الاستراتيجية، تم استنباط عدد من السياسات المقابلة للأهداف الاستراتيجية الخمسة. ومن السياسات المذكورة تم استنباط التدخلات الملائمة التي تحقق هذه السياسات. وشكلت هذه التدخلات العناوين الرئيسية للمشاريع التي من شأنها وان جرى تطبيقها في سنوات الاستراتيجية تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية. وقد شملت الخطة ملحقا يحتوي على هذه المشاريع والتدخلات.

10.2 قانون المياه الفلسطيني

1.10.2 هدف الوثيقة

يهدف القانون وحسب المادة الثانية منه إلى إدارة وتطوير مصادر المياه في فلسطين وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث والاستنزاف وتحسين ورفع مستوى تقديم الخدمات المائية من خلال تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه.

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

يحتوي القانون على 68 مادة تتعرض إلى المصادر المائية واستخدامات المياه وسلطة المياهومجلس تنظيم قطاع المياه وشركة المياه الوطنية ومرافق المياه الإقليمية إضافة على حماية البيئة المائية والأحكام والعقوبات ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بإعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط المائية فقد جاءت في القانون ضمن مهام سلطة المياهوالتي من مهامها المرتبطة بإعداد الخطط الاستراتيجية حسب القانون الأمور التالية:

1. إعداد السياسة والاستراتيجيات والخطط المائية العامة والعمل على إقرارها وتنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة ورفع التقارير الدورية عن الوضع المائي لمجلس الوزراء.
2. وضع السياسة العامة للتخطيط وتقييم مشاريع المياه والصرف الصحي من ناحية الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ووضع معايير للتصميم وضبط الجودة والمواصفات الفنية والعمل على مراجعة تطبيقها.
3. وضع مفاهيم ومبادئ إدارة الطلب على المياه لتحسين كفاءة استخدام وإمدادات المياه والحفاظ عليها وتدويرها وإعادة استخدامها.

أهم المخرجات الأخرى

- قام القانون وبشكل واضح بتحديد أدوار الأجسام المختلفة في قطاع المياه وتحديداً دور سلطة المياهومجلس تنظيم قطاع المياه وشركة المياه الوطنية ومصالح المياه الإقليمية.
- تضمن القانون مبادئ ومتطلبات التراخيص لمصادر المياه.
- حدد وضع القانون نظام التعرفة الموحد ويشمل عدد من انظمة التعرفة منها نظام تعرفة المياه والصرف الصحي ونظام رسوم الخدمات ونظام تعرفة المياه الزراعية) وبين دور كل من سلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع المياه ووزارة الزراعة.
- أفرد القانون فصلاً كاملاً لحماية البيئة المائية والمحافظة على مصادر المياه من التلوث ومبادئ إعلان مناطق المياه المحمية.
- احتوى القانون على مبادئ الرقابة والتفتيش والعقوبات الواجب تطبيقها.

11.2 وصف وتحليل الواقع الحالي وتحديد القضايا ذات الاولوية

الهدف الرئيس لهذا الجزء هو تشخيص الوضع الراهن والقيام بعرض نتائج التحليل الاستراتيجي في قطاع المياه. وبشكل تفصيلي يتناول التحليل خمسة مجالات تعتبر العمود الفقري لقطاع المياه، وهي:

- مصادر المياه
- التزويد بالمياه
- الصرف الصحي
- الترتيبات المؤسساتية
- الترتيبات المالية

وسيتم وفق نموذج التحليل الاستراتيجي الرباعي تحديد المؤثرات الداخلية، سواء كانت إيجابية أي نقاط قوة، أو سلبية أي نقاط ضعف، كما سيتم تحديد المؤثرات الخارجية، سواء كانت إيجابية أي فرص، أو سلبية أي تهديدات. واستنادا لنتائج التحليل الاستراتيجي للقطاع، سيتم بلورة العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية، كما ستمهد نتائج التحليل للنظر في الرؤية التي تم بلورتها للقطاع، ومعرفة مدى ملاءمتها، وفي الوقت نفسه تحديد الأهداف الاستراتيجية التي سيتم السعي لتحقيقها على مدى سنوات الخطة.

12.2 التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع:

تسعى سلطة المياهإلى تحقيق مفهوم الأمن المائي على المديين القصير والبعيد، الأمر الذي يتطلب تطوير مصادر المياه وحمايتها، والحفاظ على استدامتها وجودتها وفق مبادئ الإدارة المتكاملة، لضمان تحقيق الهدف الأساسي وهو تأمين مصادر مائية مستدامة قادرة على تحقيق احتياجات الشعب الفلسطيني الأساسية والتنموية. إلا أن تحقيق الأمن المائي بهذا المفهوم في فلسطين يواجه تحديات صعبة تتطلب تكاثف الجهود المحلية والدولية للتغلب عليها، وأهم هذه التحديات هي: التحديات السياسية، والتحديات المؤسساتية، والتحديات المالية.

رغم كافة التدابير التي قامت وتقوم بها سلطة المياه خلال عمليه التخطيط والتنفيذ الا ان المعيقات الداخلية والخارجيه اثرت على نسبة تحقيق اهداف الاستراتيجيه(2017– 2022) والتي تمثلت بالتالي:

1.12.2المؤثرات الداخليه:

- عدم السيطرة على مصادر المياه من قبل الفلسطينيين وسيطرة الاحتلال الاسرائيلي على اكثر من 85% من مصادر المياه
- تفاوت كميات المياه المتاحة في المناطق المختلفة و غياب الاجراءات التنفيذية الملائمة لتنظيم ملكية وإدارة المصادر المائية ، والملكيات الخاصة لبعض المصادر المائية.
- التعديات على بعض المصادر بالحفر العشوائي للابار .

- حساسية بعض المصادر لخطر التلوث والاستنزاف و تدهور جودة مياه الشرب بشدة في المحافظات الجنوبية.
- ا رتفاع التكلفة الرأسمالية والتشغيلية لمعالجة مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر.
- عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن مزودي الخدمة في بعض المناطق.
- التفاوت في معدلات التزويد بين المناطق المختلفة و الإعتماد على تزويد بعض التجمعات السكانية من الشبكة القطرية الإسرائيلية.
- ارتفاع نسبة الفاقد الكلي ، واهتراء وقدم العديد من شبكات المياه.
- العديد من الشبكات الموجودة في التجمعات السكانية لا تخدم جميع السكان.
- ضعف البنية التحتية لنظام التزويد في بعض المحافظات ومحدودية التكاملية بين المصادر وأنظمة التزويد، وضعف الطاقة التخزينية الإقليمية ومحدودية عدد الخزانات الإقليمية ، وضعف شمولية الخطوط الناقلة بين المراكز الإقليمية.
- قلة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي (الجمع والمعالجة).
- عدم وجود وعي بيئي كافي بما يتعلق بالصرف الصحي وإعادة الاستخدام.
- محدودية الإنجاز في مشاريع الصرف الصحي وذلك بسبب التعقيدات المفروضة من قبل الأحتلال الأسرائيلي (المواصفات العالية للمعالجة).
- محدودية نسبة المياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها.
- تدني كفاءة بعض محطات المعالجة (القديمة) و التكلفة العالية لإنشاء أنظمة الصرف الصحي و قلة الكادر الفني المؤهل في مجال إدارة تشغيل وصيانة الشبكات ومحطات المعالجة.
- صعوبة تطبيق الأنظمة والقوانين في مجال الربط.
- عدم وجود إدارة مركزية لمتابعة إدارة الصرف الصحي كما هو الحال في مجال تزويد المياه (شركة المياه الوطنية).
- عدم استهداف الاحتياجات المحددة للقطاع في مجال بناء القدرات على الوجه الأمثل.
- عدم وجود آليات واضحة لتنفيذ القوانين وتعزيز تطبيق الانظمة بالتعاون مع المؤسسات المختلفة.
- نقص في بعض الخبرات والكفاءات في بعض المجالات خاصة التحلية.
- عدم إعطاء المستوى السياسي الأولوية الكافية لموضوع الصرف الصحي.
- تشتت قطاع تزويد الخدمات (المياه والصرف الصحي) بين وزارات مختلفة ودوائر بلدية ومجالس الخدمات المشتركة ولجان المخيمات ووجود عدد كبير من مزودي

الخدمة (250+) و عدم وفاء مزودي الخدمة بالتزاماتهم المالية واخيرا ضعف التحصيل.

- غياب آليات متفق عليها لتوجيه التمويل في قطاع المياه.
- مشروطية التمويل في بعض الحالات.
- صعوبة تحقيق انظمة الصرف الصحي للاسترداد المباشر للتكاليف
- زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية
- عدم كفاية الموازنات المالية المخصصة للقطاع ، والازمة المالية خلال عام 2019 وتوقف عدد من المشاريع الممولة من الموازنه التطويريه.
- تكاليف الصيانة والتشغيل العالية.
- التحديات التي واجهت تطبيق الهيكلية لسلطة المياه : صدور توجيهات جديدة من قبل دولة رئيس الوزراء السابق في عام 2018 بضرورة قيام سلطة المياه بالاشراف وتشغيل محطات الصرف الصحي وقرار مجلس الوزراء بتخصيص مبالغ للبدء بهذه المشروعات ،الامر الذي استدعي بالضرورة اعادة العمل على الهيكلية لتتناسب مع المهام الجديدة.وكذلك موضوع زيادة التلوث في المياه في قطاع غزة والذي استدعى اقامة محطات للمعالجة والتحلية وما يترتب على ذلك من ضرورة وجود جسم اداري ووظيفي لادارة هذه المحطات وبالتالي اعادة العمل مرة اخرى على الهيكل الوظيفي للقيام بهذه المهام ،و الحاجة لاعادة دراسة هذه الهيكلية ، واخيرا لاحقا لقرار وقف التعيينات والترقيات ،فقد ادى الى ايقاف العمل على تطبيق هذه الهيكلية حيث انه سيكون بالضرورة ترقيات للشواغر الموجودة على الهيكلية بالاضافة الى الحاجة الى تعيين عدد من الموظفين للقيام بالمهام المختلفة المدرجة ضمن الخطط الاستراتيجية لسلطة المياه.
- فيما يتعلق بجمع المعلومات حول المشاريع والانجازات فاننا في سلطة المياه نواجه مشكله ان عملية تجميع المعلومات تتم من خلال عدة قنوات ، وفق لعدة متطلبات من مجلس الوزراء من اداراته المتعدده، او متطلبات داخليه، هذا الامر يزيد الضغط على كافة الموظفين ويعمل على تشتيتهم ويربك عمل السلطة بشكل عام.
- مركزية الصرف مع وزارة المالية وتحكمها بالسيولة والمخصصات المالية يؤدي الى التأخر في طرح العطاءات وصرف مستحقات الموردين والمقاولين وبالتالي التأخر في انجاز المشاريع والالتزام بالخطة المالية بالمشروع.
- عدم قدرة المقاولين والموردين في المحافظات الجنوبية على الالتزام بالتعليمات الضريبية الصادره من وزارة الماليه مما يعيق اجراءات الصرف وبالتالي التأخر في انجاز المشاريع والالتزام بالخطة المالية بالمشروع.
- اثر انتشار جائحة كورونا وزياد الطلب على المياه

2.12.2المؤثرات الخارجية :

- سيطرة الاحتلال على المصادر المائية واستمرار العمل ضمن البند 40 من اتفاقية أوسلو وكافة ملحقاتها بما في ذلك لجنة المياه المشتركة وإعاقات ما يسمى بالإدارة المدنية و القيود الإسرائيلية من قبل لجنة المياه المشتركة والإدارة المدنية الإسرائيلية في ادخال المعدات والمواد التي تعيق تنفيذ مشاريع مياه تشكل اساسا لتطوير قطاع المياه
- التغير المناخي وأثره على المصادر المائية المختلفة و وقوع فلسطين ضمن المناطق شبه الجافة
- شح المصادر المائية الطبيعية المتاحة و وجود ملوثات تشكل خطرا على الأحواض الجوفية ومصادر المياه بما فيها المستوطنات الاسرائيلية
- زيادة الطلب على المياه لمختلف القطاعات (المنزلية والزراعية والصناعية والسياحية والتجارية)
- التوسع الاستيطاني من قبل الاحتلال الاسرائيلي مما يشكل عائقا يعرقل إنشاء أنظمة معالجة الصرف الصحي
- جريان المياه العادمة باتجاه مناطق مسيطر عليها إسرائيليا دون إمكانية معالجتها وإعادة استخدامها
- القيود التمويلية من خلال شروط الممولين بإلغاء تمويل مشاريع مياه وصرف صحي بسبب ضعف مستوى التحصيل والكفاءة التي تعيق تنفيذ مشاريع صرف صحي كبيرة تشكل اساساً لتطور القطاع
- إرتباط مشاريع الصرف الصحي بتوفر مصادر طاقة خاصة في قطاع غزة
- تسرب الكفاءات من قطاع المياه الى قطاعات أخرى
- ارتفاع مديونية سلطة المياه لخزينة الدولة نتيجة عدم دفع البلديات لمستحقاتها من أثمان المياه
- الرسوم المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على معالجة المياه العادمة ا لفلسطينية .
- اثار القرار الاسرائيلي المتعلق بالضم واثره على المياه

13.2 الثغرات القائمة في تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف المناطق :

واجهت سلطة المياهوالسلطة الفلسطينية بعض الثغرات الرئيسية، والتي تتضمن:

- محدودية قدرة مزودي الخدمات الحاليين على تشغيل مزيد من المرافق (مثل محطات تحلية المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي الحديثة).
- التعديات على مكونات انظمة المياه سواء كمصادر او انظمة تزويد المياه الامر الذي يقود الى تشويش في خدمة التزويد وسوء في نوعية الخدمة.
- تراكم المديونيات وعدم دفع اثمان المياه مما يؤدي الى عدم قدرة مزودي الخدمات على توسيع نطاق الخدمة والانخفاض الكبير في مستوى استرداد التكاليف ومعدلات التحصيل (وخاصة في قطاع غزة).
- اعتماد العديد من الانظمة على مصدر واحد واي خلل في المصدر يؤدي الى الاخلال بعملية التزود.

14.2 الاهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة 2017–2019

مدى الترابط بين الخطط الاستراتيجية القطاعية 2017–2019 واطار الانفاق المتوسط المدى 2017–2019:

اعتمدت الإستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي وخطة العمل التنفيذية على الرؤية الإستراتيجية للقطاع ضمن إطار استراتيجي لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي، واستنادا إلى تحليل واقع القطاع الذي تم القيام به لغرض إعداد إستراتيجية قطاعية تشاركية واقعية قابلة للتطبيق، حيث تم عكس ذلك وترجمته إلى مشاريع وأنشطة ضمن خطة تنفيذية وخطة تمويلية تهدف إلى تعزيز الأهداف الإستراتيجية ورؤية قطاع المياه الفلسطيني.

تمت مراجعة قوائم المشاريع المتوفرة لدى سلطة المياه، وبشكل خاص الخطة الإستراتيجية لقطاع المياه للسنوات ما بين 2012–2032 والتي شكلت مرجعيتها الأساس في تحقيق أهداف المشروع وتحديد الأنشطة وفي تحديد الفترة الزمنية من 2017 إلى 2022 (ست سنوات). كذلك تم الاعتماد على الخطة الإستراتيجية لقطاع المياه 2014–2016.

تضمنت الخطة للاعوام (2017–2022)على 228 نشاطا ومشروعا بكلفة تقديرية حوالي 1.32 مليار دولار تشكل ترجمة للسياسات التي تم اعتمادها في الإستراتيجية والتي تساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الإستراتيجية. وقد تم توزيع الأنشطة والمشاريع على القطاعات الفرعية والمحافظات والمواقع داخل المحافظات كما هو موضح في الجدول التالي. إضافة إلى ذلك هناك مشاريع برنامج صحة المياه والإصحاح (WASH) (16 مشروعاً) بكلفة تقديرية 988500 دولار.

جدول3: المشاريع المنفذه وفقا لكل مكون من قطاع المياه

الرقم	مكونات قطاع المياه	عدد المشاريع/الأنشطة	الموازنة دولار
1	مصادر المياه	42	381,700,000
2	التزود بالمياه	92	301,530,000
3	الصرف الصحي	21	613,000,000
4	البناء المؤسسي	61	12,607,000
5	المكون المالي	12	5,875000
المجموع		228	1,314,712,000

تم تقسيم الأنشطة والمشاريع على سنوات الخطة الإستراتيجية (2017–2022) وذلك حسب جدول زمني أخذين بالاعتبار أهمية المشاريع والاحتياجات وذلك طبقا لمؤشرات ومعايير محددة. كما تضمنت الخطة آلية لمتابعة وتقييم الخطة لضمان حسن التنفيذ والانجاز في إطار من الشفافية والمساءلة.

اما ما تم انفاقه فعليا خلال الاعوام (2017–2019) فهو وفق الجداول التاليه:

جدول (4): النفقات الفعلية المصروفة للعام 2017 بعملة الشيكل

نوع النفقة	اجمالي الموازنة بحسب اسقف وزارة المالية	اجمالي الصرف الفعلي
النفقات التشغيلية	32,000,000	33,102,081
النفقات الرأسمالية	250,000	250,000
النفقات التطويرية	16,000,000	8,305,582
النفقات التطويرية الممولة من دول مانحة	127,214,378	127,214,378
اجمالي	175,464,378	168,872,041

جدول (5): النفقات الفعلية المصروفة للعام 2018 بعملة الشيكل

نوع النفقة	اجمالي الموازنة بحسب اسقف وزارة المالية	اجمالي الصرف الفعلي
النفقات التشغيلية	32,120,000	27,961,656
النفقات الرأسمالية	300,000	600,000
النفقات التطويرية	33,200,000	24,234,432
النفقات التطويرية الممولة من دول مانحة	124,011,696	124,011,696
اجمالي	189,631,696	176,807,784

جدول (6): النفقات الفعلية المصروفة لغاية 2019 عملة الشيكل

نوع النفقة	اجمالي الموازنة بحسب اسقف وزارة المالية	اجمالي الصرف الفعلي
النفقات التشغيلية	37,200,000	25,696,000
النفقات الرأسمالية	,300,0001	193,000
النفقات التطويرية	90,000,00	26,373,258
النفقات التطويرية الممولة من دول مانحة	66,634,206	58,486,538
اجمالي	195,134,206	110,748,796

ملاحظة

نظراً للظروف السياسية الراهنة ورفض الحكومة الفلسطينية استلام اموال المقاصة منقوصة من الجانب الاسرائيلي مما ادى الى معاناة الحكومة الفلسطينية من ازمة مالية خانقة،والتي انعكست على المخصصات المالية للموزانة العامة للعام 2019،.وتم اعلانها موازنة طوارئ بواقع 80% من موازنة العام 2018, حيث لم يتم تخصيص موازنة تطويرية لطرح اي مشروع جديد , وانما اقتصرت على استكمال المشاريع التطويرية المطروحه خلال الاعوام السابقة.

جدول (7): جدول الاهداف الاستراتيجية للاستراتيجية القطاعية أو عبر القطاعية 2017–2022

الرقم	الاهداف الاستراتيجية
	إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية
	تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها
	تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام
	تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة
	ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه

15.2 تحليل النتائج للخطة الاستراتيجية

وتهدف عملية التحليل الى التأكيد على مدى انسجام تنفيذ الخطة الاستراتيجية مع اهداف واولويات الخطة وتقييم نسبة الانجاز والوقوف على مقومات النجاح ةالمغيقات في الوصول للقيم المستهدفة وعوامل التعثر في تحقيق المستهدفات:

تتمثل السياسات ذات الأولوية التي تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تنفيذها في قطاع المياه خلال الأعوام (2017–2022) للوصول إلى الاهداف الإستراتيجيةالمحدده في الخطة 2017–2019 ،وذلك من خلال العمل على عدة امور تتعلق بتحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر المياه المتاحة من خلال تطوير خدمات المياه بما يضمن الأمن المائي والغذائي والتنمية الاقتصادية القائمة على العدالة الاجتماعية، وتطوير مصادر مياه تقليدية وغير تقليدية بهدف توفير احتياجات القطاعات الأكثر احتياجاً، وحماية المصادر المائية، وتحقيق الإنصاف والعدالة في توزيع المياه على كافة المناطق الفلسطينية وللقطاعات المختلفة، ورفع مستوى شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة والعمل على إعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض الزراعية والصناعية والتي من شأنها تقليل التلوث ، وتوفير بيئة قانونية ومؤسساتية تضمن التوزيع العادل للخدمة، وتكون قادرة على حسن إدارة قطاع المياه واستدامته المالية، وإقرار نظام تعرفة المياه والصرف الصحي وتطبيقه لدى كافة مزودي خدمات المياه والصرف الصحي، وتبني أنظمة تعرفة شفافة ومبنية على أسس اقتصادية واجتماعية عادلة.

عمليا من خلال المراجعة واعداد عملية المتابعة والتقييم للفترة 2017–2019 فقد تم الوصول الى عدد من الاستهدافات و ذلك من خلال تنفيذ العديد من المشاريع للاستفادة القصوى من المصادر المائية المتاحة وتركز عملنا في المرحلة السابقة على تطوير وزيادة مصادر المياه وتنفيذ مشاريع تأهيل وإصلاح البنية التحتية بالاعتماد على الإدارة الرشيدة لما هو متاح من موارد بالإضافة إلى تكثيف الجهود لمواجهة التلوث خاصة في قطاع غزة .

1.15.2عوامل التعثر في تحقيق المستهدفات:

بسبب معيقات الاحتلال وشح المياه وتزايد عدد السكان ونقص الميزانيات، خاصة في هذه الظروف الصعبة التي تشهد بلادنا فيها أزمة مالية خانقة. وهذا الوضع القائم هو بسبب تحكم الاحتلال الإسرائيلي في مصادر المياه والسيطرة على الأحواض الجوفية إذ يسيطر الاحتلال على اكثر من 85 % منها ويعرقل الجهود في تنفيذ مشاريع تطويرية ، وبشكل مفصل فان اهم عوامل التعثر التى واجهت سلطة المياه و وقفت في تحقيق بعض الاستهدافات فهي:

المحافظات الشمالية:

1. العامل السياسي والمرتبط بوجود الاحتلال الاسرائيلي وسيطرته الكاملة على كافة الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية.
2. استمرار التعامل مع اتفاقية اوسلو المرحلية المنتهية صلاحيتها منذ عام 2000 كمرجعية بين الفلسطينيين والاسرائيليين فيما يخص الاستخدام المشترك للاحواض المائية الجوفية المشتركة.
3. عدم استيفاء الجانب الفلسطيني للحصة المائية المخصصة له ضمن اتفاقية اوسلو المرحلية من الاحواض المائية بسبب العراقيل والشروط التعجيزية التي تضعها اسرائيل من خلال لجنة المياه المشتركة.
4. محدودية مصادر المياه المتوفرة للجانب الفلسطيني من الناحية الكمية والنوعية، حيث يتجاوز الطلب على المياه مصادر المياه المتاحة في ظل ازدياد عدد السكان، والتوسع العمراني والتطور الحضري في كافة المناطق الفلسطينية بالاضافة الى ازدياد مساحة الأراضي المروية.
5. ارتباط تنفيذ المشاريع بموافقة الجانب الاسرائيلي في لجنة المياه المشتركة لمناطق (ا و ب) بالاضافة الى شرط وجود موافقة ثانية من قبل ما يسمى الادارة المدنية على المشاريع المنوي تنفيذها في المناطق المصنفة (ج) الامر الذي أدى تأخر تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية لسنوات طويلة.
6. ضعف المنظور الاقتصادي المتكامل والمتمثل بالاعتماد شبه الكامل على الدول المانحة في تمويل مشاريع المياه والصرف الصحي مما وضع قطاع المياه تحت رؤية واجندة الدول المانحة. بالاضافة الى ذلك ارتباط توفر التمويل بشرط وجود موافقات من اللجنة المشتركة والادارة المدنية.
7. ضعف التحصيل لاثمان المياه وبالتالي تراكم الديون المستحقة على مقدمي خدمة المياه بما في ذلك البلديات والمجالس القروية كنتيجة لعدم دفع أثمان توصيل المياه المزودة للمواطنين الامر الذي أثر سلباً على جودة تقديم الخدمة.

8. المعيقات المؤسساتية والبشرية لمقدمي خدمة المياه والمتمثلة بضعف المنظور المؤسساتي لقطاع تزويد خدمات المياه وكذلك الضعف التنظيمي والفني والإداري وعدم وجود رقابة فعلية على جودة الخدمات المقدمة.
9. ارتفاع الفاقد الكلي في المياه المزودة بسبب اهتراء شبكات وخطوط المياه الناقلة وبسبب اعتداء بعض المواطنين عليها بما في ذلك من سرقات وعمل الوصلات غير الشرعية في ظل غياب أنظمة ولوائح قانونية رادعة.
10. محدودية خدمة تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في ظل غياب مبدأ ادارة اعادة التخصيص بين المياه المستخدمة للاغراض المنزلية والمياه المستخدمة في الزراعة.
11. محدودية البيانات الدورية اللازمة لضمان نجاعة عملية التخطيط (بما يشمل المتابعة والتقييم) في قطاع المياه.
12. تعقيد وتأخير الاجراءات المالية لصرف مستحقات المقاولين والاستشاريين.

المحافظات الجنوبية:

1. أزمة الطاقة الكهربائية في غزة تؤثر سلباً على سير المشاريع.
2. تنسيق دخول المواد والمعدات للمشاريع يؤثر سلباً بسبب الاغلاق.صعوبة التواصل مع وزارة المالية لاصدار الاعفاءات الجمركية المطلوبة.
3. صعوبة حركة الموظفين من وإلى غزة للتواصل بشكل فعال مع المانحين ومع مؤسسات السلطة في رام الله.
4. عدم القدرة على متابعة ومراقبة مناسيب المياه بشكل منتظم نتيجة للانقسام.
5. عدم القدرة على متابعة تراخيص آبار المياه نتيجة الانقسام.
6. عدم التمكن من الاشراف على حفر آبار المياه الجديدة والحصول على المعلومات الهيدروجيولوجية الخاصة بها.
7. عدم المشاركة بالقدر الكافى في الدورات التدريبية لموظفي سلطة المياه في غزة.
8. تعقيد وتأخير الاجراءات المالية لصرف مستحقات المقاولين والاستشاريين.

جدول (8) : إطار النتائج الإستراتيجي لقطاع المياه والمياه العادمة للأعوام 2017 –2019

السياسة الوطنية: ضمان استدامة البيئة						التدخل السياساتي: إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة وتعزيز الاستخدام المستدام لها.			
الهدف الإستراتيجي رقم (1): إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية						الموازنة/ السقف المالي: الموازنه التشغيليه (2017–2019)			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	القيمة المحققة 2017	الإستهداف 2017	القيمة المحققة 2018	الإستهداف 2018	القيمة المحققة 2019	الإستهداف 2019
زيادة كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية)	كمية المياه المنتجة سنوياً من المصادر التقليدية (مليون متر مكعب)	سلطة المياه الاحصاء	116.8	117	124.5	119	142.4	124
	كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي (مليون متر مكعب)	سلطة المياه وزارة الزراعة	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	3
	كمية المياه المحلاة المتاحة سنوياً (مليون متر مكعب)	سلطة المياه	4	4	4.2	8	8	8
	كمية المياه المشتراه سنوياً من شركة ميكروت (مليون متر مكعب)	سلطة المياه	83.2	83	81.5	٨٣	85	85
	النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الاراضي ا لفلسطينيه	سلطة المياه	5%	4%	6%	6%	8%	8%
حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف	وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (نسبة المصادر المراقبة)	سلطة المياه	75%	76%	80%	75%	100%	78%
	نسبة مصادر مياه الشرب الملوثة قبل التعقيم (آبار وينابيع)	سلطة المياه	15%	10%	13%	0%	0%	0%
	عدد حالات التعديات على المصادر	سلطة المياه	19	15	18	11	14	11

السياسة الوطنية: توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية								التدخل السياساتي: ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي.	
الهدف الإستراتيجي رقم (2): تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها								الموازنة/ السقف المالي: الموازنه التشغيليه (2017–2019)	
النتائج	المؤشر		مصادر المعلومات والتحقق	القيمة المحققة 2017	الإستهداف 2017	القيمة المحققة 2018	الإستهداف 2018	القيمة المحققة 2019	الإستهداف 2019
زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين	كمية المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (حصة الفرد من مياه الشرب لتر/ فرد/ يوم)	على مستوى الوطن	سلطة المياه	85.9	82	88.3	83.5	83	84
		الضفة الغربية	سلطة المياه	84.2	80.5	88.3	82.8	88	83.3
		قطاع غزة	سلطة المياه	88.3	83	88.3	84.5	77	85
	نسبة التجمعات التي لا تصلها خدمه المياه		سلطة المياه	4.5%	11%	4%	4%	4%	4%
تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه	النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية على مستوى الضفة الغربية		سلطة المياه	95%	96%	96%	96%	100%	96.5%
	نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه		الاحصاء	93.4%	93.5%	93.4%	93.4%	93.3%	93.5%
تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه	نسبه الفاقد على مستوى شبكه التوزيع		سلطة المياه	31.75%	32%	31.2%	33%	36.3%	32.5%
السياسة الوطنية: ضمان استدامة البيئة								التدخل السياساتي: التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها.	

الهدف الإستراتيجي رقم (3): تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام			الموازنة/ السقف المالي: الموازنه التشغيليه (2017–2019)					
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	القيمة المحققة 2017	الإستهداف 2017	القيمة المحققة 2018	الإستهداف 2018	القيمة المحققة 2019	الإستهداف 2019
رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة	النسبة المئوية للمنازل الموصولة بشبكات الصرف الصحي (الضفه الغربيه)	سلطة المياه الاحصاء	32.5%	31%	32%	32%	34%	36%
	النسبة المئوية للمنازل الموصولة بشبكات الصرف الصحي (غزة)	سلطة المياه الاحصاء	75.5%	73%	76%	76%	80%	77%
	النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الاراضي ا لفلسطينيه	سلطة المياه	5%	13%	6%	6%	8%	20%
	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية	سلطة المياه	82%	30%	85%	83%	87%	95%
	عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية	سلطة المياه	10	10	11	11	11	16
زيادة مساحة الأراضي القابلة للري من مصادر المياه المعالجه	نسبة المياه العادمة المعالجة المعاد إستخدامها في الري	سلطة المياه	4%	4%	5%	6%	8%	20%
	مساحة الأراضي الزراعية المروية من المياه العادمة المعالجة (بالدونم)	وزارة الزراعة	1300+	800	650	750	1600	6950
خلق بيئة إستثمارية لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الصرف الصحي	عدد المشاريع التي يشارك القطاع الخاص	سلطة المياه	4	4	4	6	4	7
السياسة الوطنية: كفاءة وفعالية إدارة المال العام			**التدخل السياساتي: إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية لا سيما المياه والكهرباء**					

الهدف الإستراتيجي رقم (4): تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة							الموازنة/ السقف المالي: الموازنه التشغيليه (2017–2019)	
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	القيمة المحققة 2017	الإستهداف 2017	القيمة المحققة 2018	الإستهداف 2018	القيمة المحققة 2019	الإستهداف 2019
هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد	أنظمة وتعليمات مياه متكاملة	سلطه المياه	1	1	1	1	2 تم تقديمهما لمجلس الوزراء	3
	نسبة العمل المنجز لإنشاء شركة المياه الوطنية	سلطه المياه	5%	4%	20%	30%	25%	40%
	عدد مرافق ومزودي المياه الإقليمية	سلطه المياه	283	283	283	283	271	200
	نسبة المؤسسات العاملة في القطاع المياه التي تم تطوير قدراتها	سلطه المياه	48%	48%	50%	50%	55%	70%
السياسة الوطنية: كفاءة وفعالية إدارة المال العام							التدخل السياساتي: زيادة الإيرادات بالتركيز على توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل، وحشد الدعم الخارجي، وترشيد النفقات.	
الهدف الإستراتيجي رقم (5): ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه							الموازنة/ السقف المالي: الموازنه التشغيليه (2017–2019)	

النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	القيمة المحققة 2017	الإستهداف 2017	القيمة المحققة 2018	الإستهداف 2018	القيمة المحققة 2019	الإستهداف 2019
تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي المياه	النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة	مجلس التنظيم	54%	50%	72%	75%	57%	75%
رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام	كفاءة التحصيل: نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه	مجلس التنظيم	69%	68%	72%	70%	[1](76%)	70%
	النسبة المئوية للوصلات المربوطة بعدادات مسبقة الدفع	مجلس التنظيم	11%	10%	13%	15%	[2](13%)	15%

1 قد يكون هناك انخفاض في نسبة تحصيل في العام 2020 بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن جائحة كوروناوحجز أموال المقاصة.
2 من المتوقع زيادة النسبة المئوية في حال إقرار نظام التراخيص، وتم تسمية مقدمي الخدمات من قبل سلطة المياه كمرافق وتمت المباشرة بفصل الحسابات لهذه المرافق عن حسابات البلديات

القسم الثالث

الرؤية والأهداف الاستراتيجية

القسم الثالث

الرؤية والأهداف الاستراتيجية

1.3 الرؤية

لقد وضعت الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2017–2022 رؤية استراتيجية للقطاع ضمن إطار استراتيجي لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي خلال السنوات الثلاث (2021–2023). واستنادا إلى تحليل واقع القطاع الذي تم القيام به لغرض إعداد استراتيجية قطاعية تشاركية واقعية وقابلة للتطبيق، بما يشمل العناصر الأساسية المكونة للقطاع والمؤثرة فيه، فقد خلصت وثيقة الاستراتيجية إلى رؤية تنموية للقطاع تنص على:

"قطاع المياه والمياه العادمة منظم يساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية ويضمن استدامة المصادر المائية وفق أسس صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية متينة تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسية والتنموية"

ومع الأخذ بالاعتبار نتائج التحليل الاستراتيجي وفق ما تم عرضه في الفصل السابق، فقد تم تحليل هذه الرؤية التي تم بلورتها للقطاع حسب الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2017–2022، وذلك لمعرفة مدى ملاءمتها للفترة التي تغطيها الاستراتيجية التي يجري العمل على إعدادها للفترة. 2021–2023 ومن الجدير بالذكر أن الرؤية عادة ما تكون طويلة المدى، ولا تعبر عن إطار زمني قصير او متوسط المدى.

وتبين نتائج تحليل الرؤية وارتباطها بالأهداف الاستراتيجية بأنها مترابطة ومتسقة كما يوضح الجدول التالي:

جدول (9): نتائج تحليل الرؤية وارتباطها بالأهداف الاستراتيجية.

"قطاع المياه والمياه العادمة منظم يساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية ويضمن استدامة المصادر المائية وفق أسس صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية متينة تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسية والتنموية.					
استدامة المصادر المائية	أسس صحية وبيئية متينة	أسس واجتماعية واقتصادية متينة	متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسية و ا لتنمو ية	تعزيز السيادة ا لفلسطينية	قطاع المياه والمياه العادمة منظم
• رفع قدرة سلطة المياه على التخطيط المائي. • زيادة كمية المياه المتاحة (تقليدية وغير تقليدية) • تحسين كفاءة أنظمة توزيع المياه	• المحافظة على البيئة الفلسطينية من التلوث • رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة.	• تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه • رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام • تطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات والرسوم ونظم التعرفة لضمان الإستدامة المالية • تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الدفع مقابل الخدمة)	• زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين • تزويد جيد لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه • زيادة مساحة الأراضي القابلة للري في المياه المعالجة من مصادر المياه غير التقليدية	• دعم الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية	• تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد • رفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها • تطوير أنظمة قطاع المياه ذات الصلة

2.3 رسالة سلطة المياه:

قام فريق العمل في سلطة المياه بمراجعة الرسالة وتطويرها على النحو التالي:

(ادارة وتطوير وحماية مصادر المياه و بنيتها التحتية يشكل عادل ومتكامل ومستدام و تطوير كفاءة مزودي الخدمات بما يضمن حماية البيئة و تحقيق أهداف التنمية للمجتمع الفلسطيني. تأمين مياه ذات جودة عالية لمختلف الاستخدامات و حوكمة قطاع المياه. بناء وتطوير قدرات المؤسسات العاملة في قطاع المياه).

3.3 القيم

- تسعى سلطة المياهإلى ترسيخ مجموعة من القيم ومراعاة تطبيقها من أجل تحقيق رؤية ورسالة المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية، وتتلخص بما يلي:
- الانتماء للوطن ومؤسساته
- العمل ضمن بيئة قانونية مناسبة لخدمة المجتمع الفلسطيني تضمن احترام القوانين و الأنظمة.
- الأداء المتميز والالتزام بالعمل على تقديم افضل الخدمات وتحسين جودتها.
- الشفافية والنزاهة.
- الابتكار والريادية والإبداع.
- تكافؤ الفرص.
- الإدارة بالمشاركة والعمل بروح الفريق الواحد.
- العمل على مراعاة النوع الاجتماعي في كافة أعمال السلطة وأنشطتها.
- دعم المبادرات الشبابية.
- الاهداف الاستراتيجية والنتائج.

4.3 العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية (2021–2023)

استنادا إلى نتائج التحليل الاستراتيجي الرباعي، فقد قام الفريق الفني بتحديد وبلورة العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية. وستشكل هذه القضايا المحور الذي سيتم من خلاله الانطلاق تحديد الإطار الإستراتيجي لقطاع المياه. ويبين الجدول (7) أهم العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية في قطاع المياه.

جدول(10) القضايا ذات الأولوية في قطاع المياه

مصادر المياه	التزويد بالمياه	الصرف الصحي	الترتيبات المؤسساتية	الترتيبات المالية
• ضعف الإدارة المتكاملة للمصادر المائية • قلة المصادر المائية المتاحة • حساسية بعض مصادر المياه الجوفية للتلوث والإستنزاف • استمرار سيطرة الجانب الإسرائيلي على المصادر المائية • تفهم اللمجتمع الدولي للحقوق المائية الفلسطينية • استمرار المستوطنات في تلويث مصادر المياه الفلسطينية	• ضعف جودة وموثوقية المياه وخدمة التزويد بالمياه • نقص في عدالة التوزيع • عدم توفر شبكات مياه في بعض التجمعات السكانية • ضعف الربط الإقليمي بين المراكز الحضرية • ضعف الطاقة التخزينية الإقليمية	• عدم توفر شبكات صرف صحي في كثير من التجمعات السكانية • ضعف البنى التحتية في مجال معالجة المياه العادمة (المنزلية والصناعية) • ضعف استخدام المياه المعالجة	• عدم استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية والعملية لإعادة هيكلة قطاع المياه بما يتلاءم وقانون المياه الجديد • ضعف الأنظمة الموجودة لتحفيز وبناء القدرات داخل مؤسسات قطاع المياه. • تدني مستوى الرقابة وهيبة المؤسسات الرقابية بشكل عام • البحث العلمي واستجابته لأولويات قطاع المياه الاساسية • استمرار تطبيق البند 40 من اتفاقية اوسلو وملحقاته ذات العلاقة بلجنة المياه المشتركة	• توفر دعم دولي لمشاريع قطاع المياه • ضعف القدرات المالية في تنفيذ البرامج الاستثمارية والتشغيلية • تعزيز الاستقلالية المالية لمقدمي الخدمة. • محدودية كفاءة نظم الجباية وارتفاع المديونية • عدم وجود مصادر ذاتية مالية كافية لتمويل المشاريع الكبيرة • عدم تناغم وتلبية برامج التمويل للأولويات الفلسطينية في قطاع المياه

الاهداف الاستراتيجية (2021–2023)

تشكل الاهداف الاستراتيجية أحد أهم أسس تحديد الإطار الاستراتيجي لقطاع المياه. ، وقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية التي سيتم السعي لتحقيقها على مدى سنوات الخطة لتحقيق الغايات الاستراتيجية لقطاع المياه ، وان تحقيق الاهداف الاستراتيجية مجتمعة ومتكاملة ، فإن ذلك يعني أن الغايات الاستراتيجية قد تحققت بشكل تلقائي.

وتم الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية، واستنادا إلى نتائج التحليل الاستراتيجي الرباعي، فقد تم العمل على تحديد الغايات الاستراتيجية، ومن ثم بلورة الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة. يبين الجدول (5) الغايات الاستراتيجية لقطاع المياه:

كما قامت سلطة المياه بإجراء مقارنة بين الغايات الاستراتيجية هذه، وبين تلك التي كانت قد تمت بلورتها في كل من السياسة والاستراتيجية الوطنية 2012–2032 والخطة الاستراتيجية 2017–2022، والتي تم تسميتها في حينه الأهداف الاستراتيجية. ويبين الجدول (6) نتائج هذه المقارنة.

جدول (11) الاهداف الاستراتيجية لقطاع المياه 2021– – 2023

البند	مصادر المياه	التزويد بالمياه	الصرف الصحي	الترتيبات المؤسساتية	الترتيبات المالية
الاهداف الاستراتيجية	إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من ناحية النوعية والكمية	تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها	تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام	تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة	ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه

1.4.3 الاهداف والاولويات الاستراتيجية (2021–2023)

الجدول رقم (12) التالي يوضح مصفوفة القضايا ذات الأولوية، الغايات، والأهداف الاستراتيجية في قطاع المياه

جدول(12) مصفوفة القضايا ذات الأولوية، الاولويات الاستراتيجية، والأهداف الاستراتيجية في قطاع المياه

مكونات قطاع المياه	القضايا ذات الأولوية	الاهداف الاستراتيجية	الاولويات السياستية
مصادر المياه	• غياب الإدارة المتكاملة للمصادر المائية • قلة المصادر المائية المتاحة • حساسية بعض مصادر المياه الجوفية للتلوث والإستنزاف • استمرار سيطرة الجانب الإسرائيلي على المصادر المائية • تفهم اللمجتمع الدولي للحقوق المائية الفلسطينية • استمرار المستوطنات في تلويث مصادر المياه الفلسطينية	إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية	• دعم الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية • زيادة كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) • حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف
التزويد بالمياه	• ضعف جودة وموثوقية المياه وخدمة التزويد بالمياه • نقص في عدالة التوزيع • عدم توفر شبكات مياه في بعض التجمعات السكانية • ضعف الربط الإقليمي بين المراكز الحضرية • ضعف الطاقة التخزينية الإقليمية	تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها	• زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين • تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه • تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه
الصرف الصحي	• ضعف البنى التحتية في مجال جمع ومعالجة وإعادة استخدام المياه العادمة • عدم توفر شبكات صرف صحي في مختلف التجمعات السكانية	تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام	• المحافظة على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية من التلوث • رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة وإعادة الإستخدام • زيادة كميات مياه الصرف الصحي المعالجة المستخدمة لزيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية • خلق بيئة إستثمارية لمشاركة القطاع الخاص في المكون • تشجيع إستخدام مصادر الطاقة النظيفة في المكون

جدول(12) مصفوفة القضايا ذات الأولوية، الاولويات الاستراتيجية، والأهداف الاستراتيجية في قطاع المياه

مكونات قطاع المياه	القضايا ذات الأولوية	الاهداف الاستراتيجية	الاولويات السياسية
الترتيبات المؤسساتية	• عدم استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية والعملية لإعادة هيكلة قطاع المياه بما يتلاءم وقانون المياه الجديد • غياب نظام فاعل لتحفيز وبناء القدرات داخل مؤسسات قطاع المياه • تدني مستوى الرقابة وهيبة المؤسسات الرقابية بشكل عام • البحث العلمي واستجابته لأولويات قطاع المياه الاساسية • استمرار تطبيق البند 40 من اتفاقية اوسلو وملحقاته ذات العلاقة بلجنة المياه المشتركة	تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة	• تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد • رفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها في كافة المجالات • تطوير أنظمة قطاع المياه ذات الصلة
الترتيبات المالية	• توفر دعم دولي لمشاريع القطاع • ضعف القدرات المالية في تنفيذ البرامجالاستثمارية والتشغيلية وتعزيز الاستقلالية المالية لمقدمي الخدمة • محدودية كفاءة نظم الجباية وارتفاع المديونية • عدم وجود مصادر ذاتية مالية كافية لتمويل المشاريع الكبيرة • عدم تناغم وتلبية برامج التمويل للأولويات الفلسطينية في قطاع المياه	ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه	• تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي خدمات المياه والصرف الصحي • رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام • تطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالتعرفة لضمان الإستدامة المالية • تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الدفع مقابل الخدمة)

5.3 الاهداف والمؤشرات

تساعد المؤشرات على قياس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. لذا يتوجب اختيار مؤشرات مناسبة تساعد على مراقبة الهدف وتسهل عملية قياس التقدم نحو تحقيق الهدف.واستنادا للغايات والأهداف الاستراتيجية التي تم بلورتها وفق ما هو مبين وحسب ما سبق بيانه، فقد قامت سلطة المياه بتحديد المؤشرات المناسبة، مع الخذ بعين الاعتبار ما تم اعتماده من مؤشرات في حسب السياسة والاستراتيجية الوطنية 2012–2032 والخطة الاستراتيجية 2017–2022.

يبين الجدول (11) المؤشرات والنتائج المقترح اعتمادها في الخطة الاستراتيجية المقترحة لقطاع المياه للفترة 2021–2023.

كما يبين الجدول (13) الربط ما بين النتائج المتوقعة، والمؤشرات، وقيم المؤشرات ما بين سنة الأساس (2018) والإستهداف العام (2023).

جدول (13) : الاهداف والنتائج في قطاع المياه

مكونات قطاع المياه	الاهداف الاستراتيجية	الاولويات السياساتية	النتائج المتوقعه من التدخل
مصادر المياه	إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية	• زيادة كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) • رفع قدرة سلطة المياه على إدارة وتخطيط مصادر المياه • دعم الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية • حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف	• كمية المياه المنتجة من المصادر التقليدية زادت • كمية المياه المنتجة من المصادر غير التقليدية زادت • كمية المياه المشتراه زادت • كميات المياه المتاحة للإستخدامات المختلفة زادت • وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (عدد المصادر المراقبة) • عدد التعديات على مصادر المياه انخفضت • النسبة المئوية لتغطية الفحوصات للمصادر المائية زادت • عدد حالات التلوث التي تم منعها في المصادر زادت
التزويد بالمياه	تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها	• زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين • تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه • تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه	• النسبة المؤية لكمية المياه غير المحاسب عليها زادت • كميات المياه المنزلية المتاحة في الصنابير(ويعبر عنها باللترات اليومية للفرد) زادت • عدد التجمعات التي لا تصلها الخدمة انخفضت • نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة زادت • فترة الإنقطاع في عملية التزويد انخفضت • النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية زادت

جدول (13) : الاهداف والنتائج في قطاع المياه

مكونات قطاع المياه	الاهداف الاستراتيجية	الاولويات السياساتية	النتائج المتوقعه من التدخل
الصرف الصحي	تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام	• المحافظة على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية من التلوث • رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة • زيادة مساحة الأراضي القابلة للري في المياه المعالجة من مصادر المياه غير التقليدية • خلق بيئة إستثمارية لمشاركة القطاع الخاص في المكون • تشجيع إستخدام مصادر الطاقة النظيفة في المكون	• النسبة المئوية للأسر المخدومة بنظام صرف صحي، أو التي تمتلك نظاماً صحياً مناسباً في الموقع (خزان ترشيح + طبقة ترشيح) زادت • النسبة المئوية من مياه الصرف التي تتم معالجتها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي زادت • النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية ارتفعت • عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية ارتفعت • النسبة المئوية لمياه الصرف المعالجة التي يتم استخدامها في الري ارتفعت • مساحة الأراضي الزراعية المروية من المياه العادمة المعالجة ارتفعت • عدد المشاريع التي يشارك القطاع الخاص فيها ضمن المكون ارتفعت
الترتيبات المؤسساتية	تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد بيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة	• تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد • رفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها • تطوير أنظمة قطاع المياه ذات الصلة	• أنظمة وتعليمات مياه متكاملة جاهزه ومعتمدة من مجلس الوزراء • نسبة العمل لتحسين الأداء المالي والإداري والتشغيلي لدائرة المياه نحو إنشاء شركة المياه الوطنية في الضفة الغربية ارتفعت • عدد مرافق المياه الإقليمية المنشأة ارتفع • نسبة العمل لإنشاء وحدة توزيع مياه الجملة في غزة نحو إنشاء شركة المياه الوطنية ارتفعت
الترتيبات المالية	ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه	• تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي المياه • رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام • تطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات والرسوم ونظم التعرفة لضمان الإستدامة المالية • تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الدفع مقابل الخدمة) • كفاءة تحصيل الفواتير	• النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة ارتفعت • كفاءة التحصيل: نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه ارتفعت • النسبة المئوية للوصلات المربوطة بعدادات مسبقة الدفع ارتفعت

الجدول 14: الأهداف الاستراتيجية وإرتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
1	• إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية	• بسط السيادة على كامل أرض دولة فلسطين على حدود 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية، ووضع الركائز القانونية لتجسيد هذه السيادة. • ضبط معدلات التلوث والحد منها. • التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة • الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة.	• زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030 • تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030 • 6.أ: تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030 • 12.2 :تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030
2	• تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها	• ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي. • تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد (لا سيما المطار والميناء، المناطق الصناعية، شبكات المواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات). • تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سميا في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال • توفير الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للأسر الفقيرة	• تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030 • 6.أ: تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

الجدول 14: الأهداف الاستراتيجية وإرتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
3	• تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام	• ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي. • ضبط معدلات التلوث والحد منها. • التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها.	• تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030 • تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030 • 12.5 : الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
4	• تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة	• تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك. • إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات. • إعداد خطط تنفيذية لتجسيد الاستقلال، والتي تحدد الخطوات نحو تأكيد السيادة الفلسطينية الكاملة على كل فلسطين وعلى جميع القطاعات والوظائف التي تمارسها الدولة ذات السيادة. • إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية لا سيما خدمات المياه والكهرباء.	6.أ: تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030
5	• ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه	• تعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية مع التركيز على تطوير السياسة المالية الكلية، وإدارة الدين العام، وإدارة المشتريات. • زيادة الإيرادات بالتركيز على توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل، وحشد الدعم الخارجي وترشيد النفقات.	6.ب: دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

القسم الرابع

خطة الادارة

القسم الرابع

خطة الادارة:

1.4 إدارة تنفيذ الخطة والمتابعة

1.1.4 المسؤولية العامة

سلطة المياهوبصفتها القانونية كمنظم لقطاع المياه في دولة فلسطين هي المسؤولة بشكل عام عن إدارة ومتابعة تنفيذ الخطة. وفي هذا السياق يوصى أن تقوم سلطة المياهبتشكيل فريق وطني لتنسيق إدارة الخطة ومراقبة ومتابعة تنفيذها.

2.1.4 مصادر التمويل المقترحة

بناءا على الممارسات السابقة في تنفيذ مشاريع في مجال قطاع المياه الوطني فإن مصادر تمويل الخطة يمكن أن تكون كالتالي:

- ميزانية الحكومة الفلسطينية الفلسطينية.
- المانحين الدوليين (المشاريع الكبيرة) تمويل مباشر من خلال سلطة المياه.
- المانحين الدوليين – تمويل غير مباشر من خلال مؤسسات أخرى كصندوق تطوير وإقراض البلديات أو غيره من المؤسسات.
- الهيئات المحلية: من ميزانياتها مباشرة أو من خلال توفير أراضي – أيدي عاملة – آليات،،، إلخ.
- المساهمات من المواطنين.

3.1.4 مراقبة تنفيذ الخطة ومراجعتها وتحديثها

مدراء الدوائر الرئيسية في سلطة المياه (حسب المكونات الرئيسية للخطة) مسؤولين عن تنفيذ مراقبة وتقييم سنوي لتنفيذ الخطة كل حسب المكون المسؤول عنه، والعمل على تحديثها وتسليم تقرير إلى لجنة التخطيط العليا التي يشكلها معالي وزير المياه أو أية جسم آخر حسب ما يقرره معالي الوزير.

4.1.4 المؤشرات

جدول(15) الربط ما بين النتائج المتوقعة، المؤشرات، قيم المؤشرات ما بين سنة الأساس (2018) والإستهداف العام (2022)

الهدف الإستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية			الموازنة/ السقف المالي: 139.3 مليون دولار (2021–2023)			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف		
		2021		2022	2023	
كمية المياه المتاحة كماً ونوعاً (تقليدية وغير تقليدية) تم زيادتها	كمية المياه المنتجة سنوياً من المصادر التقليدية (مليون متر مكعب)	سلطة المياه، الإحصاء	142.4	150	155	160
	كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي (مليون متر مكعب)	سلطة المياه، وزارة الزراعة	2.1	7	10	12
	كمية المياه المحلاة المتاحة سنوياً (مليون متر مكعب)	سلطة المياه	4.4	50	70	80
	كمية المياه المشتراه سنوياً من شركة ميكروت (مليون متر مكعب)	سلطة المياه	84.2	94	98	100
مصادر المياه محمية من التلوث والاستنزاف	وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (نسبة مصادر المياه المراقبة)	سلطة المياه	85%	90%	95%	90%
	عدد حالات التعديات على المصادر	سلطة المياه	24	10	5	0
الهدف الإستراتيجي الثاني: تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها			الموازنة/ السقف المالي: 124.2 مليون دولار (2021–2023)			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف		
		2021		2022	2023	

جدول(15) الربط ما بين النتائج المتوقعة، المؤشرات، قيم المؤشرات ما بين سنة الأساس (2018) والإستهداف العام (2022)

الهدف الإستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية			الموازنة/ السقف المالي: 139.3 مليون دولار (2021–2023)			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف		
		2021		2022	2023	
كمية المياه المزودة للمستفيدين تم زيادتها	كمية المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (حصة الفرد من مياه الشرب لتر/ فرد/ يوم)	سلطة المياه	83	84.5		85	86
		سلطة المياه	88	90		91	92
		سلطة المياه	77	78		80	81
	نسبة التجمعات التي لا تصلها خدمه المياه	سلطة المياه	4%	3.9%		3.8%	3.7%
جميع المواطنين يتم تزويدهم بالمياه بطريقة مستدامة من مصادر موثوقة	النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية على مستوى الضفة الغربية	سلطة المياه	96%	99%		99.5%	99.8%
	نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه	الإحصاء	93.3%	94%		94.5%	95%
كفاءة أنظمة توزيع المياه مطورة	نسبه الفاقد على مستوى شبكه التوزيع	سلطة المياه	36.3%	33%		30%	30%
الهدف الإستراتيجي الثالث: تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام			الموازنة/ السقف المالي: 78.7 مليون دولار (2021–2023)			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف		
		2021		2022	2023	

جدول(15) الربط ما بين النتائج المتوقعة، المؤشرات، قيم المؤشرات ما بين سنة الأساس (2018) والإستهداف العام (2022)

الهدف الإستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية			الموازنة/ السقف المالي: 139.3 مليون دولار (2021–2023)			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف		
		2021		2022	2023	
أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة تعمل بكفاءة عالية	النسبة الأسر الموصولة بشبكة العامة للصرف الصحي	سلطة المياه، الإحصاء	32%	34%		35%
	قطاع غزة	78%	80%	81%	81%	
	النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الأراضي الفلسطينية	سلطة المياه	12%	15%		20%	25%
	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية	سلطة المياه	80%	85%		85%	85%
	عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية	سلطة المياه	10	10%		12%	13%
مساحة الأراضي القابلة للري من مصادر المياه المعالجة تم زيادتها	نسبة المياه العادمة المعالجة المعاد استخدامها في الري	سلطة المياه	4%	5%		10%	12%
	مساحة الأراضي الزراعية المروية سنوياً من المياه العادمة المعالجة (بالدونم)	وزارة الزراعة	2000	1800		1800	2500
بيئة استثمارية لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الصرف الصحي تم توفيرها	عدد المشاريع التي يشارك فيها القطاع الخاص	سلطة المياه	2	3		4	4
الهدف الإستراتيجي الرابع: تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة			الموازنة/ السقف المالي: 4 مليون دولار(2021–2023)			

جدول(15) الربط ما بين النتائج المتوقعة، المؤشرات، قيم المؤشرات ما بين سنة الأساس (2018) والإستهداف العام (2022)

الهدف الإستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية			الموازنة/ السقف المالي: 139.3 مليون دولار (2021–2023)			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف		
		2021		2022	2023	
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف		
		2021		2022	2023	
مؤسسات قطاع المياه المختلفة تم هيكلتها بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد	أنظمة وتعليمات مياه متكاملة	سلطة المياه	رفع مسودة نظام حفر واستخراج المياه لمجلس الوزراء	نظام التعرفة الموحد نظام تأهيل الدائرة وانشاء شركة المياه الوطنية	نظام انشاء مرافق المياه	نظام التعرفة الزراعي
	نسبة العمل المنجز لتحسين الأداء المالي والإداري والتشغيلي لدائرة مياه الضفة الغربية نحو إنشاء شركة المياه الوطنية	سلطة المياه	20%	25%	30%	40%
	عدد مرافق المياه الإقليمية المنشأة	سلطة المياه	0	طوباس	الخليل	شمال جنين ومصلحة مياه القدس
	نسبة العمل المنجز لإنشاء وحدة توزيع مياه الجملة في غزة نحو إنشاء شركة المياه الوطنية	سلطة المياه	0%	20%	60%	90%
الهدف الإستراتيجي الخامس: ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه			الموازنة/ السقف المالي: 2.7 مليون دولار (2021–2023)			

جدول(15) الربط ما بين النتائج المتوقعة، المؤشرات، قيم المؤشرات ما بين سنة الأساس (2018) والإستهداف العام (2022)

الهدف الإستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية			الموازنة/ السقف المالي: 139.3 مليون دولار (2021–2023)			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2019	الاستهداف		
		2021		2022	2023	
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق 2021	خط البيانات المرجعي 2019 2022 2023	الاستهداف		
الاستقلالية المالية لمرافق ومزودي المياه مُعززة	النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة 3	مجلس التنظيم	57%	58%	60%	60%
كفاءة التحصيل تم رفعها ونسبة الدين العام تم خفضها	كفاءة التحصيل: نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه	مجلس التنظيم	4(76%)	74%	77%	80%
	النسبة المئوية للوصلات المربوطة بعدادات مسبقة الدفع	مجلس التنظيم	5(13%)	20%	25%	35%

ملاحظات:

1. الاستقلالية هنا تنطبق على مصالح المياه كرام الله وبيت لحم ومجالس الخدمات المشتركة والجمعيات كابوديس والبلديات التي فصلت دوائر المياه كالخليل ونابلس
2. التوقع بازدياد النسبة المؤوية في حال إقرار نظام التراخيص وتم تسمية مقدمي الخدمات من قبل سلطة المياه كمرافق وتمت المباشرة بفصل الحسابات لهذه المرافق عن حسابات البلديات

3 الاستقلالية تنطبق على مصالح المياه كرام الله وبيت لحم ومجالس الخدمات المشتركة والجمعيات مثل أبوديس والبلديات التي فصلت دوائر المياه كالخليل ونابلس.
4 قد يكون هناك انخفاض في نسبة تحصيل في العام 2020 بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن جائحة كوروناوحجز أموال المقاصة.
5 من المتوقع زيادة النسبة المئوية في حال إقرار نظام التراخيص، وتم تسمية مقدمي الخدمات من قبل سلطة المياه كمرافق وتمت المباشرة بفصل الحسابات لهذه المرافق عن حسابات البلديات

3. السبب بزيادة نسبة الحصيل بشكل عام هو اعتماد نظام الدفع المسبق
4. قد يكون هناك انخفاض في نسبة تحصيل 2020 بسبب الوضع الاقتصادي السيئ الناجم عن جائحة كورونا وهذا قد يؤثر سلبا على نسبة التحصيل
5. الزيادة في نسبة عدادات الدفع المسبق هة بسبب توجه سلطة المياه بطرح المشاريع المشجعة لهذا التوجه

القسم الخامس

برامج الموازنة

القسم الخامس

برامج الموازنة

الغرض من هذا الجدول هو عرض لبرامج الموازنة المندرجة تحت كل هدف استراتيجي من أجل تحقيق نتائج الأهداف الاستراتيجية:

الجدول رقم (16): عرض لبرامج الموازنة المندرجة تحت كل هدف استراتيجي

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي: (1) إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية					
6206	تطوير المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية	حماية المصادر المائية من التلوث	1–رصد وحماية مصدر المياه.2– تطوير نظام المراقبة عن بعد للمصادر المائية.3– اعداد خطة وطنية شاملة لادارة المصادر في حالات الطوارئ قابلة للتطبيق.4– اعداد وتجهيز البرنامج الخاص برفع الوعي البيئي على المستوى الرسمي والشعبي لحماية المصادر.5– تطوير المصادر البديلة.6– الرصد وحمايةمصادر المياه.7– تطوير وتحسين كفاءة المصدر	زيادة كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية)	سلطة المياه الفلسطينية
		حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف			
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
لا يوجد					

الجدول رقم (16): عرض لبرامج الموازنة المندرجة تحت كل هدف استراتيجي

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي: (2) تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها					
6203	ادارة توزيع وتزويد المياه تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه	زيادة كمية المياه لمنطقة الخدمة وتحسين نظام التوزيع وتقليل الفاقد	1-زيادة كمية المياه الصالحة للشرب في مناطق الخدمة بمعدل 3 لتر للفرد في اليوم وتخفيض نسبة التباين في معدلات التزود اليومي بين الافراد الاقل من 2.30%- زيادة كفاءة وفعالية البناء المؤسساتي.3- تقليل الفاقد من المياه في الخطوط الرئيسية ووقف التعديات بنسبة 5% في مناطق الضفة الغربية.4- تطوير دائرة المياه وتحويلها شركة مياه وطنية وتطوير مرفقها.	زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين	سلطة المياه الفلسطينية
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
لا يوجد					

الجدول رقم (16): عرض لبرامج الموازنة المندرجة تحت كل هدف استراتيجي

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي: (3) تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام					
62 برنامج جديد	ادارة وتحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة واعادة استخدام	تحقيق عدالة التحصيص والتوزيع لخدمات الصرف الصحي بما يضمن رفع كفاءة أنظمة الصرف الصحي وزيادة عدد المنازل المشبوكة عليها، تشجيع استغلال المياه المعالجة كمصدر مياه غير تقليدي تطبيق انظمة ربط المنشآت و الرقابة على مياه الصرف الصحي مما يساعد في خلق بيئة استثمارية لدمج القطاع الخاص، ويسهل عملية الرقابة . زيادة مساحة الأراضي القابلة للري من مصادر المياه المعالجه خلق بيئة إستثمارية لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الصرف الصحي	إعداد خطط ودراسات لتطوير أنظمة الصرف الصحي، 2.إدارة وتطوير وتنمية انظمة الصرف الصحي ، 3.رصد مياه الصرف الصحي ضمن قاعدة البيانات الوطنية ،4.رفع كميات المياه المعالجة المستخدمة في الزراعة	رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة	سلطة المياه الفلسطينية
الهدف الاستراتيجي: (4) تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة					

الجدول رقم (16): عرض لبرامج الموازنة المندرجة تحت كل هدف استراتيجي

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
6204		تحسين الية توزيع المياه	وضع الخطط الشمولية والاستراتيجيات اللازمة لتقييم وترسيم وتحصيص مصادر المياه وتحديد اولويات استخدامها وتحديد الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتطوير البنية التحتية لقطاع المياه.2– وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة للاستفادة من المصادر غير التقليدية لسد الفجوة بين العرض والطلب على المصادر.3– اعداد ووضع الخطط الاستراتيجية لتحقيق عدالة التوزيع بين القطاعات والتجمعات المختلفة.	أنظمة وتعليمات مياه متكاملة	سلطة المياه الفلسطينية
	نسبة العمل لتحسين الأداء المالي والإداري والتشغيلي لدائرة المياه نحو إنشاء شركة المياه الوطنية في الضفة الغربية				
	عدد مرافق المياه الإقليمية المنشأة				
		نسبة العمل لإنشاء وحدة توزيع مياه الجملة في غزة نحو إنشاء شركة المياه الوطنية			
الهدف الاستراتيجي: (5) ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه					

الجدول رقم (16): عرض لبرامج الموازنة المندرجة تحت كل هدف استراتيجي

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
6207	البرنامج الاداري	تغطية النفقات الادارية والاستشارية الخاصة بتدريب الكوادر وتطوير قدرات سلطة المياه في الضفة وغزة	• توفير الدعم المالي والاداري واللوجستي لكافة مواقع المسؤولية والادارات في سلطة المياه.2– تامين التوزيع المناسب للموارد البشرية والتاكد من تحقيقها بكفاءة وفاعلية.3– الحفاظ على علاقات دولية مع الشركاء الداعمين لقطاع المياه.4– تعزيز الوعي بالواقع المائي في فلسطين وكيفية الاستخدام الامثل ورفع الوعي بدور سلطة المياه وبالانظمة والقوانين.5– تطوير سياسة اعلامية مائية وطنية.	النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة	سلطة المياه الفلسطينية
				كفاءة التحصيل: نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه	
				النسبة المئوية للوصلات المربوطة بعدادات مسبقة الدفع	

جدول (17) : الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2021–2023 (بالدولار)

الجهة	2021	2022	2023	ملاحظات
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع/ تمويل حكومي	20,000,000	22,000,000	22,646,236	الموازنة التطويريه
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع/ تمويل حكومي	11,000,000	11,300,000	11,500,000	الموازنه التشغيليه والرأسمالية
موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع	0	0	0	
الخطة الوزرايه لدعم الاغوار	3,000,000	0	0	
الدول المانحة				
عبر حساب الموازنة الموحد	48,086,412	0	0	
مشاريع من المانحين	250,000,000	255,000,000	260,876,183	
مؤسسات الأمم المتحدة / يونيسيف	878000	0	0	
مؤسسات مجتمع مدني محلي	0	0	0	
مؤسسات مجتمع مدني دولي	1,500,000	0	0	
القطاع الخاص	0	0	0	
المجموع:	**334,464,412**	**288,300,000**	**295,022,419**	

القسم السادس

الملاحق

القسم السادس

الملاحق

1.6 التحليل الرباعي .

وتبين الجداول (من 3.1الى 3.5) نتائج التحليل الاستراتيجي في قطاع المياه ومكونات المياه الخمسة:

الجدول (18): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون مصادر المياه)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• ملكية والتحكم في إدارة بعض المصادر • تشكل المياه المعالجة والمحلاة مصدرا استراتيجيا إضافيا للمياه • وجود دراسات جيولوجية وهيدروجيولوجية تشمل نمذجة الأحواض المائية الجوفية • وجود دراسات جدوى وتصاميم حول مشاريع تحلية مياه البحر في المحافظات الجنوبية • اعتماد الحصاد المائي كمصدر استراتيجي ووجود دراسات وبرامج ومشاريع حصاد مائي (منشآت حجز وتخزين لغايات تغذية المياه الجوفية والاستعمالات الزراعية)	• عدم السيطرة على مصادر المياه من قبل الفلسطينيين • غياب التشريعات التنفيذية الملائمة لتنظيم ملكية وإدارة المصادر المائية • تفاوت كميات المياه المتاحة في المناطق المختلفة • الملكيات الخاصة لبعض المصادر المائية • التعديات على بعض المصادر • حساسية بعض المصادر لخطر التلوث والاستنزاف • ا رتفاع تكلفة المعالجة والتحلية. • ضعف تقبل استخدام المياه المعالجة في بعض المناطق	• دعم المجتمع الدولي للحقوق المائية الفلسطينية • توفر الدعم الدولي المالي لتطوير المصادر المائية • وجود إمكانية تطوير مصادر مياه جديدة و/أو بديلة، بما ذلك تحلية مياه البحر واستخدام المياه المعالجة • الحق الفلسطيني في مياه حوض نهر الاردن ومصادر المياه المشتركة الأخرى • وفرة مصادر المياه في بعض المحافظات وإمكانية إعادة التوزيع	• سيطرة الاحتلال على المصادر المائية واستمرار العمل ضمن البند 40 من اتفاقية أوسلو وكافة ملحقاتها بما في ذلك لجنة المياه المشتركة وإعاقات ما يسمى بالإدارة المدنية • التغير المناخي وأثره على المصادر المائية المختلفة • وقوع فلسطين ضمن المناطق شبه الجافة • التوسع الاستيطاني من قبل الاحتلال الاسرائيلي • قلة المصادر المائية الطبيعية المتاحة

الجدول (18): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون مصادر المياه)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• توفر مصادر مياه جوفية غير مستغلة يمكن أن نشكل مصدرا هاما في المستقبل في المحافظات الشمالية • توفرعدد من النابيع ممكن أن تشكل مصدرا هاما غير مكلف في حال تأهيلها في المحافظات الشمالية • صدور نظام جمعيات مستخدمي المياه وجود الية تنسيق داخل القطاع بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة، والية تنسيق مع الجهات غير الحكومية المحلية والخارجية • استمرار ممارسات الحصاد المائي المنزلي والزراعي • وجود برامج مراقبة جودة وكميات المياه وتوفر مختبرات معتمدة لدى المؤسسات ذات العلاقة • جودة المياه في المحافظات الشمالية (حسب المواصفات المعتمدة) • اعتماد اعادة استخدام المياه المعالجة كمصدر من مصادر المياه غير التقليدية التي يعتمد عليها في الزراعة.	• وجود العديد من المناطق المهمشة البعيدة عن مصادر المياه • تشتت ملكية المصادر المائية • ضعف تطبيق مبدأ الإدراة المتكاملة لمصادر المياه • استنزاف الحوض الساحلي «مصدر المياه الطبيعي الوحيد» والتلوث بالمحافظات الجنوبية/ قطاع غزة امكانية فقدان العديد من المصادر المائية نتيجة لخطة الضم التي اعلنتها دولة الاحتلال. • وقوع العديد من مصادر المياه في المناطق المسماة ج. • نقص في كميات المياه المشتراه من ميكوروت تاثرا بجائحة كورونا. • نتيجة الضم حصل هناك انقطاع في كثير من الاحيان على مناطق الضم مما اثر لعى ديمومة المياه.	• التوجه لدى بعض المانحين للعمل في مناطق ج بغض النظر عن الموافقة الإسرائيلية • مشاركة القطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع قطاع المياه • امكانية الاستفادة من حالة الطوارئ الناتجة عن جائحة كورونا في العمل على حماية المصادر. • امكانية زيادة الطاقة الانتاجية للابار الزراعية وتحويلها لاستخدامات اخرى.	• وجود ملوثات تشكل خطرا على الأحواض الجوفية ومصادر المياه بما فيها المستوطنات الاسرائيلية • ربط بعض الممولين تمويل مشاريع بموافقة لجنة المياه المشتركة • زيادة الملوحة في بعض المصادر في الخزانات الجوفية خاصة في منطقة الأغوار • الضخ الجائر من بعض الخزانات الجوفية • المصار غير التقليدية – محطات التحلية) حيث أن مرافق المياه ، والتي تعد من بين أكبر مستهلكي الطاقة تزيد العبء على قطاع الطاقة • استمرار ازمة الطاقة في المحافظات الجنوبية • خطة الضم التي اعلنتها دولة الاحتلال

الجدول (19): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون التزويد بالمياه)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود شبكات مياه تزويد في أكثر من 95% من السكان • توفر خطوط ناقلة بين نقاط التزويد ومناطق الطلب في معظم المناطق • وجود خزانات مياه إقليمية في بعض المحافظات الفلسطينية • جودة مياه الشرب في أنظمة التزويد في معظم المحافظات الشمالية • تم المباشرة في إعداد خطط شاملة للعديد من مزودي الخدمة وبعضها تم الإنتهاء منه • وجود برامج خفض الفاقد لبعض مزودي الخدمة • العديد من التجمعات السكانية الريفية لديها شبكات مياه شرب حديثة • وجود بعض المختبرات المتخصصة وبرامج مراقبة جودة المياه	• تدهور جودة مياه الشرب بشدة في المحافظات الجنوبية • عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن مزودي الخدمة في بعض المناطق • التفاوت في معدلات التزويد بين المناطق المختلفة • ارتفاع نسبة الفاقد الكلي • اهتراء وقدم العديد من شبكات المياه. • العديد من الشبكات الموجودة في التجمعات السكانية لا تخدم جميع السكان • ضعف البنية التحتية لنظام التزويد في بعض المحافظات ومحدودية التكاملية بين المصادر وأنظمة التزويد • ضعف الطاقة التخزينية الإقليمية ومحدودية عدد الخزانات الإقليمية • ضعف شمولية الخطوط الناقلة بين المراكز الإقليمية • الإعتماد على تزويد بعض التجمعات السكانية من الشبكة القطرية الإسرائيلية	• تطوير أنظمة التزويد بالمياه من أولويات العديد من الدول المانحة. • نشاط وفاعلية مجموعة عمل قطاع المياه، وخاصة في مجال التزويد بالمياه. • التوجه لدى بعض المانحين للعمل في مناطق ج بغض النظر عن الموافقة الإسرائيلية. • تخصيص موازنه من الحكومة الفلسطينية لدعم و تطوير مناطق الاغوار.	• التوسع الاستيطاني من قبل الاحتلال الإسرائيلي. • زيادة الطلب على المياه. • ضعف آلية التحكم في الفاقد. • القيود الإسرائيلية من قبل لجنة المياه المشتركة والإدارة المدنية الإسرائيلية التي تعيق تنفيذ مشاريع مياه تشكل اساسا لتطوير قطاع المياه • ربط بعض الممولين تمويل مشاريع بموافقة لجنة المياه المشتركة • سيطرة الأحتلال الإسرائيلي على المصادر وخاصة في مناطق ج، والتي تحد من التوسع للمناطق المهمشة ومناطق ج • استمرار ازمة الطاقة كاحد التهديدات لتزويد المياه في المحافظات الجنوبية • زيادة الطلب على المياه بسبب جائحة كورونا

الجدول (19): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون التزويد بالمياه)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود خطط شاملة للعديد من مزودي الخدمة و الانتهاء من بعضها • البدء بتنفيذ مشاريع تقليل الفاقد والمياه غير المحاسب عليها، على مستوى الخطوط الناقلة والشبكات الداخلية • وجود خطة طوارىء لمتابعة انتشار فيروس كورونا. • وجود خطة حكومية لدم وتطوير الاغوار	• قلة كمية المياه التي تصل الى التجمعات السكانية • ضعف قدرات مزودي الخدمة • ازمة الطاقة وعلاقتها بتزويد المياه في المحافظات الجنوبية • السيطرة الكاملة على المناطق المنتجة(الاحواض المائية) ،وترسيم الحدود الشرقيه من خلال السيطره على نهر الاردن والبحر الميت تبعا لخطة الضم • عدم وجود نظام مائي فلسطيني يغطي كافة المناطق الفلسطينية • ارتفاع نسبةالفاقد والتعديات في مناطق ج بسبب سيطره الاحتلال. • عدم وجود قطع احتياطية لاستخدامها في حالات الطوارىء • ارتفاع الطلب على المياه نتيجة لجائح كورونا وتزامنها مع ازمة الصيف وشدة الحرارة.		

جدول (20) : التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون الصرف الصحي)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود شبكات صرف صحي في المدن الرئيسية والمخيمات • وجود محطات معالجة في عدد من المدن الرئيسية وعدد من القرى تعمل بكفاءة • جهوزية الإطار القانوني لقطاع الصرف الصحي • إنطلاق مشاريع لإستخدام المياه العادمة المعالجة في الري • توفر خطط شاملة لأنظمة الصرف الصحي في عدد من المناطق • كفاءة عمل محطات معالجة في عدد من المدن الرئيسية و القرى • استخدام مصادر الطاقة البديلة للحد من التكاليف • القدرة على تحديد نقاط التفريغ لصهاريج النضح المتوفرة. • وجود خطة طوارئ لمتابعة انتشار فيروس كورونا. • وجود خطة حكومية لدعم وتطوير مناطق الاغوار لمواجهة خطة الضم	• قلة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي (الجمع والمعالجة) • عدم وجود وعي بيئي كافي بما يتعلق بالصرف الصحي وإعادة الاستخدام • محدودية الإنجاز في مشاريع الصرف الصحي وذلك بسبب التعقيدات المفروضة من قبل الأحتلال الأسرائيلي (المواصفات العالية للمعالجة) • التكلفة العالية لإنشاء أنظمة الصرف الصحي • محدودية نسبة المياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها • تدني كفاءة بعض محطات المعالجة (القديمة) • قلة الكادر الفني المؤهل في مجال إدارة تشغيل وصيانة الشبكات ومحطات المعالجة • صعوبة تطبيق الأنظمة والقوانين في مجال الربط	• تفهم المجتمع الدولي للاحتياجات المتصلة بأنظمة الصرف الصحي والمعالجة وتوفير الدعم المالي • نشاط وفاعلية مجموعة عمل قطاع المياه، وخاصة في مجال الصرف الصحي • قطاع حيوي لتنفيذ مشاريع شراكة مع القطاع الخاص • إحتياجات تطوير مكون الصرف الصحي ضرورة ملحة على المستوى الإقليمي • وجود إستراتيجية حكومية لإستخدام الطاقة المتجددة والتي يمكن إستخدامها في القطاع • توفرالدعم المالي لانظمة الصرف الصحي من الدول المانحة • قطاع حيوي يشجع على تنفيذ مشاريع شراكة مع القطاع الخاص	• التوسع الاستيطاني من قبل الاحتلال الاسرائيلي مما يشكل عائقا يعرقل إنشاء أنظمة معالجة الصرف الصحي • جريان المياه العادمة باتجاه مناطق مسيطر عليها إسرائيليا دون إمكانية معالجتها وإعادة استخدامها • القيود السياسية التي تعيق تنفيذ مشاريع صرف صحي كبيرة تشكل اساساً لتطور القطاع • التكلفة العالية لتشغيل أنظمة الصرف الصحي • إرتباط مشاريع الصرف الصحي بتوفر مصادر طاقة خاصة في قطاع غزة • عدم القدرة على انشاء مشاريع اعادة الاستخدام للمياه المعالجة بسبب الاستيلاء على مساحات زراعية واسعه نتيجة للضم.

جدول (20) : التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون الصرف الصحي)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
	• عدم وجود إدارة مركزية لمتابعة إدارة الصرف الصحي كما هو الحال في مجال تزويد المياه (شركة المياه الوطنية) • عدم تقبل المجتمع لاستخدام المياه المعالجة • ارتفاع حجم المديونية لتسديد فواتير المياه والصر ف الصحي • معالجة 18 مليون متر مكعب داخل الخط الأخضر • تكلفة التشغيل والصيانة وعلاقتها باسترداد التكلفة في المحافظات الجنوبية / قطاع غزة • عدم وجود خطة تشغيل وصيانة لمرافق الصرف الصحي والاعتماد المالي على الجهات المانحة • مناطق الضم تعمل على انحسار امكانية العمل في مناطق اوسع وايضا الحد من انشاء شبكات الصرف الصحي	• توقيع مذكرات التفاهم مع بعض الدول العربية والاجنبية للاستفادة من الخبرات. • تخصيص موازنة خاصة من موازنة الحكومة الفلطسينية لدعم العمل في مشاريع مناطق الاغوار.	

الجدول (21):التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون الترتيبات المؤسساتية)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود قانون محدث للمياه يوضح ويفصل المهام والمسئوليات والصلاحيات التنظيمية والوزارية والخدماتية والتأكيد على عدالة التوزيع والبدء بتطبيقه. • وجود قوانين وأنظمة متعددة تنظم عمل قطاع المياه والصرف الصحي مثل نظام ومواصفة إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة ونظام ربط المنشآت بمنظومة الصرف الصحي، ونظام تعرفة المياه وغيرها. • وجود آلية تنسيق داخل القطاع بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة. • وجود كادر مؤهل في قطاع المياه ومؤسسات مهتمة بالقطاع. • وجود قاعدة بيانات للمياه والصرف الصحي. • وجود السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطيني طويلة المدى 2012 – 2032. • وجود خطة إستراتيجية لسلطة المياه2020–2022	• وجود عدد كبير من مزودي الخدمات. • عدم استهداف الاحتياجات المحددة للقطاع في مجال بناء القدرات على الوجه الأمثل • عدم وجود آليات واضحة لتنفيذ القوانين وتعزيز تطبيق الانظمة بالتعاون مع المؤسسات المختلفة • عدم البناء بشكل مناسب على المشاريع الممولة دوليا • نقص في بعض الخبرات والكفاءات في بعض المجالات خاصة التحلية • عدم جهوزية متطلبات إنشاء شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الإقليمية • تشتت قطاع تزويد الخدمات (المياه والصرف الصحي) بين وزارات مختلفة ودوائر بلدية ومجالس الخدمات المشتركة ولجان المخيمات .	• وجود رغبة في تطوير كادر قطاع المياه لدى معظم ذوي العلاقة. • امكانية الاستفادة من مبادئ الإدارة المتكاملة للمصادر المائية. • وجود توجهات لدى المانحين للدعم المؤسسي لقطاع المياه وتوقيع مذكرة تفاهم بالخصوص. • امكانية خلق بيئة مناسبة لتبادل الخبرات داخليا • التوجه الدولي والمحلي لدعم المناطق المهددة بالضم يؤدي الى زيادة في التمويل اللازم لاقامة مشاريع تنموية • التوجه الدولي والمحلي لاعداد خطط ريادية لتوزيع المياه على مستوى الجمله والحصاد المائي.	• استمرار العمل ضمن البند 40 من اتفاقية أوسلو وكافة ملحقاتها بما في ذلك لجنة المياه المشتركة وإعاقات ما يسمى بالإدارة المدنية • تسرب الكفاءات من قطاع المياه الى قطاعات أخرى • تنفيذ قانون المياه الفلسطيني الجديد بشكل كامل قد يتطلب وقتا طويلا • الوضع الاقتصادي الذي يؤثر على استخدام المؤسسات العاملة في القطاع بما فيها مزودي خدمات المياه • عدم توفر التمويل اللزم لعمل الترتيبات المؤسساتية اللازمه .

الجدول (21):التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون الترتيبات المؤسساتية)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود إطار ناظم ومؤسساتي متفق عليه لبعض مزودي الخدمة. • وجود دائرة مياه الضفة الغربية التي تشكل الأساس لشركة المياه الوطنية . • وجود مصلحة مياه القدس ومصلحة المياه والمجاري (بيت لحم بيت جالا بيت ساحور) ومصلحة مياه الساحل في غزة والتي تشكل نواة لإنشاء مرافق المياه الإقليمية) • إنجاز عدد من مشاريع الخطط السابقة • وجود خارطة طريق مقرة حول ترتيبات الحوكمة والإدارة على مستوى المصادر وإنتاج المياه والتوزيع • وجود خارطة طريق لتطوير دائرة مياه الضفة الغربية وإنشاء شركة المياه الوطنية • وجود خارطة طريق لإنشاء مرافق مياه إقليمية • البدء بدمج بعض مرافق المياه/ هيئات الحكم المحلي ضمن مجالس خدمات مشتركة للمياه والصرف الصحي	• عدم إستكمال السياسات التفصيلية الخاصة بقطاع المياه الوطني • عدم اعتماد بعض الانظمة اللازمة الهيكلة قطاع المياه والصرف الصحي • عدم توفر الدعم لاغراض البحث العلمي الحكومي والدراسات • زيادة في الوقت اللازم لاعتماد الانظمه نتيجة جائحة كورونا • عدم التواصل الجغرافي بين المناطق المعتمدة لانشاء المرافق نتيجة قرار الضم • ضبابية الرؤيا فيما يتعلق بتنفيذ الخطط الرياديه والاستراتيجيات نتيجة خطة الضم		• ضعف فرص تبادل الخبرات مع الخارج نتيجة للاغلاق من اثار جائحة كورونا • توجه بعض الممولين الى توجيه تمويلهم للمناطق المهددة بالضم واقتطاعها من المشاريع المعتمدة لبقية المناطق • ضعف الناتج المحلي الاجمالي الناتج عن ضم مناطق منتجة زراعيا ومائيا • عدم القدرة على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات لتطوير القطاع تبعا للوضع السياسي.

الجدول (3.5) : التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون الترتيبات المالية)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
وجود مسودة الاستراتيجية المالية لقطاع المياه وجودمسوده نظام تعرفة لخدمات المياه وجود مسودة نظام تعرفة زراعية الاستقلالية المالية لبعض مزودي الخدمة رفع مستوى الاستدامة المالية ورفع نسبة التحصيل باستخدام العدادات المسبقة الدفع ووضع آليات للتحصيل وجود البرامج والمشاريع لخفض التكاليف التشغيلية منها خفض الفاقد البدء بتركيب عدادات مسبقة الدفع في عدد من التجمعات السكانية وجود برامج ومشاريع بدعم حكومي لخفض التكاليف التشغيلية ومنها خفض الفاقد الكلي . التوجه الحكومي لتحقيق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات. مساهمة الحكومة في دعم المياه المباعة بالجملة.	غياب آليات متفق عليها لتوجيه التمويل في قطاع المياه مشروطية التمويل في بعض الحالات صعوبة تحقيق انظمة الصرف الصحي للاسترداد المباشر للتكاليف عدم وفاء مزودي الخدمة بالتزاماتهم المالية زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية عدم كفاية الموازنات المالية المخصصة للقطاع تكاليف الصيانة والتشغيل العالية إرتفاع تكاليف المعالجة والتحلية. ضعف التحصيل والجباية نتيجة ثقافة عدم الدفع.وخصوصا بظل جائحة كورونا. عدم الالتزام بخطط الانفاق الموضوعة حسب الموازنات المعتمدة. التراجع في الوضع الاقتصادي ودخل الفرد نتيجة للاغلاقات المتكررة كاثر لجائحة كورونا. ضعف قدرة المواطن على الايفاء بالالتزامات مما يؤدي اخرى في ديون الهيئات المحلية. اسعار المياه لدى معظم مزودي الخدمة لا تغطي تكاليف التشغيل والصيانة عدم وجود الية واضحه ومطبقة على المستوى الوطني في الخصم من الديون والاقتطاع من ضريبة لاامالك والرسوم على الطرق لتقليل الديون على الهيئات المحلية.	وجود رغبة لدى الممولين في دعم قطاع المياه امكانية توفير دخل ذاتي من القطاع نتيجة الخدمات المقدمة تطبيق مبادىء وانظمة استرداد تكاليف التطوير	ارتفاع مديونية سلطة المياه لخزينة الدولة نتيجة عدم دفع البلديات لمستحقاتها من أثمان المياه. شروط الممولي بإلغاء تمويل مشاريع مياه وصرف صحي بسبب ضعف مستوى التحصيل والكفاءة. الرسوم المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على معالجة المياه العادمة الفلسطينية . ضعف في التحصيل في المناطق المهددة بالضم

2.6 قائمة المشاركين في ورشة مشاورات الشركاء الأولى حول اولويات القطاع.

STATE OF PALESTINE
WATER AUTHORITY

دولـــــة فلسطيـــــن
سلطة المياه

الرقم	الإسم (Name)	إسم المؤسسة (Institution)	المسمى الوظيفي (Job Title)	هاتف الأرضي (Telephone No)	هاتف خلوي (Cellular No)	البريد الإلكتروني (Email)
38	[illegible]	[illegible]	[illegible]	2228121	0599218555	naji_suliman@yahoo.com
39	[illegible]	[illegible]	[illegible]	0	0599223216	nadedal_tamimi@hotmail.com
40	[illegible]	[illegible]	[illegible]	2406445	0595883939	qatawi2005@yahoo.com
41	[illegible]	[illegible]	[illegible]	0592500251		
42	[illegible]	[illegible]	[illegible]	0592500452		ababbas@nuba.com
43	[illegible]	[illegible]	[illegible]	0595001[illegible]		ahmad.abubaker@hulkarm.com

Ramallah office Tel: +970 2 298 7665 Fax: +970 2 298 7336
Gaza office Tel: +970 8 282 7520 Fax: +970 8 282 2697
www.pwa.ps / pwa@pwa.ps

Layla- PR

STATE OF PALESTINE
WATER AUTHORITY

دولـــــة فلسطيـــــن
سلطة المياه

الرقم	الإسم (Name)	إسم المؤسسة (Institution)	المسمى الوظيفي (Job Title)	هاتف الأرضي (Telephone No)	هاتف خلوي (Cellular No)	البريد الإلكتروني (Email)
28	[illegible]	[illegible]	[illegible]	2297665	0[illegible]	yasin@pwa.ps
29	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0527760764	fmasri@Nablus.org
30	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0599700146	adwri1kat@pwa.ps
31	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0598928301	sdiss@pwa.ps
32	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0592200664	mohammad_sbitan@yahoo.com
33	[illegible]	[illegible]	[illegible]	0[illegible]		mohd.hmaid@unrc.ps
34	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0562 00 216	majdi@menr.org
35	[illegible]	[illegible]	[illegible]	0[illegible]	0[illegible]	[illegible]@gmail.com
36	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0547314736	
37	[illegible]	[illegible]	[illegible]	0599[illegible]		omar@[illegible].org

Ramallah office Tel: +970 2 298 7665 Fax: +970 2 298 7336
Gaza office Tel: +970 8 282 7520 Fax: +970 8 282 2697
www.pwa.ps / pwa@pwa.ps

Layla- PR

3.6 خطة العمل للخطة الاستراتيجية لقطاع المياه و المياه العادمة (2021–2023):

STATE OF PALESTINE
WATER AUTHORITY

دولة فلسطين
سلطة المياه

الرقم	الإسم (Name)	المسمى الوظيفي (Job Title)	إسم المؤسسة (Institution)	هاتف الأرضي (Telephone No)	هاتف خلوي (Cellular No)	البريد الإلكتروني (Email)
18	سليمان ابراش	مدير عام	سلطة المياه	2401092	0599228851	Suleiman.pwa@pna.ps
19	ديانا سمرة	مديرة دائرة	مجلس خدمات المياه		0599071717	diana.samra1@gmail.com
20	[illegible]	[illegible]	[illegible]			
21	[illegible]	رئيس دائرة الاتصال	بلدية [illegible]		0599488009	isayed.mo@hotmail.it
22	[illegible]	PMO	PMO		0595 123 261	myousifi@pmo.pna.ps
23	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0562402148	M_othman11@yahoo
24	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0599898294	ozayed@pwa.ps
25	[illegible]	[illegible]	[illegible]			
26	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0599600238	[illegible]@yahoo.com
27	[illegible]	[illegible]	[illegible]			

Ramallah office Tel. +970 2 298 7665 Fax. +970 2 298 7336
Gaza office Tel: +970 8 282 7520 Fax: +970 8 282 2697
www.pwa.ps / pwa@pwa.ps

Layla- PR

STATE OF PALESTINE
WATER AUTHORITY

دولة فلسطين
سلطة المياه

الرقم	الإسم (Name)	المسمى الوظيفي (Job Title)	إسم المؤسسة (Institution)	هاتف الأرضي (Telephone No)	هاتف خلوي (Cellular No)	البريد الإلكتروني (Email)
8	[illegible]	[illegible]	[illegible]	02-2405495	0599268225	z.samhan@env.ramenat.pna.ps
9	[illegible]	[illegible]	وزارة [illegible]	02 2403306	0597855611	safinaz.bader@moa.pna.ps
10	[illegible]	مدير متابعة وتقييم	مجلس الوزراء		0598563565	thasan@pmo.gov.ps
11	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0599 785 314	Saed_khater@yahoo.com
12	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0599254478	fayahelpca@gmail.com
13	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0599002271	jspd.nablus@gmail.com
14	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0599828008	mohamad.fehane@yahoo.com
15	[illegible]	[illegible]	[illegible]		0595/976780	asma.Hussien@ahlan.k.com
16	[illegible]	[illegible]	[illegible]			W.abu_ayash@hotmail
17	[illegible]	[illegible]	[illegible]			

Ramallah office Tel. +970 2 298 7665 Fax. +970 2 298 7336
Gaza office Tel: +970 8 282 7520 Fax: +970 8 282 2697
www.pwa.ps / pwa@pwa.ps

Layla- PR

STATE OF PALESTINE
WATER AUTHORITY

دولـــــة فلسطيـــــن
سلطة المياه

ورشة العمل "استراتيجية المياه القطاعية للمياه لمياه العادمة (2017–2022) "
وإطلاق الإستراتيجية القطاعية 2020–2022
الأربعاء الموافق 2020/2/12 من الساعة 10:30 صباحا وحتى 1:00ظهرا - الهلال الأحمر الفلسطيني

الرقم	الإسم (Name)	إسم المؤسسة (Institution)	المسمى الوظيفي (Job Title)	هاتف الأرضي (Telephone No)	هاتف خلوي (Cellular No)	البريد الإلكتروني (Email)
1						
2						issatalal26@yahoo.com
3						
4						
5						Saleh.daraghma@yahoo.com
6						
7						

Ramallah office Tel: +970 2 298 7665 Fax: +970 2 298 7336
Gaza office Tel: +970 8 282 7520 Fax: +970 8 282 2697
www.pwa.ps / pwa@pwa.ps

Layla- PR

1.3.6 المقدمة

أقر مجلس وزراء دولة فلسطين خطة عمل من أجل تحديد وتنفيذ برنامج شامل للإصلاح المؤسسي والتشريعي في قطاع المياه ويشمل ذلك إعادة تنظيم قطاع المياه والمؤسسات، بناء القدرات، وتطوير الاستراتيجيات والسياسات بالتوافق والتزامن مع تغيير يحدث في الترتيب الداخلي لهذا القطاع.وقد تم إقرار قانون المياه الجديد (2014/14) والذي يعكس الهيكل التنظيمي الجديد لقطاع المياه.

إن خطة التنمية الإستراتيجية وخطة العمل من شأنها المساهمة في إبراز وتحديد وتقييم الموارد والاحتياجات القطاعية على المستوى الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظات.يتم إعداد خطط التنمية الإستراتيجية في بيئة تفاعلية وتشاركية بين جميع الأطراف، مما يشكل الأساس للتخطيط السليم وبما يؤثر بشكل مباشر على تحديد سياسات التنمية الإستراتيجية المستدامة على الصعيد الوطني، ومن ثم الإقليمي وبالتالي المحلي. يتم الاسترشاد بخطط التنمية الإستراتيجية لتعزيز الأولويات التنموية، مما يوفر فرص أفضل لنجاح الخطط ويساهم في عملية تمويل وتنفيذ المشاريع المنبثقة عنها دون هدر للموارد والمصادر.

في هذا السياق، تم إعداد الخطة الإستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه في فلسطين للفترة من 2021 إلى 2023، والتي تم الاستناد في إعدادها إلى أدوات إعداد مخططات التنمية الإستراتيجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما عكس الإستراتيجية التي اعتمدت لقطاع المياه للسنوات ما بين 2012–2032، والإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للفترة 2017–2022، والموارد والاحتياجات على المستوى الإقليمي والمحلي.

تم اعتماد الغايات الإستراتيجية والقضايا ذات الأولوية استنادا إلى نتائج الخطة الإستراتيجية لقطاع المياه في فلسطين للفترة من 2021 إلى 2023. حيث اعتمدت الخطة عليها في تحديد المشاريع وخطة العمل. وتشكل الغايات الإستراتيجية أحد أهم أسس تحديد الإطار الاستراتيجي التنموي لقطاع المياه.وبناء على هذه الغايات الإستراتيجية، تم تحديد الأهداف الإستراتيجية التي سيتم السعي لتحقيقها على مدى سنوات الخطة، والتي بدورها إن تحققت، فإن ذلك يعني أن الغايات الإستراتيجية قد تحققت.

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن نجاح هذه الخطة يتطلب تحقيق مجموعة من العوامل والمتطلبات والظروف الملائمة، وعلى رأسها الالتزام السياسي بإعطاء القطاع المائي أولوية متقدمة على سلم أولويات وأجندة التنمية الفلسطينية، وترجمة ذلك بشكل مباشر بتخصيص الموازنات التنموية الكفيلة بتحقيق وانجاز أهداف هذه الخطة، وضرورة التزام المانحين والمنظمات الدولية بتلك الخطة، ومراعاة التنسيق والتكامل وتضافر جهود كافة الأطراف الفاعلة. هذا بالإضافة إلى تقوية البنية المؤسسية لقيادة هذا القطاع.

2.3.6 منهجية إعداد خطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني

اعتمدت آلية إعداد خطة العمل اعتمادا أساسيا على المنهجية التشاورية والتشاركية مع أصحاب الاختصاص والعلاقة في سلطة المياه الفلسطينية، وبما يعكس أهداف السياسة والإستراتيجية الوطنية التي اعتمدت لقطاع المياه للسنوات ما بين 2012–2032.

إعتمدت منهجية إعداد الخطة على مشاركة كافة أصحاب العلاقة في وزارات ومؤسسات الحكومة الفلسطينية الفلسطينية والمنظمات الدولية والمانحين بالإضافة إلى مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، وكان ذلك من خلال المشاركة في ورشات العمل وأثناء جمع البيانات على المستوى الوطني والمحافظات والمناطق.

يمكن تلخيص المراحل والخطوات التي اتبعت خلال إعداد الخطة على النحو التالي:

- تشكيل فريق فني داخل سلطة المياه من الادارات ذات العلاقة باعداد الخطط الاستراتيجية ممثلا بالادارات العامة للتخطيط الاستراتيجي ومصادر المياه والشؤون

المالية والادارية والتدريب وبناء القدرات، وقد تم اناطة مهام الفريق الفني للمتابعة مع الفريق الوطني للوزارات لتكامل العمل بين استراتيجية قطاع المياه واستراتيجيات القطاعات الاخرى.

- تم عقد عدة اجتماعات بين الفريق الفني والادارة العامة للمتابعة والتقييم في الامانة العامة لمجلس الوزراء من اجل توضيح المفاهيم وألية العمل ومحاور التخطيط
- قام الفريق الفني بتطوير الخطة القطاعية بالعمل مع كافة الادارات لتحديث الانشطة والمشاريع المتعلقة بعمل كل ادارة
- قام الفريق الفني بعمل عدة ورشات واجتماعات داخلية من اجل تطوير الخطة الايتراتيجية حسب النماذج وآليات المتبعة في الفريق الوطني
- عقد لقاءات دورية تشاورية مع أعضاء الفريق الفني وممثلي الادارات العامة في سلطة المياه للاتفاق على الآليات والخطة الزمنية وكذلك تحديد المشاريع.
- مراجعة كافة الوثائق وقوائم المشاريع المتوفرة ذات العلاقة.
- تحديد أولويات المشاريع من قبل الفرق الفنية وذلك بناء على المعايير التالية:
- الجدوى الفنية للمشروع وأهميته وقيمته الحقيقة
- الأهمية الزمنية وملائمة توقيت المشروع والدعم المتوقع والفئات المستهدفة
- قامت سلطة المياه بوضع خطط التنفيذ والمتابعة وذلك باستخدام النموذج الخاص بذلك. وتشتمل خطة التنفيذ على القضايا والأهداف والمشاريع المقترحة والموازنات التقديرية لها، ومجالات المشاريع، والإطار الزمني لتنفيذها.
- تضمنت خطة المتابعة جميع الأهداف والمشاريع المقترحة ومؤشرات القياس، والإطار الزمني لتحقيق الأهداف ومؤشرات قياسها، وأدوات القياس.
- تم الاعتماد على برامج الاستثمارات التي تم تحديدها في الخطة التنمويةالإستراتيجية، والتي وفقها تم وضع الخطة التنفيذية، حيث شملت البرامج والمشاريع المقترح تنفيذها في غضون السنوات ال 3 المقبلة ضمن أولويات قطاع المياه مع احترام الوقت والميزانية.
- اعتماد مخرجات الخطة الإستراتيجية في تحضير خطة العمل، حيث شملت الخطة على القضايا والأهداف والمشاريع المقترحة والموازنات التقديرية لها، والإطار الزمني لتنفيذها.
- إعداد المسودة الأولى لخطة العمل ومراجعتها ومناقشتها من الفريق الفني حسب القطاعات الفرعية.

- تم عمل ورشة عمل بحضور جميع اصحاب العلاقة من ممثلي المؤسسات الحكومية والاهلية والهيئات المحلية ومزودي الخدمات وتم عرض اسس الخطة وتجميع الملاحظات
- أخذ التغذية الراجعة واعتماد نتائج ورشة العمل في إعداد النسخة المنقحة من الخطة.
- قام الفريق الفني بتقديم مسودة الخطة الاستراتيجية لاصحاب القرار في سلطة المياه من اجل اعتمادها بشكلها النهائي
- قام ممثل الفريق الوطني والعضو في الفريق الفني بتعميم مسودة الاستراتيجية على اعضاء الفريق الوطني ممثلي الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة من
- تم تقديم المسودة النهائية بعد اخذ ملاحظات اعضاء الفريف الوطني الحكومي.

3.3.6 أولويات قطاع المياه

تم تحديد الأولويات الخاصة بقطاع المياه الفلسطيني بناء على التحليل الاستراتيجي في قطاع المياه ومكونات المياه الخمسة التى اعتمدت في الخطة الاستراتيجية (2120–2023). كذلك تم تحديد المشاريع بناءآ على مجموعة العوامل والمعطيات التالية:

- حجم الموازنات والتمويل (الحكومة الفلسطينية الفلسطينية، المانحين والمنظمات الدولية، الخ)
- الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للمشروع
- توفر القدرات والكفاءات البشرية والمؤسسية اللازمة للتنفيذ، ضمن الإطار الزمني المحدد
- المشاريع التي تؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية بطريقة كفوءة ومستدامة، وبشكل خاص إيجاد مصادر مياه جديدة وكذلك الموارد غير المستغلة، مثل مياه الأمطار، والمياه المالحة والمعالجة.

بناءآعلى ذلك فقد خلصت الخطة على التداخلات والاستهدافات التالية:

- مصادر المياه وتشمل:
  - مشاريع حفر أبار جديدة
  - مشاريع تأهيل آبار وينابيع
  - مشاريع تجهيز آبار
  - مشاريع محطات تحلية

- مشاريع الحصاد المائي
- مشاريع إعادة الاستخدام المياه المعالجة
- زيادة كميات المياه المشتراه من شركة المياه القطرية (مكروت)

• التزود بالمياه وتشمل:
- مشاريع إنشاء شبكات مياه جديدة
- مشاريع تأهيل شبكات مياه وتوسعة
- مشاريع إنشاء وتأهيل محطات ضخ وخطوط التوزيع
- مشاريع إنشاء خزانات مياه
- مشاريع تأهيل خزانات مياه
- مشاريع ربط المصادر

• الصرف الصحي وتشمل:
- مشاريع بناء محطات معالجة
- مشاريع تأهيل محطات معالجة
- مشاريع إنشاء شبكات صرف صحي

• البناء المؤسسي وتشمل:
- إعادة هيكلة وتأسيس مؤسسات القطاع وتفعيلها

- البناء المالي وتشمل:
  - إصـدار أدلـة الإجـراءات اللازمـة لتطبيـق أنظمـة التعرفـة والأنظمـة الماليـة ذات العلاقـة
  - تحقيق مبدأ استرداد التكاليف للمياه والمياه العادمة
  - توعية وتثقيف مجالس إدارة مزودي الخدمة
  - نظام مصالح المياه الإقليمية
  - تعزيز قدرة المؤسسات على تصويب أوضاعها المالية
  - تعزيز مبدأ الشعور بالمسؤولية والرضى والانتماء لدى المواطن

ملحق رقم 2، خطة الطوارئ

1. المكون الأول: مصادر المياه

1.1 تحديد المخاطر

الرقم	المخاطر	الاحتمال (100%)	التأثير (100%)	التقييم	الترتيب
1	عدم إعطاء التصاريح (لجنة مياه مشتركة أو إدارة مدنية)	%60	%60	60%	3
2	قلة الدعم المالي الكافي	40%	100%	70%	1
3	الضعف في استملاك الأراضي اللازمة	20%	80%	50%	5
4	نقص القدرة الفنية والتشغيلية (بالاخص في التحلية)	60%	70%	65%	2
5	عدم الوضوح بالدراسات الهيدرولوجية	20%	50%	35%	7
6	مخاطر تغير المناخ	40%	40%	40%	6
7	قلة مصادر الطاقة	50%	60%	55%	4
8	تأخر دراسات الجدوى	20%	40%	30%	8

1.2 تخفيف المخاطر

الرقم	المخاطر	التخفيف	المسؤوليات
1	عدم إعطاء التصاريح (لجنة مياه مشتركة أو إدارة مدنية))	– جهود مناصرة وحشد لدى مؤسسات المجتمع الدولي والمانحين للضغط على الجانب الإسرائيلي	– سلطة المياه الفلسطينية – مؤسسات المجتمع الدولي والمانحين
2	قلة الدعم المالي الكافي	– تجنيد أموال من جهات مانحة إضافية (صناديق عربية، أجنبية، مغتربين) – توأمة مع بلديات أخرى في العالم – تجنيد أموال محلية (من المجتمع – تبرعات) – زيادة المخصصات من ميزانية الحكومة الفلسطينية الفلسطينية	– سلطة المياه الفلسطينية – وزارة الحكم المحلي – الهيئات المحلية – وزارة التخطيط والمالية
3	الضعف في استملاك الأراضي اللازمة	– زيادة مخصصات التعويض لأصحاب الأراضي – مراجعة وتطوير وتسريع آليات الإستملاك المتبعة لدى سلطة الأراضي ومجلس الوزراء	– مجلس الوزراء – سلطة الأراضي

1.2 تخفيف المخاطر

الرقم	المخاطر	التخفيف	المسؤوليات
4	نقص القدرة الفنية والتشغيلية (بالاخص في التحلية)	– برامج بناء قدرات للكوادر المحلية – برامج تبادل الخبرات مع مؤسسات دولية	– سلطة المياه الفلسطينية – الهيئات المحلية – وزارة الحكم المحلي
5	عدم الوضوح بالدراسات الهيدرولوجية	– التعاقد مع مؤسسات ذات خبرات طويلة في هذا المجال مع وجود شروط على إستخدام أجهزة دقيقة النتائج وتوضيح تفصيلي لوثائق البنود المرجعية الخاصة الدراسات الهيدرولوجية تتضمن تنفيذ نشاطات تفصيلية (أخذ عينات لطبقات الأرض، عمل الفحوصات المخبرية اللازمة في مراكز معتمدة)	– سلطة المياه الفلسطينية
6	مخاطر تغير المناخ	– إدارة فعالة لمصادر المياه – مشاريع الحصاد المائي – سدود وبرك جمع – معالجة المياه العادمة	– سلطة المياه الفلسطينية – وزارة الزراعة – الهيئات المحلية – مزودي المياه
7	قلة مصادر الطاقة	– التنسيق مع شركات الكهرباء المحلية للحصول على القدرات المطلوبة بالتنسيق مع الشركة الإسرائيلية – البحث عن مصادر الطاقة البديلة وإمكانية إستغلالها لتشغيل الآبار ومحطات الضخ – رصد سيولة مالية إضافية لشراء الديزل الخاص بالمولدات في حال إستخدامها – رصد سيولة مالية إضافية لتحويل الآبار التي تعمل بالديزل لتعمل بالكهرباء	– سلطة المياه الفلسطينية – سلطة الطاقة – وزارة الزراعة – شركات الكهرباء المحلية
8	تأخر دراسات الجدوى	– رصد التمويل اللازم لتنفيذ دراسات الجدوى – وضع خطة عمل متكاملة للمشاريع ذات الصلة مع توضيح للمهام والمسؤوليات والبنود المرجعية	– سلطة المياه الفلسطينية

2. المكون الثاني: التزود بالمياه

1.2 تحديد المخاطر

الرقم	المخاطر	الاحتمال (100%)	التأثير (100%)	التقييم	الترتيب
1	عدم إعطاء التصاريح	%70	%100	95%	1
2	قلة الدعم المالي الكافي	40%	100%	70%	2
3	الضعف في استملاك الأراضي اللازمة	20%	80%	50%	4
4	عدم كفاية القدرة الفنية والتشغيلية	50%	60%	55%	3
5	عدم الوضوح بالدراسات (عدم وجود خطط رئيسية للمناطق – Master Plans)	30%	50%	40%	5
6	قلة مصادر الطاقة	50%	60%	55%	3

2.2 تخفيف المخاطر

الرقم	المخاطر	التخفيف	المسؤوليات
1	عدم إعطاء التصاريح	– جهود مناصرة وحشد لدى مؤسسات المجتمع الدولي والمانحين للضغط على الجانب الإسرائيلي	– سلطة المياه الفلسطينية – مؤسسات المجتمع الدولي والمانحين
2	قلة الدعم المالي الكافي	– تجنيد أموال من جهات مانحة إضافية (صناديق عربية، أجنبية، مغتربين) – توأمة مع بلديات أخرى في العالم – تجنيد أموال محلية (من المجتمع – تبرعات) – زيادة المخصصات من ميزانية الحكومة الفلسطينية الفلسطينية	– سلطة المياه الفلسطينية – وزارة الحكم المحلي – الهيئات المحلية – وزارة التخطيط والمالية
3	الضعف في استملاك الأراضي اللازمة	– زيادة مخصصات التعويض لأصحاب الأراضي – مراجعة وتطوير وتسريع آليات الإستملاك المتبعة لدى سلطة الأراضي ومجلس الوزراء	– مجلس الوزراء – سلطة الأراضي
4	عدم كفاية القدرة الفنية والتشغيلية	– برامج بناء قدرات للكوادر المحلية – برامج تبادل الخبرات مع مؤسسات دولية	– سلطة المياه الفلسطينية – الهيئات المحلية – وزارة الحكم المحلي – وزارة الأشغال
5	عدم الوضوح بالدراسات (عدم وجود خطط رئيسية للمناطق – Master Plans)	– تنفيذ مشاريع خاصة بوضع خطط رئيسية على مستوى الأقاليم وعلى مستوى المحافظات – تحديث مستمر للخطط الرئيسية القائمة	– سلطة المياه الفلسطينية
6	قلة مصادر الطاقة	– التنسيق مع شركات الكهرباء المحلية للحصول على القدرات المطلوبة بالتنسيق مع الشركة الإسرائيلية – البحث عن مصادر الطاقة البديلة وإمكانية إستغلالها لتشغيل الآبار ومحطات الضخ – رصد سيولة مالية إضافية لشراء الديزل الخاص بالمولدات في حال إستخدامها – رصد سيولة مالية إضافية لتحويل الآبار التي تعمل بالديزل لتعمل بالكهرباء	– سلطة المياه الفلسطينية – سلطة الطاقة – وزارة الزراعة – شركات الكهرباء المحلية

3. المكون الثالث: الصرف الصحي

1.3 تحديد المخاطر

الرقم	المخاطر	الاحتمال (100%)	التأثير (100%)	التقييم	الترتيب
1	عدم إعطاء التصاريح	%70	%100	95%	1
2	قلة الدعم المالي الكافي	40%	100%	70%	2
3	الضعف في استملاك الأراضي اللازمة	20%	80%	50%	5
4	نقص القدرة الفنية والتشغيلية	60%	70%	65%	3
5	تأخر دراسات الأثر البيئي	20%	30%	25%	6
6	قلة مصادر الطاقة	50%	60%	55%	4
7	عدم القبول الاجتماعي لاعادة الاستخدام	90%	100%	95%	1

3.2 تخفيف المخاطر

الرقم	المخاطر	التخفيف	المسؤوليات
1	عدم إعطاء التصاريح	– جهود مناصرة وحشد لدى مؤسسات المجتمع الدولي والمانحين للضغط على الجانب الإسرائيلي	– سلطة المياه الفلسطينية – مؤسسات المجتمع الدولي والمانحين
2	قلة الدعم المالي الكافي	– تجنيد أموال من جهات مانحة إضافية (صناديق عربية، أجنبية، مغتربين) – توأمة مع بلديات أخرى في العالم – تجنيد أموال محلية (من المجتمع – تبرعات) – زيادة المخصصات من ميزانية الحكومة الفلسطينية الفلسطينية	– سلطة المياه الفلسطينية – وزارة الحكم المحلي – الهيئات المحلية – وزارة التخطيط والمالية
3	الضعف في استملاك الأراضي اللازمة	– زيادة مخصصات التعويض لأصحاب الأراضي – مراجعة وتطوير وتسريع آليات الإستملاك المتبعة لدى سلطة الأراضي ومجلس الوزراء	– مجلس الوزراء – سلطة الأراضي
4	نقص القدرة الفنية والتشغيلية	– برامج بناء قدرات للكوادر المحلية – برامج تبادل الخبرات مع مؤسسات دولية	– سلطة المياه الفلسطينية – الهيئات المحلية – وزارة الحكم المحلي
5	تأخر دراسات الأثر البيئي	– رصد التمويل اللازم لتنفيذ دراسات الأثر البيئي – وضع خطة عمل متكاملة للمشاريع ذات الصلة مع توضيح للمهام والمسؤوليات والبنود المرجعية	– سلطة المياه الفلسطينية
6	قلة مصادر الطاقة	– التنسيق مع شركات الكهرباء المحلية للحصول على القدرات المطلوبة بالتنسيق مع الشركة الإسرائيلية – البحث عن مصادر الطاقة البديلة وإمكانية إستغلالها لتشغيل الآبار ومحطات الضخ – رصد سيولة مالية إضافية لشراء الديزل الخاص بالمولدات في حال إستخدامها – رصد سيولة مالية إضافية لتحويل الآبار التي تعمل بالديزل لتعمل بالكهرباء	– سلطة المياه الفلسطينية – سلطة الطاقة – وزارة الزراعة – شركات الكهرباء المحلية
7	عدم القبول الاجتماعي لاعادة الاستخدام	– تنفيذ حملات توعية للمزارعين – تنفيذ حملات توعية لأعضاء المجالس المحلية – تنفيذ حملات توعية للمواطنين – توضيح للمحاصيل التي تروى بالمياه المعاد إ ستخد ا مها	– سلطة المياه الفلسطينية – وزارة الزراعة – وزارة الحكم المحلي

4. المكونين الرابع والخامس: الترتيبات المؤسسية والمكون المالي

4.1 تحديد المخاطر

الرقم	المخاطر	الاحتمال (100%)	التأثير (100%)	التقييم	الترتيب
1	قلة الدعم المالي الكافي	50%	80%	65%	1
2	الافتقار الى اطار قانوني مناسب	50%	60%	55%	3
3	التعاون غير الكافي بين سلطة المياه الفلسطينة وأصحاب العلاقة	50%	70%	60%	2
4	ضعف في الهيكلية المؤسسية والمالية	40%	50%	45%	4

4.2 تخفيف المخاطر

الرقم	المخاطر	التخفيف	المسؤوليات
1	قلة الدعم المالي الكافي	– تجنيد أموال من جهات مانحة إضافية (صناديق عربية، أجنبية، مغتربين) – توأمة مع بلديات أخرى في العالم – تجنيد أموال محلية (من المجتمع – تبرعات) – زيادة المخصصات من ميزانية الحكومة الفلسطينية الفلسطينية	– سلطة المياه الفلسطينية – وزارة الحكم المحلي – الهيئات المحلية – وزارة التخطيط والمالية
2	الافتقار الى اطار قانوني مناسب	– تطوير منظومة قانونية مناسبة (تشريعات وأنظمة داخلية)	– سلطة المياه الفلسطينية – وزارة الحكم المحلي – مجلس الوزراء
3	التعاون غير الكافي بين سلطة المياهوأصحاب العلاقة	– وضع مصفوفة توضح الأدوار والتضارب في المسؤوليات الصلاحيات – تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة	– سلطة المياه الفلسطينية – وزارة الحكم المحلي – وزارة الزراعة – سلطة جودة البيئة – وزارة الأشغال العامة
4	ضعف في الهيكلية المؤسسية والمالية	– إقرار الهيكليات التي تم تطويرها – وضع خطط لآليات تنفيذ الهيكليات المقرة – تطوير الوصف الوظيفي لكافة المسميات الوظيفية	– سلطة المياه الفلسطينية – مجلس الوزراء – ديوان الموظفين – وزارة التخطيط والمالية